جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الافتراضات الأساسية لعلم الانتقال الديمقراطي

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص إدارة و حكامة محلية

إعـــــداد الطالبة:

وسيلة درش

أعضاء لجنة المناقشة:

دخان نور الدين.....رئيساً

زروقة إسماعيل .....مناقشاً

ملاح السعيد.....مشرفاً

السنة الجامعية : 2013 /2014

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول:حدود مفهوم الديمقراطية ومقوماتها.

المطلب الثاني: تطور مضامين الديمقراطية.

المطلب الثاني: تعريف الانتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني:جذور الاهتمام بموضوع الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: مكانة التنمية السياسية في حقل السياسة المقارنة.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي كإشكالية بحثية في السياسة المقارنة.

المبحث الثالث:الأطر النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي .

المطلب الأول: المقاربة التحديثية.

المطلب الثاني المقاربة الانتقالية.

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية .

الفصل الثاني :محاور بحث علم الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: محفزات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول : محفزات سياسية.

المطلب الثاني: محفزات سوسيو-اقتصادية.

المطلب الثالث: محفزات ثقافية.

المطلب الرابع :محفزات خارجية.

المبحث الثاني: أنماط الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: نمط الانتقال من أعلى.

المطلب الثاني: نمط الانتقال من الأسفل.

المطلب الثالث: نمط الانتقال من خلال التفاوض.

المطلب الرابع: نمط الانتقال من التدخل الأجنبي.

الفصل الثالث: مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي وبروز علم الترسيخ.

المبحث الأول: مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: ظهور أنظمة سياسية جديدة بتصنيفات مختلفة.

المطلب الثاني: أطروحة نهاية براديم الانتقال.

المبحث الثاني: بروز علم الترسيخ الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

المطلب الثاني: بؤرة بحث علم الترسيخ الديمقراطي.

الخاتمة.

مقدمة:

إن الانتقال من نظم تسلطية تحتكر السلطة والنفوذ إلى نظم ديمقراطية تقوم على مبدأ التداول على السلطة عبر آلية الانتخاب، أصبح يشكل أبرز المواضيع البحثية في مجال السياسة المقارنة منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين ولغاية اليوم، ومن أكثر القضايا المثيرة للجدل على الصعيد العلمي والإعلامي بتصدرها قائمة المواضيع الأكثر تداولا في الأدبيات المتخصصة، وبالمجلات والجرائد، والبرامج الإذاعية، والتلفزيونية بل بريق هذا الموضوع جذب واستحوذ حتى اهتمام الرأي العام بشقيه المحلي والعالمي.

وقد كان لعمليات الانتقال الديمقراطي التي انطلقت خافتة منتصف سبعينات القرن الماضي بجنوب أوروبا وما فتئت تتصاعد ثمانيناته مجتاحتا معظم مناطق العالم باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي ظلت حصينة أمام هذا المد الديمقراطي في إطار ما أسماه "صموئيل هنتغتون" "الموجة الثالثة للديمقراطية"أو "الثورة العالمية للديمقراطية" وما أفرزته من إشكالات لتميزها بخصائص معينة عن عمليات الانتقال التي تمت في فترات تاريخية سابقة الأثر البالغ في احتلال موضوع الانتقال الديمقراطي أجندة البحث المقارن، بل وفي بروز أدبيات جديدة لمواكبة هذه المستجدات تحت مسمى "علم الانتقال" (Transitologie) كفرع معرفي جديد في علم السياسة يهتم بتفسير عمليات الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية وضمن أي شروط تستطيع الدولة تجاوز عتبة النظام التسلطي، منطلقا من مجموعة من المفاهيم والافتراضات العالمية، مستخدما المنهج المقارن في دراساته للوصول لتعميمات.

أولا:إشكالية الدراسة وفرضياتها:

لقد اتجه علم الانتقال منذ بروزه كمبحث جديد يهتم بتفسير وتحليل عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة عبر دراساته المقارنة بين تجارب الانتقال من أجل إبراز نقاط التلاقي والاختلاف للوصول إلى تعميمات عامة، وانطلاقا من هنا تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

هل هناك فرضيات مشتركة في السياسة المقارنة لتأطير عمليات الانتقال الديمقراطي ؟

وتدفعنا هذه الإشكالية لطرح العديد من التساؤلات:

- ما المقصود بالانتقال الديمقراطي؟
- ما هي جذور الاهتمام بقضية الانتقال الديمقراطي؟
- فيما تتجسد محاور بحث علم الانتقال الديمقراطي؟
- ما هو الترسيخ الديمقراطي والعوامل المؤثرة فيه؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر العوامل السياسية، والسوسيو-اقتصادية، والثقافية كمحفزات داخلية عوامل حاسمة في عملية الانتقال الديمقراطي.

الفرضية الثانية: الانتقال إلى الديمقراطية هو محصلة مساومات إستراتجية بين طرفا الحكومة، وقوى المعارضة.

الفرضية الثالثة: هناك العديد من المتغيرات التي تفسر عدم القدرة على تعميم افتراضات علم الانتقال.

ثانيا: منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع والأهداف المتوقعة منه هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج دون آخر، على اعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتم إتباعها لدراسة مشكلة ما[1]، ومن هنا تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين:

1 – المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يتضمن الجانب التفسيري والتحليلي في دراسة الظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظواهر حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي من الممكن افتراضها وراء تلك التطورات، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول الوصول لإيجاد القوانين المتحكمة في ذلك[2].

وفي هذا الصدد عمدت الدراسة لاستخدام المنهج التاريخي من خلال تتبعها لتطور مفهوم الديمقراطية وأشكالها عبر التاريخ، وجذور الاهتمام بقضية الانتقال الديمقراطي في حقل السياسة المقارنة التي أصبحت تشكل أبرز المواضيع الدراسية في هذا الحقل، وتبلور علم الانتقال الديمقراطي.

2 – المنهج المقارن:

إن المقارنة في عموم معانيها تشير إلى الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، مما يعني أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين، أو التماثل بين الظواهر الواقعية، وتحديد الظروف التي تقف وراء هذا التشابه والاختلاف، كما تعد المقارنة ضرورة منهجية يتطلبها التعميم[3] .

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة** ،ط1؛القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص245 .

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، ط4؛ الجزائر: دار هومة، 2002، ص56.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره ، ص241.

أما المنهج المقارن فيعني تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر المحددة لأوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يهدف لإيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر، كما يستهدف التفسير العلمي بكشفه للعلاقات بين متغيرين أو أكثر قد يثبت ويحيد تأثير بقية العوامل والمتغيرات[1] .

وانطلاقا من هنا تحاول هذه الدراسة المقارنة بين مدى تطابق الافتراضات الأساسية التي انطلق منها علم الانتقال في تفسيره للعمليات الانتقال الديمقراطي بالموجة الثالثة، مع الواقع السياسي للدول التي شهدت عمليات انتقال ديمقراطي.

ثالثا:الأدبيات السابقة في الموضوع

هناك طفرة في عدد الدراسات الغربية التي اهتمت بموضوع "علم الانتقال" (transitologie) من خلال التطرق لأهم محاوره البحثية التي تتجسد في الأسباب والأنماط المفسرة للانتقال الديمقراطي ومن أهمها نذكر:

- مؤلف"صموئيل هنتغتون" (S.Huntington)، "الموجة الثالثة:الدمقرطة في نهاية القرن العشرين" (The Third Wave :Democratization in the late Twenteith Century)، الصادر سنة 1991قام بترجمته إلى اللغة العربية " **عبد الوهاب علوب**" يتناول هذا الكتاب عمليات الانتقال الجماعي إلى الديمقراطية في أطار ما يسمى بظاهرة "الموجة" التي تشير في معناها إلى المرور من نظم غير ديمقراطية إلى أخرى ديمقراطية حيث يعتقد"هنتغتون" أن العالم الحديث عرف ثلاث موجات للديمقراطية رافقتها موجات معاكسة، مركزا في هذه الدراسة على تفسير عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة التي انطلقت عام 1974 من البرتغال ثم امتدت لتشمل جميع أصقاع العالم مع بداية التسعينات من خلال التعرض للمسببات التي تحكمت في هذه العمليات الانتقالية و كيفيات حدوثها.

- دراسة "جيراردو مانك" (Gerardo L.Munck) المنشورة بمجلة "السياسة المقارنة" سنة 1994 بعنوان "الانتقالات الديمقراطية في المنظور المقارن" (Democratic Transitions in Comparative perspective)، والتي أكد فيها أن بؤرة الجدل الأولى في أدبيات الانتقال الديمقراطي وطيدة العلاقة بالأسئلة لماذا،متى وكيف تحدث الانتقالات ؟، بمعنى أن أسباب وأنماط الانتقال الديمقراطي هي محور بحث هذه الأدبيات مشيرا إلى التباين في وجهات نظر الباحثين حول العامل المفسر للانتقال الديمقراطي.

[1] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

– دراسة "جيررادو مانك" (Gerardo L.Munck)، و"كارول سكالنيك لف"(Carol Skalnik Lef) "أنماط الانتقال و الدمقرطة: أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية في المنظور المقارن" (Modes of Transition and Democratization :South America and Eastern Europe in Comparative Perpective) التي قامت بتعريف نمط الانتقال على أنه تحديد طبيعة الفاعلين واستراتجياتهم في العملية الانتقالية حيث ذلك يساعد على رسم معالم النظام ما بعد الانتقالي، مميزة بين أربع أنماط للانتقال أفرزتها تجارب الانتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية تجلت في :الإصلاح من أسفل مثل ما حدث في الشيلي (Reform from Below) ، الإصلاح عبر الصفقة مثل ما جرى في البرازيل،وبولندا (Reform through Transaction)، الإصلاح عن طريق الانهيار مثل ما حدث في هنغاريا (Reform through Extrication)، الثورة من أعلى مثلما ما جرى في بلغاريا (Revolution from Obove).

– أما الإسهامات العربية فهي قليلة، ومنها نجد المؤلف الجماعي الذي ألفه "علي خليفة الكواري" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية"، إضافة إلى مداخلة لأبرز الباحثين العرب في السياسة المقارنة "محمد زاهي بشير المغيربي" التي قدمها إلى ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي بعنوان"الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات" والتي قام بنشرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، حيث تعرضت هذه الدراسة للمقاربات المفسرة للانتقال الديمقراطي ولأبرز محفزات الانتقال الديمقراطي وأشكال حدوثه، إضافة إلى مقالة مهمة منشورة على الانترنت للباحث "حسنين توفيق إبراهيم" بعنوان "الانتقال الديمقراطي:إطار نظري".

– أما فيما يتعلق بالمذكرات لا نجد سوى مذكرتي ماجيستر واحدة لـــ "زكرياء بوروني" بعنوان "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي:دراسة حالة الجزائر"، والتي تطرق في شقها النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي ومقارباته النظرية و للعوامل المؤثرة فيه وطرق حدوثه مركزا في هذه الدراسة على دور النخب السياسية في دفع عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وأخرى لـــ "رضوان بروسي" المعنونة بـــ "الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات،ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، والتي تعرض في جزئية منها لبروز علم الانتقال و أبرز محاوره الدراسية دون تفصيل.

رابعا: أهمية وأهداف الموضوع

إن موضوع الانتقال الديمقراطي شكل منذ بروزه، ولغاية اليوم بؤرة تركيز بحثي في حقل السياسة المقارنة بل أصبح الانتقال الديمقراطي بفعل التوجه الدولي المطرد نحو تبني الديمقراطية كقيمة ونظام للحكم

فرعا معرفيا مستقلا يهتم بتحليل وتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي وانطلاقا من هنا تتجلى أهمية وأهداف هذه الدراسة في:

- يود الباحث إبراز أهمية الانتقال الديمقراطي كفرع جديد في علم السياسة فرضت المستجدات على الصعيد الدولي ضرورة تأسيسه كإطار معرفي ونظري يعكف على دراسة الانتقالات الجماعية اتجاه الديمقراطية في الموجة الثالثة منطلقا في سعيه هذا من مجموعة من الافتراضات المركزية.
- يحاول الباحث إثبات، أو نفي صحة الافتراضات العالمية التي ادعاها علم الانتقال بالإجابة على الإشكالية المطروحة.
- يهدف الباحث من خلال التطرق إلى هذا الموضوع لفت نظر الدارسين والباحثين إلى هذه القضية البحثية المستجدة على الساحة العلمية، نظرا لندرة الدراسات التي تناولتها على المستوى الأكاديمي العربي عموما والجزائري على وجه التحديد، أملا في أن يكون عملي البحثي هذا فاتحة لدراسات قادمة.

خامسا:أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب دفعت الباحث لخوض غمار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

1- أسباب موضوعية:

إن موضوع الانتقال الديمقراطي أصبح من أكثر المواضيع رواجا على الصعيد الدولي والمحلي، وعلى المستوى العلمي بالأدبيات المتخصصة و مراكز البحث ،و قضية مطروحة للنقاش وبقوة بوسائل الإعلام المقروءة، والسمعية و السمعية البصرية، وفي أماكن التجمعات الشعبية، بل الحديث عنها وصل إلى مواقع التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها عبر الإنترنت.

2 - أسباب ذاتية:

خضت غمار هذا الموضوع لأنه يقع ضمن اهتمامات البحث في السياسة المقارنة، هذا الحقل البحثي الذي تتملكني رغبة شديدة بالتخصص فيه، على اعتبار أنه من أبرز فروع علم السياسة التي تشهد دينامكية وحركية بحثية كبيرة.

سادسا:صعوبات الدراسة

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضت الباحث أثناء قيامه بدراسته في ثلاث صعوبات :

- **الصعوبة الأولى:** تتعلق بطبيعة الموضوع محور الدراسة، الذي يعد موضوعا جديدا في حقل السياسة المقارنة ذلك أن علم الانتقال برز في فترة قريبة من الآن مما يجعل معالمه غير واضحة ومتبلورة بالشكل الذي يستطيع من خلاله الباحث أن يدرسه بطريقة جيدة.

- **الصعوبة الثانية:** عدم توافر مراجع باللغة العربية تتناول هذا الموضوع فالكتابات العربية نادرة جدا، إضافة لصعوبة الحصول على المراجع باللغة الأجنبية وإن وجدت فإن حاجز اللغة العلمية الدقيقة وقف حائلا أمام استخدامها.

- **الصعوبة الثالثة:** عدم توفر الوقت الكافي لتناول موضوع بهذا القدر من الصعوبة والتعقيد، والذي لعب دورا محوريا في عدم إتمام العمل بالشكل الذي يوده الباحث.

سابعا:خطة الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة التي تتناول موضوع "الافتراضات الأساسية لعلم الانتقال الديمقراطي إلى: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: يتضمن الإطار المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي من خلال تطرق الدراسة في البداية لمفهوم الديمقراطية الذي لا يزال موضوعا لنقاشات فكرية حادة، لكن في الختام تقدم تعريفا مستسقى من مجموعة التعريفات ثم تقوم بصياغة تعريف محدد للانتقال الديمقراطي، بعد ذلك تنتقل للحديث عن جذور الاهتمام بقضية الانتقال الديمقراطي في حقل السياسة المقارنة التي خلفت موضوع التنمية السياسية كبؤرة تركيز بحثي نظرا لفشل الأدبيات التنموية في تفسير الواقع المتغير، وتبلور "علم الانتقال"، لتتعرض في المبحث الأخير إلى أهم الأطر النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي.

الفصل الثاني: تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى أهم محاور البحث في علم الانتقال، بإبراز أهم المسببات المفسرة للانتقال الديمقراطي تحت عنوان محفزات الانتقال الديمقراطي :سياسية، سوسيو-اقتصادية، ثقافية وخارجية، بعد ذلك تتناول أنماط الانتقال الديمقراطي التي تشير لكيفيات حدوثه من نمط الانتقال من أعلى إلى نمط الانتقال من أسفل، ومن خلال التفاوض، وعبر التدخل الأجنبي.

الفصل الثالث: تتناول الدراسة في هذا الفصل الأخير مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي التي تجسدت في فشل معظم تجارب الانتقال الديمقراطي نهاية الثمانينات ومدخل التسعينات، وظهور أنظمة سياسية جديدة وبداية التكلم عن نهاية "براديم الانتقال"، وظهور فرع معرفي جديد يسمى علم الترسيخ (Consolidologie) من خلال تقديم تعريف للترسيخ الديمقراطي والتطرق لبؤرة تركيزه البحثية.

الخاتمة: عبارة عن عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي

ستتناول الدراسة في الفصل الأول تعريف الانتقال الديمقراطي بعد التعريج بداية على مفهوم الديمقراطية المتغير شكلا ومضمونا نظرا لجذوره الضاربة في تاريخ الفكر السياسي، ثم تتطرق في المبحث الثاني إلى جذور الاهتمام بقضية الانتقال الديمقراطي في حقل السياسة المقارنة، وضمن أي سياقات تاريخية وتغيرات في البنية الواقعية وتبلورها كفرع معرفي مستقل في علم السياسة، لتتطرق في المبحث الثالث إلى الأطر النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي (المقاربة التحديثية، المقاربة الانتقالية، والمقاربة البنيوية).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي.

هناك اتفاق عام بين الباحثين أن أي ظاهرة بما فيها السياسية، لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا عبر الوسائط المفاهيمية، التي تشكل ارتكازا ضروريا للاستيعاب الجيد للموضوع، والانتقال الديمقراطي مفهوم لابد من ضبطه لكن طبيعته المركبة، تقتضي تفكيكه فهو يتكون من "الانتقال" الذي يشير لمعنى مجرد لا يكتمل إلا"بديمقراطي" الذي يشكل الجزء الأصيل من هذا المفهوم، وعليه لابد من الوقوف على معنى الديمقراطية ومقوماتها وتطور مضامينها بداية لتمكن من صياغة تعريف لمفهوم الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول:حدود مفهوم الديمقراطية ومقوماتها.

أولا: تعريف الديمقراطية:

تعتبر كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات غموضا وشيوعا في التداول الثقافي والشعبي إذ يقول عالم السياسة "بيرنارد كريك"إن كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات اضطرابا وغموضا، فهي مصطلح قد يعني شيئا بالنسبة لكل شخص بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية بدون معنى"[1].

كما يقول "عبد الوهاب حميد رشيد" "على الرغم من سهولة التفسير اللغوي للديمقراطية، إلا أن محاولات تحديد مفهومها، واجهت اختلافات وتباينات واسعة، ولعل ذلك يرجع إلى أن الديمقراطية ليست مفهوما علميا يمكن تعريفه بصورة منهجية بل هي مجرد تعبير لغوي ينظر إليها كل فريق من زاوية مختلفة"[2].

فالديمقراطية لغة كلمة لاتينية مركبة من شقينDemos وتعني الشعب، Kratia وتعني حكم وعليه فإن Democratia هي حكم الشعب[3].

ويندرج هذا المعنى اللغوي للديمقراطية، ضمن التعاريف الكلاسيكية التي قدمها العديد من المفكرين ومنها تعريف الرئيس الأمريكي"أبراهام لنكولن"الذي عرفها نهاية القرن 18 على أنها"حكم الشعب، بواسطة الشعب، ولأجل الشعب"، لكن هذا التعريف الكلاسيكي للديمقراطية غير جامع، لأنه غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، وإن كان يمثل الغاية النهائية التي تهدف لتحقيقها، بل هي كما صاغها "روبرت دال" (Robert Dahl)[4].

---

[1] القاضي باسل عبد المحسن، "الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت"، نقلا عن:
(http://www.arab.reform.net/img/pdf/AR6_16_Algeria_Hachemaoui.pdf)

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1؛ دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص 39.

[3] صبري سعيد، **الديمقراطية**، ط1؛ القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص8.

[4] أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة الفكر**، العدد 05، ص 321،322.

الذي يرجع له الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الحالية بأنها" نظام حكم الأغلبية" وذلك بعد ما لاحظ أن ممارسة الديمقراطية في الوقت الحالي، بالدول التي ترسخت بها أنظمة ديمقراطية، لم تبلغ بعد حكم الشعب، وقد عرفها بأنها" عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"[1].

فيما يعرفها "نوربرتوبوبيو" بأنها "مجموعة من الأنظمة الأساسية التي تقرر من هو المخول باتخاذ القرارات الجماعية ووقف أية إجراءات "[2]، والملاحظ أن هذين التعريفين شددا على مشاركة المواطنين كشرط أساسي في صنع القرارات.

أما عالم الاجتماع الأمريكي "جوزيف شومبيتر" (Joseph Shumpeter) فقد نظر إليها على أنها "طريقة سياسية أو تنظيم تأسيسي بغرض الوصول إلى قرارات سياسية، يحدد الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بوسائل تنافسية من أجل الأصوات"[3].

في قراءة سريعة لهذا التعريف نجد أن "شومبيتر" قد حصر مفهوم الديمقراطية في إجراء انتخابات تنافسية لكن "صموئيل هنتغتون" (S .Huntington) اعتبر هذا المفهوم الإجرائي الذي قدمه" جوزيف شومبيتر" أهم صيغة للديمقراطية لأنه يقدم عددا من العلامات المميزة التي تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، ونجد هذا الأخير أي"هنتغتون" قدم تعريفا مشابها للذي صاغه "شومبيتر" حين اعتبر أن الديمقراطية هي" اختيار المواطنين للقادة في انتخابات حرة وتنافسية"[4].

فلملاحظ على هذين التعريفين تركيزهما على الآلية الانتخابية، التي لا تقوم للديمقراطية بدونها قائمة فمن غير الممكن الحديث عن ديمقراطية دون سلطة تمنح من قبل المواطنين، وتترجم خياراتهم إلى غير ذلك من الشروط الضرورية كالحريات السياسية والمدنية، والتعددية...الخ.

فيما يعرفها "بوكلين" على أنها "المدى الذي تتقلص به سلطة النخبة السياسية وتزداد فيه إلى أقصى حد سلطة غير النخبة"[5]، إن هذا التعريف للديمقراطية من الناحية النظرية صحيح لأن توسيع مجال المشاركة في

---

[1] حليمة بومزبر، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية، (مذكرة ماجيستر)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010، ص 13.

[2] ألان تورين، **ما الديمقراطية؟**، (ترجمة : عبود كاسوحة)، دمشق: دار الثقافة، 2000، ص 14.

[3] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1؛ الجزائر: الشركة الجزائرية بوداود، 2005، ص 85.

[4] صموئيل هنتغون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ط1؛ الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص 64 - 66 .

[5] وسيم حرب، وآخرون، **إشكالات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 183.

السلطة هو الأساس في الديمقراطية لكن واقعيا نلمس سيطرة النخب على السلطة حتى في الدول العريقة ديمقراطيا.

وهناك تعريف آخر طرحه "ديفيد هيلد" مؤداه أن الديمقراطية تتضمن العناصر التالية:

1– مبدأ الاستقلالية الديمقراطية، بمعنى أن يتمتع الأفراد بحقوق متساوية، ومن ثم عليهم التزامات متساوية في تحديد الإطار الذي يولد الفرص المتاحة لهم أو يحد منها، شرط ألا يستخدم هذا الإطار لتجاهل حقوق الآخرين؛

2 – ضرورة توافر حقوق وحريات اقتصادية، واجتماعية، يتمتع بها المواطنون جنبا إلى جنب مع الحقوق السياسية، فبدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التمتع بالحقوق السياسية، يمكن أن تظهر أشكالا جديدة من عدم المساواة في توزيع السلطة والثروة لتنهك تطبيق وإقرار الحريات الاقتصادية والاجتماعية؛

3 – توافر فرص متساوية للمشاركة السياسية؛

4 – توافر درجة عالية من المساءلة لجهاز الدولة[1].

من خلال هذا التعريف نجد أن الديمقراطية لدى "هيلد" تتجاوز الجانب السياسي الذي ركز عليه "شومبيتر".

فيما حدد "بطرس بطرس غالي" وآخرون الديمقراطية على أنها "نظام يستطيع المجتمع في كل مستوى من مستوياته أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي إعلان فينا لعام 1993"[2].

فديمقراطية وفقا لهذا التعريف تشير إلى نظام حكم يكفل للمواطنين جملة من الحقوق الأساسية، خاصة السياسية مثل المشاركة في صنع السياسة العامة، والرقابة على أعمال الحكومة، ويحفظ الكرامة الإنسانية، ذلك أن هذه الحقوق تمثل شروطا أساسية لقيام أي ديمقراطية.

فيما يعرف"علي خليفة الكواري" الديمقراطية على أنها"منهج يؤدي إتباعه لتفعيل العملية السياسية وإرساء أسس نظم حكم، وطريقة لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح سلميا وفق مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذ لم يتم العمل بالحد الأدنى اللازم منها، وليست عقيدة جامدة تنافس غيرها من العقائد"[3].

---

[1] عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص 96،95.

[2] مقدم عبيرات، وعبد العزيز الأزهر، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 11، (ماي2007)، ص 217.

[3] علي خليفة الكواري، "الخليج العربي والديمقراطية"، نقلا عن :

انطلاقا من كل هذه التعريفات المختلفة للديمقراطية نستشف أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية، نظرا لأن الديمقراطية مفهوم متعدد ومتغير، لا يتصف بالثبات ظل يتطور ليتواءم مع المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات، إلا أنه يمكننا رصد تعريف يجمع بين كل هذه التعاريف الموجودة أعلاه وهو أن الديمقراطية "منهج للحكم وأداة لإدارة أوجه الاختلاف سلميا للتداول على سلطة منتخبة بطريقة حرة ونزيهة تتخذ فيها القرارات بصفة جماعية ملزمة"

ثانيا:مقومات الديمقراطية:

لقد تعرض مفهوم الديمقراطية للعديد من محاولات التأصيل، غير أن هذا كان دون جدوى، إذ ظل محافظا على ضبابيته وغموضه وعدم ثباته، ولعل أفضل وسيلة تساعدنا على استيعاب هذا المفهوم والاقتراب منه هي تحديد مجموعة من المقومات، التي ما لم يتم توافرها تبقى الديمقراطية معنا مجرد.

وقد قام العديد من المفكرين بتحديد عدد من المقومات والمبادئ اللازمة لقيام نظام ديمقراطي إذ يرى "جوننزسون" أن الديمقراطية يلزم لقيامها:

1 – مؤسسات تمثيلية لحل الخلافات في الرأي والحفاظ على التوازن بين المطالب المتنافسة في المجتمع ويجب أن تضم هذه المؤسسات التمثيلية برلمانا أو مؤسسات شبيهة تكون بهما السلطة للتعبير عن الإرادة الحرة للشعب؛

2 – إجراء انتخابات دورية، حرة ونزيهة تسمح للناخبين أن يختاروا ممثليهم، في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية.

ويعتبر "شومبيتر" أن المنافسة الانتخابية تشكل عنصرا مركزيا في الديمقراطية، وإلا لا يمكن تصنيف النظام بأنه ديمقراطي[1].

فيما حصر القاموس الفرنسي السياسي "توبكسيونار" **(toupictionnaire)** مقومات الديمقراطية في:

- ✓ الحرية الفردية؛
- ✓ قاعدة الأغلبية؛
- ✓ ضرورة وجود دستور وعدالة قوية؛
- ✓ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)؛
- ✓ مشاورات منظمة للناس (الانتخاب)[2].

(https://www.gulfpolicies.com/index)

[1] وسيم حرب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] toupictionnaire , "**Démocratie**": (http://www.toupie.org/Dictionnaire/Democratie.htm)

والملاحظ أن "جونزسون" و"توبكسيونار" ركزوا على مقومات مؤسسية مثل "هنتغتون" (Huntington) الذي أكد أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية، ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وقد وضع الأحزاب السياسية في خانة أكثر المؤسسات فعالية[1].

إلا أن "دافيد بيتام" (David Beetham) أكد أن الديمقراطية لا تتحدد بالمؤسسات (انتخابات أحزاب، برلمان، الفصل بين السلطات)، لأن ذلك يؤدي للتركيز على الشكل دون المضمون، فهذه المقومات تشكل شروطا مسبقة لقيام أي نظام ديمقراطي، ذلك أنه بمجرد توافر القدر الأعلى منها في أي نظام سياسي يمكن توصيفه بأنه ديمقراطي، وجعل الوسائل هي الغايات، لذا فالاهتمام ينبغي أن يتمركز حول المواطن الذي يمنح الشرعية للحكومة الديمقراطية، فهو مصدر ومركز للعملية الديمقراطية، وحقوقه هي المبدأ الأساسي"[2].

كما وضع"دال" (Dahl) خمسة معايير للدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية حقيقية وقياس المستوى الذي بلغته تلك الممارسة وتتجلى هذه المعايير التي ذكرها في:

1 – المشاركة الفاعلة (Effective participation) : تعني إعطاء فرص متساوية لكل الأعضاء لعرض أرائهم أمام بعضهم البعض حول ما يجب أن تكون عليه السياسة؛

2 – المساواة في التصويت(voting Equality): لابد أن يتساوى جميع المواطنين في الفرص المتاحة لهم في التصويت، كما ينبغي اعتبار جميع الأصوات متساوية؛

3– الفهم المستنير (Enlightened understanding): يعني منح كل عضو من الأعضاء فرص للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة، وكل ذلك في وقت محدد؛

4– تنظيم جدول الأعمال (control of the agenda): يجب إعطاء كل عضو من الأعضاء فرصة لتقرير كيفية تنظيم جدول للأعمال بإدراج أهم الموضوعات في البداية بعدها الأقل أهمية بصفة تراتبية، وبهذا لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير التي ذكرناها سابقا، ذلك أن السياسات قابلة دائما للتغيير من طرف الأعضاء في حالة إذا ما أرادوا ذلك؛

---

[1] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن والبلاد الأخرى**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 54.

[2] زكرياء بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010، ص29،30.

5 – شمول (Inclusion) : بمنح حقوق المواطنة للبالغين من الجنسين كافة، وحتى المقيمين البالغين **البالغين** من بلد آخر[1].

وانطلاقا من هذه المعايير التي قدمها "روبرت دال" والآراء السابقة التي أتينا على عرضها يمكن إجمال مقومات النظام الديمقراطي في خمس نقاط:

1 – توافر الحريات الأساسية مثل "حرية الرأي والتعبير، حرية إنشاء الجمعيات السياسية؛

2 – وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة؛

3 – التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين، أو أكثر تتنافس للوصول للسلطة؛

4 – فصل السلطات عن بعضها البعض، مع تحديد وظيفة كل منها (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية)؛

5 – مبدأ سيادة القانون، بمعنى الجميع متساوون أمام القانون في كل الظروف حيث لا فرق بين رئيس دولة أو مواطن عادي[2].

فهذه المقومات تشكل شروطا مسبقة لقيام نظام ديمقراطي، ذلك أنه بمجرد توافر القدر الأعلى منها في أي نظام سياسي يمكن توصيفه بأنه ديمقراطي.

---

[1] تشارلز تيللي، **الديمقراطية** ، (ترجمة: محمد فاضل طباخ)، ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 25،26.

[2] مخيمر أبو سعدة ، "الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في رفيق المصري محررا، **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط1؛ شمس (مصر) : مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية، 2007، ص 26.

المطلب الثاني: تطور مضامين الديمقراطية.

إن أحسن طريقة تساعدنا على استيعاب مفهوم للديمقراطية، وإزالة اللبس الذي يكتنفه ليس كفكرة فحسب، وإنما كشكل من أشكال الحكم، وكممارسة أيضا تتبع أهم التطورات التاريخية التي مر بها.

فالديمقراطية ظهرت في صورتها المبكرة مع ازدهار الحضارة الإغريقية، أين مورست بالطريقة مباشرة لفترة قصيرة[1]، بأثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، وينظر إلى هذه الديمقراطية الأثينية على أنها من أول الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي[2]، حيث قامت على توسيع المشاركة الشعبية في الحكم من خلال إشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة[3].

إذ وصلت في عصر "بركليس" أوج ازدهارها، حيث كانت الاجتماعات تتم بصفة دورية كل شهر تقريبا ثم في فترات أكثر تقاربا، وإلى جانب الشعب الذي كان يجتمع بكامله في شكل "جمعية شعبية"، كان يوجد 500عضو يسمى Boulé، يقوم بإدارة الشؤون العامة تحت رقابة الجمعية الشعبية، ويشبه أعضاء هذا المجلس نواب العصر الحديث من حيث المزايا والسلطات المتمتع بها، لكنهم غير منتخبين وإنما يتم اختيارهم بالقرعة[4].

وقد كانت المشاركة في الحكم بأثينا مقتصرة على المواطنين الرجال دون العبيد والتجار، من خارج المدينة (أثينا) لأنهم لا يمتلكون صفة المواطنة، إضافة للنساء، وبذلك توقفت المشاركة على فئة قليلة من السكان، ويعتقد أن سكان أثينا ، كانوا ما يقارب أربع مئة ألف نسمة، غير أن المسموح لهم بالمشاركة، كانوا تقريبا مابين 20 ألف إلى 40 ألف نسمة، حيث كانوا يجتمعون في مكان معين، ويقومون بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين لذلك أطلق عليها "الديمقراطية المباشرة" لأن الشعب يحكم نفسه بنفسه دون وجود من ينوب عنه[5].

ويمثل تعريف "أبراهام لنكولن" (Lincolon) للديمقراطية "حكم الشعب، بواسطة الشعب، ولأجل الشعب"، أفضل صياغة للتعبير عن "الديمقراطية المباشرة" والتي وصفها "جون جاك روسو" (J.Jack

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] صبري سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2؛ بيروت: دار النضال، 1989، ص 212.

[4] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسة في العالم المعاصر**، القاهرة: المركز للطباعة والنشر، 2007، ص 135،136.

[5] مخيمر أبو سعدة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(Rousseau "بالمثالية" عندما قال "لو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية، هذا النوع من الحكم الذي بلغ الكمال، لا يصلح للبشر"[1].

وهو فعلا نوع من الحكم لا يصلح تطبيقه خاصة في عصرنا الحالي، عصر الكثافة السكانية، لأنه صمم على مقاس دولة المدينة (أثينا) التي لم يتجاوز عدد سكانها أربع مئة ألف نسمة، وأن وجدت بعض تطبيقاته ببعض الوحدات السكانية بسويسرا في الوقت الحالي[2].

وكان من بين العوامل التي حالت دون استمرار تطبيق الديمقراطية المباشرة، ظهور عدد من الثورات في الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، وسويسرا أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 التي تمخضت عنها الديمقراطية في شكلها النيابي التمثيلي[3]، وتعني الديمقراطية النيابية "حكم الشعب بواسطة هيئة منتخبة من قبل الشعب وهذا النمط من الديمقراطية، هو الشائع في كل دول العالم حاليا"[4].

لكنه غير مطبق بصورة واحدة في جميع أنحائه، سواء من حيث شكل النظام الانتخابي، أو شكل المجالس النيابية، فهناك دول تأخذ بنظم الأغلبية المطلقة ودول أخرى بالقوائم النسبية أو المطلقة، ودولا تعرف مجلسا واحدا، وأخرى اثنين، ودول تحدد مدة المجالس النيابية بخمس سنوات، وأخرى بأكثر أو أقل ودول تأخذ بالنظام البرلماني وأخرى برئاسي[5].

هذا وقد تعرضت الديمقراطية النيابية لعدة انتقادات خاصة من قبل الماركسية اللينينة التي اعتبرت التمثيل عملية تضليل اخترعتها الطبقة البرجوازية لإضفاء الشرعية على سيطرتها على الشعب، كما اتهمت بأنها مرادف لحكم الأقلية على أساس أن الشعب ينتخب قلة تمثلهم وهي تتحول تدريجيا ونتيجة لهذا التمثيل لنخبة لها مصالح متميزة عن مصالح الشعب[6].

ونتيجة لهذه الانتقادات تم طرح "الديمقراطية التشاركية" كنموذج مكمل للديمقراطية النيابية لسد نقائصها وتجاوز عيوبها وإثرائها لا بديلا عنها أو نقيضا لها، من خلال تفعيل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي على النواب المنتخبين، فالديمقراطية المشاركاتية تعتبر شكل من أشكال تقسيم وممارسة السلطة، تقوم على تقوية مشاركة المواطنين في

---

[1] أحمد رضا حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية "، **مجلة الفكر** ، العدد الخامس،(د،س)، ص 322،321.

[2] سعاد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[3] زكرياء بوروني: مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] مخيمر أبو سعدة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**، ط1؛ القاهرة: دار الشروق، 1993، ص 43،42.

[6] عصام سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 245، 246.

اتخاذ القرار السياسي، وهي مفهوم حديث مقارنة بالديمقراطية النيابية، ظهر في القطاع الاقتصادي ستينات القرن 20 لتنتقل إلى المجال السياسي بعد ذلك، خاصة على المستوى المحلي ونظرا لحداثتها، فهي لا تزال في مرحلة اختبار، ولكي يمكن تطبيقها في أي مجتمع لابد أن تتوفر فيه جملة من الشروط كوجود مجتمع مدني منظم وتمثيلي مستقل عن السلطة وتوفير إعلام كاف يمكن المواطنين من الإطلاع على مختلف الشؤون العامة، توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة لتمكين المواطن من المشاركة وإبداء رأيه، إيجاد إطار قانوني يؤكد على إشراك المواطنين في مناقشة، واتخاذ القرار السياسي[1].

مما سبق نلاحظ أن الديمقراطية منذ ظهورها كمفهوم وممارسة وهي في حالة تطور مستمر، حيث أبانت قدرة هائلة ومرونة كبيرة في التكيف مع المتغيرات الطارئة التي كانت تعطيها في كل مرة شكلا ومفهوما مختلفا، فهي ولدت مع سقراط وأرسطو فكرا، وفي أثينا تطبيقا في إطار ما سمي بالديمقراطية المباشرة التي تقوم على فكرة حكم الشعب لتعرف انقطاعا على مستوى الممارسة زهاء القرنين، لتعاود الرواج مجددا في ثوبها النيابي الحالي أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 عقب ثورات المخاض الديمقراطي، فالديمقراطية النيابية تشكل اليوم النمط الأقرب لتطبيق واقعيا خصوصا مع تدعيمها بالديمقراطية التشاركية كنموذج مكمل لها يتجاوز نقائصها، وبالرغم من أن الديمقراطية كانت تظهر وتختفي على مستوى الممارسة، إلا أنه ومنذ منتصف السبعينات أين شهد العالم توجها عالميا لتبني الديمقراطية كنظام للحكم ، وإلى غاية اليوم أصبحت على الصعيدين الفكري و الممارساتي من دون منافس.

[1] عادل ذبيح: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ،نحو الديمقراطية تشاركية ، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "الإدارة المحلية والخدمة العمومية: واقع وأفاق"**،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، يومي 12-13 مارس2013، ص ص2-5.

المطلب الثالث: تعريف الانتقال الديمقراطي.

إن قضية الانتقال من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية من سبعينات القرن العشرين ولحد الآن تشكل مجالا دراسيا مهما، وبؤرة تركيز بحثي، إذا أنها تحظى باهتمام منقطع النظير في الأدبيات المعاصرة الغربية والعربية على حد سواء، ولعل هذا الزخم الفكري هو الذي ولد تعددا في المصطلحات المستخدمة للتدليل على هذا المفهوم أي "الانتقال الديمقراطي" فكثيرا ما يتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى.

وقد أكد "علي خليفة الكواري" على هذا الخلط في المفاهيم وضرورة التمييز بين مصطلحات "الانفتاح السياسي" (Political Openness)، "الانتقال الديمقراطي" (Transiton To Democracy)، و "التحول الديمقراطي"(Democratic Transformation)، لأجل الرقي بالنقاشات حول الديمقراطية من مستواها المضطرب والملتبس، ومن ثم تحديد الإشكاليات الواجب حلها، بهدف تعزيز جهود الانتقال من حكم تسلطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فهو يرى في الانتقال الديمقراطي مرحلة وفترة زمنية محددة يتم الانتقال فيها من نظام تسلطي قد يقع في خانة حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي وفق اتفاق تعاقدي متجدد يتجسد في دستور ديمقراطي يوضع مجال التطبيق، أما الانفتاح السياسي فاعتبره مجرد مرحلة سابقة لمرحلة الانتقال يقوم فيها النظام التسلطي بتقديم تنازلات سياسية تتبنى بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها نتيجة شعوره بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية، لكنه تنازل غير كامل إذ يبقى هو مصدرا للسلطات، فالانفتاح السياسي يعبر عن عجز السلطة على الاستمرار في الحكم بنفس الأسلوب السابق، الأمر الذي يدفع بها للانفتاح السياسي الذي يسمح بإطلاق صيرورة لازمة ولكنها غير كافية، قد تأخذ البلد للانتقال الديمقراطي، أو قد تقف عند شكل الديمقراطية متجاوزة جوهرها عند الممارسة، أما التحول الديمقراطي فحدده على أنه ليس مرحلة، بل عملية مستمرة تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات[1]، تتميز بالصعوبة والتعقيد وبالتغير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية في بلدها، دون هدم ما سبق بناءه، بالعودة

[1] علي خليفة الكواري، "نحو مفهوم يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية"، نقلا عن:
(http://arabsfordemocracy.org/uploads/)

للتجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يتم بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات[1].

ومن هنا نستنتج أن التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حسب "الكواري" هما عمليتين متلازمتين لإقامة نظام حكم ديمقراطي لكنهما مصطلحان غير مترادفان، أما الانفتاح السياسي فهو مرحلة قبلية سابقة للمرحلة الانتقالية، متفقا مع "حسنين توفيق إبراهيم" على أنها تمثل شرطا لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية، فهي لا تقود حتما للديمقراطية، حيث يمكن التراجع عنها فهي مجرد خطوة عن طريق الدمقرطة*[2].

كما يختلف الانتقال الديمقراطي الذي يتحدد من خلال التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي والانتقال التدريجي سلميا اتجاه تجربة منتظمة تتصف ملامحها بتشييد منظومة ديمقراطية متكاملة عن مفهوم "الانقلاب السياسي" الذي يشير لتغير مفاجئ في الدولة ونظام الحكم تقوده جماعة نافذة تمتلك مقومات القوة أو المؤسسة العسكرية والتي تهدف فقط للاستيلاء على السلطة، وتسيير الدولة بالقوة، وعن مفهوم "الثورة" التي من صورها العنف[3].

فالثورة تعني تلك التغييرات الفجائية والجذرية التي تتم في ظروف اجتماعية وسياسية، أي عندما يتم تغيير نظام الحكم القائم وتغيير النظام الاجتماعي المصاحب له بصورة فجائية وعنيفة[4]، والانتقال هو تغيير ثوري لكنه يحدث قطيعة مع الثورة كأسلوب فهو حسب "عبد الإله بلقزيز" "ثورة بيضاء لا تجري في أنهارها الدماء"[5].

انطلاقا مما سبق فإن دراستنا تستخدم "الانتقال الديمقراطي" الذي يختلف في الجوهر عن المصطلحات السابقة، وإن كان يشترك معها في فعل "التغيير" فهو يختلف عنها في كيفية إحداث هذا التغيير ومدته وطابعه. إن مفهوم الانتقال الديمقراطي يطرح إشكالية منهجية، فهو يحيلنا على تعريفين اثنين الأول معياري والآخر إجرائي:

---

[1] فاطمة مسا عيد، " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، (أفريل 2011)، ص216.

[2] المرجع نفسه، ص 215،216.

[3] ميلاد مفتاح الحرائي، "النسق المفاهيمي: التحول والانتقال الديمقراطي"، نقلا عن :
(http://diae .net/8 180).

[4] صليحة كبابي، الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية"**، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، يومي 24- 25 أفريل 2012.

[5] محمد سمير عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر :واقع وتحديات"**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 16-17ديسمبر2008،ص5.

*الدراسة تستخدم مصطلح **الانتقال الديمقراطي** كمرادف **للدمقرطة** .

1- التعريف المعياري للانتقال الديمقراطي: فهو يرى في الانتقال الديمقراطي على أنه الانتقال من حالة لا ديمقراطية لأخرى ديمقراطية، بمعنى الانتقال من نظام سياسي، مغلق لنظام سياسي مفتوح يتيح فرص للتداول على السلطة، ولكن هذا التعريف يبقى غير قادر على إيضاح صيرورة الانتقال وتدبير لحظة الانتقال نظرا لتركيزه على الجانب الشكلي في فعل الانتقال، مما اقتضى إيجاد معيار آخر أكثر توضيحا وتفسيرا[1].

2- التعريف الإجرائي للانتقال الديمقراطي: ويمكن أن نستقيه من تعريف "شومبيتر" مؤسس النظرية الحديثة للديمقراطية، والتي هي حسب وجهة نظره "اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عبر التنافس على الأصوات".

مما يفسر أن الانتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام استبدادي إلى نظام سياسي يتم به اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة وتنافسية[2].

ومن التعريف الذي قدمه "روستو" أيضا الذي يعد من الأوائل الذين كتبوا في الانتقال الديمقراطي حيث عرفه على أنه "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف أضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"[3].

بالعودة لتعريفي كل من "شومبيتر" و "روستو" نجد أن فعل الانتقال هو عملية تفاعلية وتنازعيه تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية وبنيات جديدة ديمقراطية، إذ أنه عندما تتغلب الثانية على الأولى ينتج فعل الانتقال فالتعريف الإجرائي يقدم لنا الإجابة عن السؤال الأول الذي تطرحه العملية الانتقالية من أين إلى أين؟[4].

فالانتقال الديمقراطي هو تلك المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر تنتهي في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وهي لاتحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، قد تقود لتحلل النظام السلطوي وإقامة إحدى صور الديمقراطية[5]، أو ظهور بديل ثوري، أو قد تنتج نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية[6].

---

[1] عبد الإله السطي، "أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، نقلا عن:
(http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article)

[2] المرجع نفسه .

[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[4] عبد الإله السطي، مرجع سبق ذكره.

[5] فاطمة مساعيد، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[6] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 29.

فالمرحلة الانتقالية تعتبر من أخطر المراحل مثل أكدت مختلف الأدبيات، لأن النظام السياسي يكون أثناءها ذو طبيعة مختلطة، إذ تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشترك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عبر الصراعات أو الاتفاق[1].

وعليه فإن الانتقال الديمقراطي، يعتبر مسلسلا حقيقيا للتغيير يتم من خلاله الانتقال من وضع سياسي لآخر، وعملية صعبة ومعقدة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وتباينات المصالح، الشيء الذي يحتم على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات[2].

وينبغي الإشارة في هذه الدراسة إلى التقاطع الموجود بين الانتقال الديمقراطي ومفهوم التنمية السياسية فهما مفهومان يلتقيان في عدد من الخصائص في التدرج والمرحلية، التأثر بالمتغيرات العالمية وخصائص البيئة الداخلية، إضافة إلى الطبيعة الجذرية للتغيير المستهدف كما يتقاطعان في الأهداف أي تحقيق مقومات الحداثة السياسة التي تحدث عنها "هنتغتون" والمتمثلة في الترشيد السلطة بجعلها شرعية تستند إلى أساس قانوني، أما من ناحية المدلول يعتقد البعض بوجود تطابق بين التنمية السياسية وإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وربما يعود ذلك لتراجع الاهتمام بموضوع التنمية السياسية لصالح قضية الانتقال الديمقراطي التي شكلت محور الجدالات البحثية نهاية القرن الماضي[3]، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الدراسي المقبل، عن تضاؤل التركيز على موضوع التنمية السياسية في حقل السياسة المقارنة في مقابل صعود موضوع الانتقال الديمقراطي.

إجمالا يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي مسلسل يقوم على مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية بأن تتوفر إرادة للانتقال الديمقراطي لدى الفاعلين السياسين سواء الحاكمين أو المعارضين، ثم التشبع بثقافة ديمقراطية كعناصر محورية لإنجاح الانتقال الديمقراطي، أما الشروط الموضوعية فهي تحمل تكلفة الانتقال، وهي تكلفة موضوعية من خلال توفر المشروع الديمقراطي ثم تكلفة زمنية، بحيث أن فعل الانتقال هو فعل محصور في فترة زمنية معينة تربط مابين من أين إلى أين؟ ترتبط بالجهد القائم في التخلص من البنى القديمة غير الديمقراطية، والتي ينبغي أن لا تطول كثيرا حتى يمكن إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي[4].

---

[1] هدى متكيس، "دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في علي الدين هلال الدسوقي محررا، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص137.

[2] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د ، ع)، (د،س،ن)، ص101،102 .

[3] زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 38،39.

[4] عبد الإله السطي، مرجع سبق ذكره.

من هنا اتضحت معالم الانتقال الديمقراطي، فهو مفهوم لا يحتمل معنيين على خلاف الديمقراطية، غير أن التعريج عليها بداية هي ومقوماتها وتطور مضامينها فرش لنا الأرضية لتوضيح معناه.

المبحث الثاني: جذور الاهتمام بموضوع الانتقال الديمقراطي.

يعتبر الانتقال الديمقراطي من أبرز المواضيع التي استحوذت اهتمام الباحثين والدارسين في مجال السياسة المقارنة منذ الربع الأخير من القرن الماضي ولغاية اليوم، بعد تراجع هيمنة أدبيات التنمية السياسية التي استمرت لفترة طويلة على هذا المجال المعرفي.

المطلب الأول: مكانة التنمية السياسية في حقل السياسة المقارنة.

لقد شكل موضوع التنمية السياسية وإقترابات النظرية منذ ستينات القرن 20 إلى غاية النصف الأول من السبعينات محور أبحاث ودراسات حقل السياسة المقارنة.

عقب اكتشاف مشكلة عالمية تتمحور حول بروز ما يسمى بدول "العالم الثالث" الناجمة عن تصاعد حركات التحرر الوطني في الفترة التي تلت للحرب العالمية الثانية، التي كانت تعرف مستويات تنموية منخفضة مقارنة بمعدلات التنمية في العالم الأول الرأسمالي والثاني الاشتراكي، ذلك أن بروزها ومعضلات التنمية التي كابدتها أعطت دفعا للمهتمين بالتنظير التنموي عموما والتنمية السياسية على وجه الخصوص[1].

كما ظهرت أيضا هذه الأدبيات التنموية، الواقعة معظم الدراسات التي تناولت الظاهرة السياسية في الدول المتخلفة ضمنها كتعبير عن تطور نظري ومنهجي في ميدان السياسة المقارنة[2].

تجلى في ظهور الثورة السلوكية (Révolution behavioriste)، التي شكلت نقطة تحول في تاريخ علم السياسة الأمريكي الذي سيطر عليه التيار السلوكي في الفترة الممتدة بين بداية الخمسينات إلى غاية أواخر

---

[1] حسين كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، (مذكرة ماجيستر)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 14.

[2] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 189.

الستينيات فجميع النقاشات داخل علم السياسة الأمريكي تستحضر الثورة السلوكية كلحظة استثنائية في تاريخ التخصص[1].

وبالتالي في حقل السياسة المقارنة الذي انبثق عن علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن 19، إذ يعد فرعا من علم السياسة الأمريكي[2].

حيث أنها أعادت تعريف علم السياسة وتعريف حقل السياسة المقارنة وتشكيل مكوناته الأساسية من خلال إحداثها لقطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية[3]، التي اتسمت بضيق النطاق والجمود والوصفية وتركيزها على الجوانب القانونية الرسمية فقط[4].

وقد لخص "غابريال ألموند" و "بينغهام بول" أوجه القصور التي كانت تعاني منه أدبيات السياسة المقارنة في إطار المنهجية التقليدية في ثلاث جوانب المحدودية باقتصارها على العالم الأوروبي، و التجزيئية من خلال تركيزها على الجوانب المنفردة، بدل اختبار العلاقات السببية بين الظاهرة السياسية و الظاهرة الاجتماعية والشكلية بالتركيز على المؤسسات والمعايير القانونية، أو الأفكار أكثر من الاهتمام بالأداء والتفاعل والسلوك[5].

وتشير السلوكية إلى حركة فكرية تعمد للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك، بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية، بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، وتحري صحة الافتراضات على أساس قواعد محددة وأسس البحث الإمبريقي الحديث، وبهذا فهي تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات مثلما ركزت الإقترابات التقليدية، التي عملت هذه الحركة العلمية على تجاوز أدواتها واستخدمت بدلها أدوات البحث الإمبريقي، كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية، كما قامت هذه الحركة باستخدام مفاهيم مستمدة من العلوم الأخرى، كمفهوم القرار، السلوك، الحدود، البيئة، النظام إلى غير ذلك[6].

---

[1] Loic Blondiaux, "les Tournants Historique de la science politique Américaine", **politics**, N040, 1997, P13, 14.

[2] Gerardo L. Munck,"The past and present of comparative politics", in Gerardo Munk, and Richard Snyder, passions, **craft and method in comparative politics,** Baltimore : The Johns Hopkins University, Forthcoming, 2006, P1.

[3] نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي– النظرية – المنهج**، ط1؛ القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2002، ص260.

[4] محمد زاهي بشير المغيربي: **قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية**، ط2 ؛ ليبيا:منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص273.

[3] نور الدين زمام مرجع سبق ذكره ،ص90 .

[6] حدد "دافيد إيستون" مرتكزات الحركة السلوكية ومنطقاتها في:

ـــ هناك مظاهر للتماثل وأوجه للانقسام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية؛

ويعتبر "دافيد إيستون" (David Easton) أول من حاول استخدام "مفهوم النظام" في الدراسات السياسية والذي قام باقتنائه من العلوم الأخرى، كعلم الأحياء، وعلم السبر نطقية، وبعض العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم الاجتماع، وعلم الأنثربولوجيا وعلم الاقتصاد، فهو يرى أن أهمية هذا المفهوم تكمن في استخدامه كأداة تحليلية لتحديد الأنماط والعلاقات المترابطة الموجودة في المجتمع التي تتصف بالصفة السياسية[1].

إلا أنه ينبغي التأكيد أن الثورة السلوكية لم تنشأ بقرار فجائي أو بصورة انقلابية، وإنما ترجع جذورها لفترات سابقة في إطار سيطرة المنهجية التقليدية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى أدرك علماء السياسة الأمريكيين ضرورة تبني الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خاصة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية التي قامت بإنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية عام 1923 الذي لعب دورا محوريا في بلورة العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، في صيف 1952 تم الاتفاق بين الباحثين، على ضرورة استخدام المفاهيم السلوكية في الدراسة المقارنة ونتيجة لهذا الاجتماع عقد مؤتمر موسع في ديسمبر 1953 لأجل تخطيط برنامج للبحث في السياسة المقارنة، تركزت نقاشاته حول ورقة أعدها "لوشيان باي" يقترح مدخلا جديد للدراسة المقارنة للسياسة في المناطق غير الأوروبية، ليخلص المؤتمر في ختامه إلى إصدار توصية لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بإنشاء لجنة السياسة المقارنة التي تم تأسيسها برئاسة "جبرائيل ألموند" ليلتحق بها جميع باحثي الحقل الذين يدرسون العالم غير الغربي في إطار مايسمى بـــ "دراسة المناطق"، وقد قامت هذه اللجنة بإصدار جملة من الكتب التي مثلت محددا أساسيا للعملية السياسية في المناطق غير الغربية، ومن أهم الإصدارات نجد الكتاب الجماعي لـــ "ألموند" و"كولمان" "السياسة في المناطق النامية" سنة 1960، كانت معظم دراساته عبارة عن أوراق مقدمة لمؤتمر "التحديث السياسي" سنة 1959 وجل الأفكار الواردة فيه تمت استعارتها من العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث أخذ "ديفيد آبتر" من "ماكس فيبر" أفكاره حول الشرعية والسلطة ومن"ماريون ليفي" تحليل المتطلبات البنائية والوظيفية، وفي تلك الظروف قررت اللجنة السياسة المقارنة التركيز على قضية "التنمية السياسية"[2].

ـــ إمكانية اختبار صحة النظريات والتعميمات؛

ـــ استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها؛

ـــ إضفاء طابع نظامي على البحث، ويعني النظامي أن النظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة يجسد ترابط منطقيا، ومنظم ومرتب للمعرفة.

أنظر بهذا الصدد :محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره، ص127،128.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص 146،147.

[2] نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص244 -257.

التي تحولت بفضل إصدارها لخمس من المؤلفات تحت عنوان "التنمية السياسية" من مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حقل معرفي مستقل في ستينيات القرن العشرين[1].

ومنذ ظهور التنمية السياسية كحقل جديد في علم السياسة يهتم بتطوير البلدان غير الغربية، وإلحاقها بالمجتمعات الغربية، من خلال إكسابها القيم والمؤسسات والنظم التقنية الأوروبية، عقب التخلص من المؤسسات التقليدية وقيم التخلف السائدة بها، وهناك تراكم في عدد الدراسات التي تناولت هذا المفهوم متعدد التعريفات حيث يعرف "لوشيان باي" التنمية السياسية" بأنها مقدمة للتنمية الاقتصادية، ونمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وتحديث سياسي، وتنظيم للدولة القومية، وتنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، وبناء للديمقراطية، وتغير منتظم، وجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير، وإقامة المؤسسات، وتحقيق الأهداف العامة".

أما "جيمس كولمان" فيقدم ثلاث منظورات لتحديد معناها:

1 – المنظور التاريخي والذي يرى أن عملية التنمية تاريخية، يتم التوصل إلى مراحلها من خلال تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي؛

2 – المنظور النمطي، وينظر لتنمية على ضوء الثنائيات التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة؛

3 – المنظور التطوري وينظر للتنمية على أنها عملية دائمة بدون نهاية يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها.

ويرى "صموئيل هنتغتون" أن التنمية السياسية هدفها الاستقرار وهذا لا يتأت إلا أثناء ازدياد المنظمات، ولقياس هذا التأسيس يعرض "هنتغتون" أربعة أزواج من المعايير:

- المرونة في مقابل الجمود؛
- التعقيد في مقابل البساطة؛
- الاستقلال الذاتي في مقابل التبعية؛
- الائتلاف في مقابل الفرقة[2].

---

[1] رياض حمدوش، تطور مفهوم التنمية السياسية، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية إشكالية التنميةالسياسية في الجزائر:واقع وتحديات "**، قسم العلوم السياسية،جامعة الشلف، يومي16 -17 ديسمبر 2008 .

[2] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص ص 111 - 233.

فيما يعرفها "جبرائيل ألموند" بأنها "الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع"[1].

إلى غير ذلك من التعريفات التي حاولت ضبط هذا المفهوم الواسع وغير المحدد في آن واحد، فهو يشبه كثيرا مفهوم الديمقراطية الذي تناولته الدراسة في المبحث السابق في عدم الوضوح والدقة، وهي السمة التي يشترك فيها كل مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تحمل أكثر من معنى.

فعلم السياسة المعاصر لحد الآن لم يتوصل لتعريف ثابت لمفهوم التنمية السياسية، نظرا لتعدد المدارس الفكرية من جهة ولغموض العلاقة بين المرتكزات الأساسية لهذه العملية من جهة ثانية، غير أن التعريف المحدد الذي تلتزم به الدراسة للتنمية السياسية، تعتبر شق من عملية حضارية لتشمل مختلف النظم الفرعية، وهو شق يهتم بمختلف مقومات النظام السياسي[2].

إجمالا فقد هيمنت أدبيات ومداخل التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، أين تم اتخاذ المناطق النامية في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا وآسيا محورا للدراسة والتحليل بالاعتماد على التجارب وخبرات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية كمعايير لقياس التنمية، حيث ركزت معظم الدراسات التنموية على الجماعات الجديدة الناشئة في البلدان النامية، كالطبقة المتوسطة، ونقابات العمال وروابط الفلاحين، لأن مداخل التنمية السياسة افترضت مركزية هذه الجماعات لإقامة نظم مستقرة ديمقراطية وتعددية فيما اعتبرت المؤسسات الدينية والعسكرية والنخبة الزراعية المالكة عاملا معيقا للتنمية في بلدان النامية*، وفي نفس الاتجاه تم إعداد العديد من الدراسات حول الأحزاب السياسية الجديدة في هذه المناطق مثل: نظام الحزب الواحد في إفريقيا واليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، إذ اعتبرت المداخل التنموية للأحزاب السياسية وجماعات المصالح والنقابات العمالية وغيرها من القنوات والبنى التي تؤدي وظائف تجميع وتوضيح المصالح التي طورها "ألموند" في إطاره التحليلي والوظيفي، وتعمق المشاركة والتعددية والديمقراطية، وغيابها بمعنى وجود خلل وظيفي في مؤسسات الدول النامية[3].

---

[1] عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف،يومي 16-17 ديسمبر2008.

[2] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 46،47.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ، ص 26،27.

***البلدان النامية**، أو العالم الثالث، أو الدول الجديدة، أو الدول المتخلفة، أو الدول الفقيرة، أو دول الجنوب، كل هذه المسميات تطلق على المجتمعات محور دراسات التنمية السياسية، وعليه مفهوم العالم الثالث أو البلدان النامية أو المناطق النامية تحمل نفس الدلالة في هذه الدراسة.

من هنا نلاحظ أن المقتربات السلوكية من أبرز المداخل التي استخدمت في دراسات التنمية السياسية التي تنطلق من فرضية أولية تؤكد وجود نواتج في السلوك السياسي والاجتماعي للأفراد، تسمح بتعميمات تأخذ شكل قوانين اجتماعية ،وسياسية، وسلوكية عامة، ومن أبرزها المدخل النظمي الذي طوره "ديفيد إيستون" والذي يقوم على تحليل الظاهرة السياسية، وفهمها يحتاج النظر إليها كعملية لها مدخلات تتمثل في المطالب والتأييد يليها جهاز استقبال لهذه المدخلات وتحويلها لمخرجات تتجسد في قرارات وسياسات، والتي تمثل بدورها تغذية استرجاعية ترجع في شكل مدخلات مرة ثانية، تأييد أو مساندة أو مطالب جديدة دون إهمال البيئة التي تجري فيها هذه العملية، ويعتبر هذا الاقتراب الذي صاغه "إيستون" الإطار النظري الذي تفرعت عنه المقاربة البنائية الوظيفية[1].

لهذا نجد بينهما صلة وثيقة لأن كلاهما ينظر للظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات المتداخلة ومع ذلك يوجد اختلاف جوهري بينهما، لأن المدخل الوظيفي يفترض شروطا محددة ومعينة لبناء النظام السياسي، وبناءا على هذا نجد المدخل النظامي أكثر عمومية من المدخل البنيوي الوظيفي[2].

الذي يعد "جبرائيل ألموند" رائدا له في علم السياسة ،حيث ركز على ثلاث متغيرات أساسية هي: البنية، النظام، والوظيفة، وتشير البنية إلى الأنشطة التي تكون النظام السياسي القابلة للملاحظة، أما النظام السياسي فيعني تلك التفاعلات التي تؤثر في الاستعمال أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه، أما الوظيفة يقصد بها مجموع الأنشطة الضرورية والتي يعد إنجازها ضرورة لبقاء النظام واستقراره، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تتجزأ الأنشطة ووظائفها، وفي كتابه "السياسة في البلدان النامية" الذي جمعه مع "كولمان" نلاحظ استخدام مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات ذلك أنهما ركزا فيه على الأبنية والوظائف في المناطق النامية التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة[3].

إضافة إلى المدخل البنائي الوظيفي هناك مداخل أخرى من بينها ما قدمه "صموئيل هنتغتون" الذي ركز على عملية بناء المؤسسات كعملية أساسية لتحقيق التنمية السياسية، فالمؤسسة عنده وسيلة أساسية للانتقال إلى المجتمع الحديث، والتي تعني تمايز الوظائف السياسية، وتخصص الأبنية أو المؤسسات التي تمارس من

---

[1] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة :دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ،مرجع سبق ذكره ، ص 80،79.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] محمد شلبي، ، مرجع سبق ذكره، ص174، 175 .

خلالها الوظائف، وقد حدد "هنتغتون" أربع معايير تتم بواسطتها تحديد مدى التمايز البنائي والتخصص الوظيفي وتتمثل هذه المعايير في:

1 – معيار التكيف: ويعني به مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في مواجهة التغيرات المجتمعية؛

2 – معيار التعقيد: ويقوم هذا المعيار على افتراض تعدد الوحدات وتخصصها وتقسيم العمل وتعدد الوظائف داخل المؤسسة؛

3 – معيار الاستقلال والذاتية: يقصد به أهمية استقلال المؤسسة، ومدى تماسك أعضائها وانتماءاتهم لها[1].

وبالرغم من هيمنة افتراضات ومداخل التنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة، غير أنها تعرضت للكثير من الانتقادات اللاذعة منذ منتصف الستينيات، فمن الناحية الفكرية تم انتقادها على أساس أنها متحيزة ومتمركزة عرقيا لأنها رسخت معيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث، والنقد الرئيسي للمقترب الوظيفي على أساس أنه غامض وتنقصه الدقة النظرية، حيث رأى "دافيد آبتر" أنه قد يفيد في إجراء تصنيفات داخلية منظمة لكنه فشل في تأسيس متغيرات مستقلة، كما أنه تصور مثالي للنظام الأمريكي فهناك تحيز إيديولوجي مستبطن في هذه المقاربة المصاغة من طرف لجنة السياسة المقارنة، فأدبياته احتوت تحيز ليبرالي تعددي، يدعو للمحافظة على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي الذي هوجمت أصوله التي ترجع للحرب الباردة، وأتهم بتجاهله للظاهرة الطبقية والصراع الطبقي، هذه الانتقادات ارتبطت بأحداث ميدانية بالعالم والولايات المتحدة الأمريكية، في تلك الفترة ومن أهمها: حرب الفيتنام وحركة المعارضة الداخلية بها، اضطرابات الطلبة في أواخر الستينيات، إضافة إلى فشل نموذج الدولة الغربية في إفريقيا وآسيا أواخر السبعينيات[2].

ونتيجة لهذه الانتقادات تم تجاوز السلوكية ونموذجها التنموي و اقترابالها التحديثية، إلى ما بعد السلوكية وأطرها النظرية، التي لم تنشأ مباشرة بعد تراجع السلوكية لتؤسس نموذجا معرفيا جديدا، فقد تكون ذات أصول فكرية تاريخية سابقة، أو تكون قد نشأت في إطار المرحلة السلوكية وكانت هامشية، مثل نموذج ما بعد السلوكية، كنموذج معرفي نشأ في إطار السلوكية وظل ينمو وهي تتراجع وتتآكل[3].

---

[1] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 337 - 339.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، ص29،30، ونصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، ص299،300، مرجعين سبق ذكرهما.

[3] نصر محمد عارف، المرجع نفسه، ص 308.

ومن أهم هذه الأطر نجد اقتراب التبعية الذي جاء كرد فعل على الاقترابات السلوكية والتنموية، وكتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، وقد تأسست من قبل الكتاب الماركسيين في أمريكا اللاتينية، كما استخدمها غير الماركسيين الذين أضافوا إليها العديد من تحليلاتهم وتصوراتهم واقتراحاتهم، حيث حاول مفكروها تفسير التخلف في دولهم بإرجاعه إلى طبيعة النظام الرأسمالي المهيمن الذي فرض قيوده عليه[1].

وكما هو الحال مع التبعية جاء اقتراب البيروقراطية السلطوية، كتعبير عن عدم الرضا بالمنظور التنموي فمع نهاية الستينات وبداية السبعينيات تزايدت الانتقادات الموجهة للتنموية، وأخذ الباحثون المقارنون يبحثون بصورة حديثة عن إطار مفاهيمي بديل، وتمثلت الإسهامات الأولى في هذا الاتجاه في كتاب "غليرموا أدونيل" "التحديث والبيروقراطية السلطوية" الذي قدم دراسة معمقة للنظم السلطوية في أمريكا اللاتينية، مركزا على التنمية الرأسمالية في الأرجنتين، وقد افترض أن التحديث في الدول النامية يقود بصورة تلقائية إلى السلطوية، وقد خلص إلى إن حالة أمريكا اللاتينية تثبت أن المستويات العليا والدنيا من التحديث ترتبط بنظم سياسة غير ديمقراطية، أما النظم الديمقراطية متواجدة في المستويات المتوسطة من التحديث، ومن ثم فالتقدم الاقتصادي لا يرتبط بالديمقراطية، وإنما يرتبط بالنظم البيروقراطية السلطوية، وقد وجه له العديد من الانتقادات، إذ بعد أن كان الحديث يدور حول انهيار النظم الديمقراطية، وظهور النظم البيروقراطية السلطوية، بدأ مع الثمانينات تحول هذا الاقتراب إلى دراسة انهيار النظم السلطوية والانتقال للديمقراطية[2].

انطلاقا مما سبق نجد أن أدبيات التنمية السياسية هيمنت على حقل السياسة المقارنة لفترة، لكن مافتئت تختفي سيطرتها وتضمحل أمام بروز ظاهرة جديدة تجسدت في انتقال النظم من التسلطية للديمقراطية، التي غيرت من أولويات البحث في هذا المبحث الدراسي وأعلنت عن صعود قضية الانتقال الديمقراطي كمحور للأبحاث المقارنة مع تصاعد عمليات الانتقال الديمقراطي في العالم، وبداية تشكل فرع معرفي جديد يختص بدراسة عمليات الانتقال بهذه الوحدات السياسية يطلق عليه "علم الانتقال "(Transitologie) .

[1] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 190،191.

[2] نصر محمد عارف،**قراءات في السياسة المقارنة:النموذج المعرفي – النظرية – المنهج** ،مرجع سبق ذكره، ص312،313.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي كإشكالية بحثية في السياسة المقارنة.

بعد أن شكلت حالة بروز دول جديدة للساحة الدولية، وإشكالات التنمية التي رافقتها محركا للبحث المقارن، ومحور اهتمام عدد هائل من الدراسات التي حاولت توصيف الدواء لهذه البلدان لعلاج تخلفها على اعتبار أن العلم جاء من أجل تقديم الحلول لإشكالات واقعية من خلال الوقوف على محفزات قيامها وتحليلها لكن هذه القضايا الواقعية تتطور بسرعة مذهلة مخضعة معها البحث العلمي للاستجابة لتطوراتها.

فبنهاية الحرب الباردة أفرج المشهد الدولي على ثلاث حقائق رئيسية بانهيار الإتحاد السوفياتي ومنظومته العالمية، تمثلت الحقيقة الأولى في صورة عودة المطالب القومية إلى واجهة المشهد السياسي العالمي بدرجة غير مألوفة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، خاصة المطالبة بحق تقرير المصير واستعادة الوحدة القومية، أما الحقيقة الثانية التي أفرجت عنها هذه التغيرات في البيئة الدولية، هي الاتجاه الكثيف نحو التكتل والاندماج للدول والاقتصاديات على حد سواء، وهو اتجاه أملته الظروف الجديدة التي فرضتها العولمة على الدول والاقتصاديات برمتها، فيما تشكلت الحقيقة الأخيرة في انطلاق مسار النضال السياسي من أجل الديمقراطية في كثير من دول العالم، حيث بدأ في أوروبا الشرقية وفي بولونيا تحديدا حين سقط ياروزلسكي، لينتقل إلى رومانيا، وألمانيا الشرقية ثم إلى أمريكا اللاتينية أين سقطت الأوليغارشيات العسكرية، ليزحف بعدها إلى بعض الدول الأسيوية مثل كوريا الجنوبية والفيليبين واندونيسيا[1].

[1] عبد الاله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، ط1؛ بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص61 - 63.

وصولا إلى إفريقيا أين شهدت النظم السياسية فيها تحولات ملموسة ،ومتسارعة بنهاية عقد الثمانينات وحتى عام 1992، فبعد أعمال احتجاج جماهيرية وضغوطات دولية قامت في 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية، وبحلول عام 1994 شهدت 16 دولة انتخابات تعددية وتنافسية[1].

فهذه المسارات الانتقالية اتجاه الديمقراطية شكلت أبرز قضايا حقل السياسة المقارنة منذ سنة 1989 وإلى يومنا هذا، حيث شهدت السياسة المقارنة بعد هذه السنة إجماعا وسط الباحثين (Comparativits) حول موضوعية الديمقراطية كقيمة على غرار قضايا أخرى كالنيوليبرالية والعولمة، وفي تتبع لثلاث مجلات متخصصة في مجال السياسة المقارنة: مجلة السياسة المقارنة (Comparative Politics)، الدراسات السياسية المقارنة (Comparative Political Studies)، مجلة السياسة العالمية (World Politics) ، في الحقبة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2004، لاحظ كل من "جيرارد مانك" (Gerardo L. Munck) ، و"رتشارد سنايدر"(Richard Snyder) إن قضية الديمقراطية شكلت الموضوع الرئيسي لهذه الدوريات[2].

وينبغي الإشارة إلى أن التغيرات العميقة التي أفرزها سقوط الإتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، بظهور ملامح نظام دولي جديد وخريطة جيوسياسية جديدة، قد أسهمت بشكل كبير في تغيير أجندة البحث في السياسة المقارنة.

فهناك شبه إجماع عام بين الدارسين للسياسة المقارنة، على أن هذا الحقل المعرفي تقوده إشكالاته الواقعية التي يتعلق جزء منها بالقضايا محور الدراسة، فيما يرتبط الجزء الآخر بالبيئة الدولية التي يقارن هذا الحقل بين مكوناتها، أو البيئة المحلية التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أجملوا المحددات الواقعية التي تؤثر على مسار تطور البحث في السياسة المقارنة في الصراع الإيديولوجي بين المدارس الفكرية المتعددة فقد ساد هذا الحقل المعرفي نوع من الصراع الإيديولوجي على مستوى الأفكار والمدارس وعلى مستوى النظم السياسية بين تقليدان رئيسيان التقليد الليبرالي التعددي، والتقليد الماركسي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بحيث تكاد تنقسم النظم السياسية في العالم بين هذين التقليدان، وهو ما أفرز نوع من الحيوية لهذا الحقل المعرفي، بوجود نظم مختلفة تفتح المجال أمام المقارنة، ولكن بانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين وما صاحبه من تراجع لنظم الاشتراكية تراجعا يقرب من الزوال، في مقابل اكتساح لليبرالي سياسي واقتصادي أعاد حقل السياسة المقارنة تعريف مضمونه بإعادة تعريف الظواهر محور الدراسة وإعادة صياغة الأسئلة التي ينبغي للسياسة المقارنة الإجابة عليها، فيما يتجلى المحدد الواقعي الثاني في ظهور "نظم سياسية جديدة" فظهور

[1] حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟**، ط1؛ القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 2007، ص45.

[2] رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا :دراسة في المداخل النظرية، الآليات، والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، (مذكرة ماجيستر)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009، ص69،70.

دول جديدة على الساحة الدولية تقدم للحقل مجالا جديدا للبحث واختبار الفرضيات، وتوسع إدارة اهتماماته كما تقدم لباحثيه بدائل متعددة للقيام بدراسات مقارنة، فبانهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا زاد عدد الدول المستقلة بـــ 25 دولة كما تعتبر "طبيعة المشاكل والظواهر السياسية" محددا آخر لأن حقل السياسة المقارنة يتعامل مع الظواهر والمشكلات السياسية الواقعية، وهو ما جعل علماء السياسة المقارنة شديدي الحساسية لتغيرات الواقع، ومن ثم فأي منظومة فكرية يتم تقويمها من قبل الباحثين على أساس مقدرتها على فهم الواقع وتحليله، فالباحث يبقى متمسكا بأطره النظرية والمنهجية، طالما تساعده على فهم الواقع وتفسيره، أما عند فشلها فهو مضطر لتجاوزها لأطر جديدة، فنجد أنه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ظهرت جملة من الإشكالات الواقعية ومجموعة من الظواهر السياسية أبرزها: التحولات الكبرى نحو تبني النموذج الديمقراطي[1]، وهو ما أطلق عليه "صموئيل هنتغتون" "الثورة العالمية الديمقراطية" أو "الموجة الثالثة للديمقراطية"، التي انطلقت في الفترة الممتدة بين 1974 إلى غاية 1990، أين انتقلت أكثر من 30 دولة في جنوب أمريكا اللاتينية، شرق آسيا وشرق أوروبا من نظم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية، فحسب "هنتغتون" هناك ثلاث موجات لديمقراطية مست كل منها عدد محدود من الدول ورافقتها موجات معاكسة للديمقراطية، فالموجة الأولى امتدت من بداية القرن 19 إلى غاية الحرب العالمية الأولى، ثم تلتها موجة معاكسة إمتدت بين 1922 إلى غاية 1942[2]، بينما الموجة الثانية كانت ابتداءا من عام 1943 وصولا إلى 1962 لتليها موجة معاكسة امتدت من عام 1958 إلى غاية 1975، أما الموجة الثالثة انطلقت منذ عام 1974 إلى غاية بداية التسعينات .

والمتتبع لموجات الانتقال الديمقراطي والموجات المعاكسة أو المضادة يلمس وجود نمط "خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف"، مثلما يبين الجدول التالي والشكل الذي يليه.

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالي الدول	النسبة المئوية لإجمالي الدول الديمقراطية
1922	29	35	64	45.3
1942	12	49	61	19.7
1962	36	75	111	32.4
1973	30	92	122	24.6
1990	58	71	129	45

الجدول رقم (01): الإنتقال الديمقراطي في العالم الحديث.

المصدر: صموئيل هنتغتون،(ترجمة :عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[1] نصر محمد عارف، **قراءات في السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النموذج المعرفي – المنهج**، مرجع سبق ذكره، ص ص 423 - 430.

[2] Samuel Huntington, "How countries democratize" , **political science quartly ,** vol106,n04, winter1992, P579.

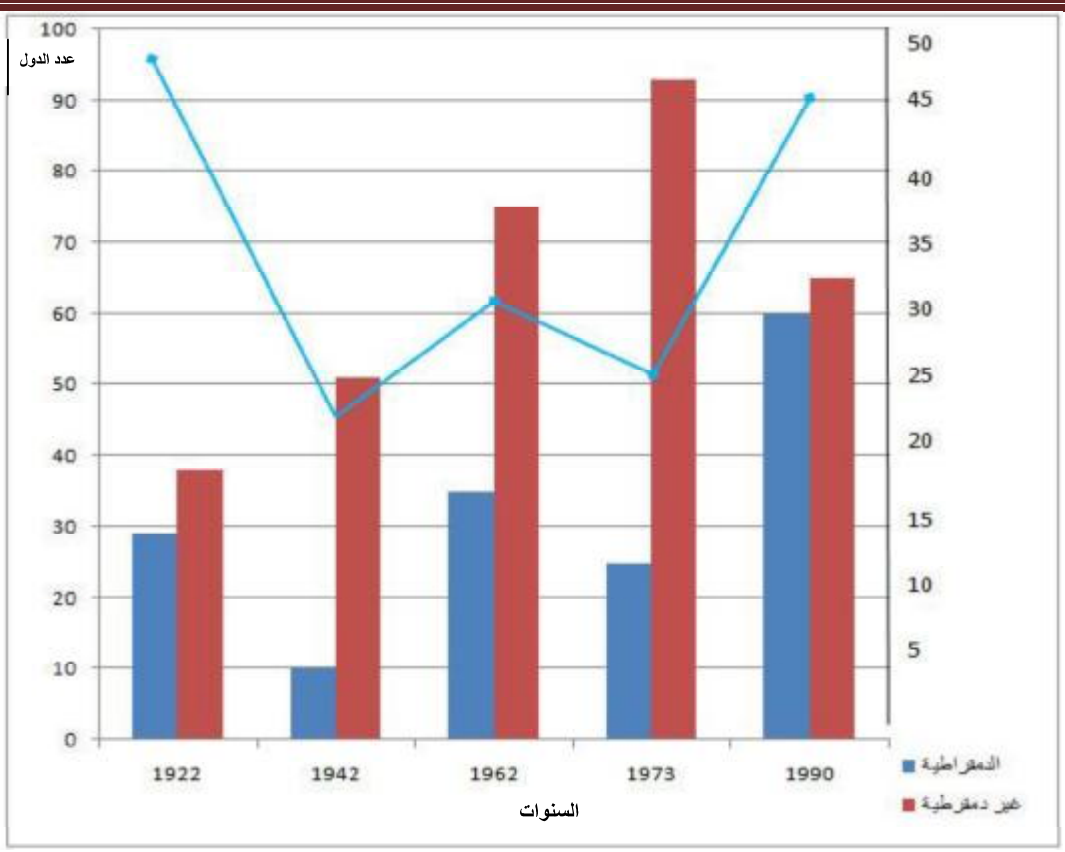

الشكل رقم (**01**): نمو وتضاؤل الديمقراطية في العالم.

Source: Todd Landman, **Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction**, 2end edition; New York: Taylor Francis e-library, 2005,p143.

وانطلاقا من كل هذا فقد شكلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة على الدراسات المقارنة بفعل عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها بنهاية الدكتاتورية في البرتغال سنة 1974 وقد أفرزت هذه الحالات الجديدة للدمقرطة إشكالات جديدة، تختلف إجمالا عن تلك التي كانت في أوروبا الغربية نهاية القرن 19 وأوائل القرن 20، فعلى مستوى النظام السابق لعملية الانتقال نجد أن الموجة الثالثة كانت نظمها إما بيروقراطية تسلطية أو اشتراكية، أو ما بعد شمولية تسلطية، فيما كانت النظم الكلاسيكية أوليغارشية، إضافة للاختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال الديمقراطي، وتتسم الفترة الحالية باتساع حق التصويت وشموله لفئات واسعة من الجماهير مما استدعى إعادة التفكير في النظرية الديمقراطية، الشيء الذي حفز على بروز أدبيات جديدة ومناطق أخرى لاهتمامات السياسة المقارنة، فتميز عمليات الانتقال بخصائص معينة فرضت على علماء السياسة اعتماد مقاربات لمواكبة هذه المستجدات، في هذا الإطار قام كل من

"فليب شميتر"(Philipe shemitter) و "غليرمو أدونيل"(Guilermo O'donnell)، بتأسيس فرع جديد في علم السياسة يدعى "**علم الانتقال**" (Transitologie)، حيث كان عملهما الصادر سنة 1986 بعنوان "الانتقال من حكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة" (Transition from authoritarian rule : tentative conclusions about uncertain democracies)، بمثابة العمل التأسيسي الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي[1].

وقد اعتبر "غونثر"(Gunther)، و"ليتز" (Linz)، و"ستيبان"(Stepan) أعمال "أدونيل"، "شميتر" و"وايتهيد" من أكثر الأعمال التي أسهمت في بناء أفضل الأمثلة الدراسية للدمقرطة وفي تحديث نموذج تحليلي أمبريقي محدد[2].

لتتوالى الأعمال الواحدة تلوى الأخرى، التي ساعدت على تعزيز البناء المعرفي لهذا المبحث الجديد في علم السياسة، من خلال تفسيرها وتحليلها عمليات الانتقال الديمقراطي مثل مؤلف "كوليار" "طرق نحو الديمقراطية" (Paths Toward Democracy) الصادر سنة 1999، والعمل المشترك لكل من "خوان ليتز"و"ألفريد ستبان" تحت عنوان "مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية" (Problems of Democratic Transition and Consolidation :Southren Europe ,South America and Post-Communist Europe) الصادر سنة 1996، إضافة لكتاب "مورلينو ليوناردو" (Morlino Leonardo) "الديمقراطية بين الترسيخ والأزمات" (Democracy Between Consolidation Crisis)، الصادر سنة 1998[3].

فهذه الأعمال والدراسات المتعددة المهتمة بالانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية أعلنت عن قيام هذا العلم قيد التشكل (Proto-Science)،كما أطلقت على رواد هذا الفرع المعرفي أمثال " أودنيل"

" شميتر"، "لجبهارت"، "ليتز"، و"سارتوري" تسمية "علماء الانتقال" (Transitologues) الذين ادعوا تفسير وتوجيه المرور من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، مستخدمين المنهج المقارن في دراساتهم، متجهين

[1] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] Leonardo Morlino ," Consolidation Démocratique : La Théorie De L'ancrage",**Revue Internationale de Politique Comparée** ,vol. 8, N^{0}2, 2001, p 245

[3] Gerardo. L Munck, "The Regime Question: Theory Building in Democracy Studies", **world politics, N054**, (October 2001), p119- 44.

للبرهنة على ذلك من خلال تطبيق مجموعة من المفاهيم والافتراضات العالمية، فـــ"علم الانتقال" بهذا المعنى يبحث عن التسطير لتعميمات والدروس المستفادة من خلال ملاحظته لعمليات الانتقال الديمقراطي التي تمت في الماضي لكي يقوم بصياغة نصائح مؤسسية ودستورية للانتقالات المستقبلية[1]، متخذا من مفهوم "العتبة" (Le Seuil) مركزا للتحليل (Centre de L'analyse)، حيث نجد علماء الانتقال يريدون فهم ضمن أي شروط تستطيع الدولة تجاوز عتبة النظام التسلطي، بالانطلاق من تدرجية تحليلية (Hiérarchie analytique)، تهتم بالبحث في العمليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تدفع المجتمعات فعليا لتجاوز عتبات الأنظمة التسلطية وبالموازاة مع "الموجة الثالثة للدمقرطة" التي انتشرت في أوربا، أسيا، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا أصبح "علم الانتقال" يشهد حركية أكاديمية كبيرة[2]، أين تفاقم عدد الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت قضية الانتقال على مستويات مختلفة نظرية وتطبيقه، كمية وكيفية، دراسات حالة ومقارنة، كما طرحت "أدبيات الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما قامت باختبار ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعمليات الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أنماطها (طرق الانتقال)، و مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال)[3].

عموما إن التغيرات الطارئة على الساحة الواقعية ببروز موجة ثالثة للديمقراطية شملت معظم مناطق العالم في الربع الأخير من القرن 20 عقب موجتين سابقتين تلتهما موجتين معاكستين بالعودة لنظم أوتوقراطية على حد تعبير "هنتغتون" كان لها الأثر البالغ في تحويل تركيز البحث المقارن إلى هذه القضية المستجدة التي ألقت بضلالها وفرضت ضرورة إيجاد إطار معرفي لتفسير عمليات الانتقال الجماعية اتجاه الديمقراطية المتفردة ببعض المميزات التي أضفت عليها طابعا من الخصوصية تجلى في "علم الانتقال" الذي ينطلق من جملة من الافتراضات الأساسية هادفا للوصول لتعميمات من خلال البحث في المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي تحث المجتمعات على تجاوز عتبات الأنظمة التسلطية إلى أنظمة حكم ديمقراطية.

---

[1] Tobias Hagmann," La transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie ?" : (http:// tobiashagmann.freeflux.net/files/media/publications/newspaper/hagmann_acontrario-1998.pdf)

[2] Seteven Heydmann, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", **critique internationale** : N^{0}17, (octobre 2002), p57, 58.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، " الانتقال الديمقراطي:إطار نظري "، نقلا عن:
(http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

المبحث الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين توجها عالميا منقطع النظير تجاه الديمقراطية في إطار ما سمي "بالموجة الثالثة للدمقرطة" التي انطلقت منتصف السبعينات لتصبح نهاية الثمانينات ظاهرة عالمية بشمولها لمعظم مناطق العالم، وهو ما جعل موضوع "الانتقال الديمقراطي" يتصدر أجندة البحث في حقل السياسة المقارنة حيث أجريت العديد من الدراسات والأبحاث المقارنة حول تجارب الانتقال الديمقراطي في مختلف المناطق التي شهدت هذه الظاهرة بغية التوصل لتعميمات نظرية لتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي تتجاوز حالات ومناطق بعينها، وباتفاق معظم الأدبيات هناك ثلاث مقاربات نظرية لتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، وهو ما تتبناه الدراسة في هذا المبحث الدراسي، وهي تتجلى فيما يلي:

1 – مقاربة التحديث: وهي تؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الانتقال الديمقراطي ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية؛

2 – مقاربة الانتقال: تركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي؛

3 – المقاربة البنيوية: تهتم بأثر تغيير بنى القوة والسلطة على عملية الانتقال الديمقراطي[1].

المطلب الأول:مقاربة التحديث.

تقوم المقاربة التحديثية على نظريات الاقتصاد السياسي[2]، التي تعد من أقدم النظريات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، حيث تربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، وترى أن توفير جملة من المتطلبات الاقتصادية، كوجود اقتصاد موجه نحو السوق، ومستوى اقتصادي وتكنولوجي وتعليمي عالي إضافة إلى درجة عالية من التمدن، وتعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة، تشكل الأرضية الصلبة لوجود ديمقراطية سياسية[3].

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، **ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: نقلا عن:
(http://www.arabrenewal.info)

[2] فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها في عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 2006، (مذكرة ماجيستر)، جامعة نابلس، 2007، ص 83.

[3] نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي – النظرية – المنهج** ، مرجع سبق ذكره، ص 316،317.

وعلى هذا الأساس نجد أن مقاربة التحديث تقوم بالربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ويعتبر" أدم سميث"(Adam Smith) أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا لفعالية أداء الأسواق وتكريس الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادي .

إلا أن "ليبست"(Lipeset) هو من قام بتقديم دراسة علمية منتظمة فيما يخص فرضية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في مقالته المعنونة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية :التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" المنشورة سنة 1959، ثم في كتابه "الرجل السياسي" (Political Man) الصادر سنة 1960، والذي يعد أهم وأشهر كتاب حول هذه الأطروحة ، التي قام باختبارها من خلال إحداث مقارنة بين الدول الأوربية، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، التي صنفها إلى ديمقراطيات مستقرة وغير مستقرة، وإلى ديكتاتوريات وبلدان أمريكا اللاتينية التي قام بتصنيفها هي الأخرى إلى ديكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة، وإلى ديمقراطيات على أساس الثروة ومستوى التعليم ودرجة التصنيع، وقد خلص في نهاية هذه المقارنة إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين هي التي تتمتع بأعلى درجات التنمية.

وبناءا على ذلك توصل "ليبست" إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ترابطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ذلك أن هذه الأخيرة حسب رأيه تساعد على خلق جو من الاستقرار السياسي لتخفيف حدة الصراعات السياسية وتزيد من حجم المشاركة السياسية، إضافة لتفعيل وتنمية دور قوى المجتمع المدني.

وتوالت الدراسات على هذا العمل الرائد لـــ "ليبست" عملت على تطويره باستخدام منهجية علمية دقيقة وأساليب إحصائية متقدمة كانت تنقصه مثل دراسة "كترايت" التي أكدت على وجود علاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وأربع مؤشرات للتنمية هي تطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم، والتصنيع كما توصل "بولين"**(Bollen)** و"جاكمان"**(Jakman)** من خلال دراسة إحصائية متقدمة لمجموعة من محددات الديمقراطية إلى أن التنمية الاقتصادية هي المتغير الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة[1].

بالإضافة إلى إسهامات مهمة لـــ"دال"**(Dahl)**، و"لويس بيك" (Lewis Beck)، و"بركرت" **(Burkart)**، خاصة الدراسة التي أجراها كل من "لوندريغان" ،(Londregan)، و"بول"(pool) حيث قاما باختبار دقيق يخص العلاقة بين الدخل والديمقراطية فاكتشفا أن هناك تأثيرا هاما لكنه معتدل وليس مطلقا، كما يقدم "برزيفورسكي" (Preseworski) والمؤلفين المشتركين معه في الدراسة حجة جديدة فحواها أن الارتباط لا يدل على السببية (Causation)، وأن الدول يمكن أن تصبح ديمقراطية لأسباب غير مرتبطة

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

بمستوى التنمية الاقتصادية، فأهمية المستويات المرتفعة للدخل الفردي يكمن في تجنب الديمقراطيات العودة لنظم أوتوقراطية، وعليه فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تظهر بمرور الوقت وإن لم تكن واضحة في بداية الانتقال[1].

من جهة ثانية يرى "صموئيل هنتغتون"**(**Samuel Huntington**)** أن التنمية الاقتصادية تشكل محددا من المحددات وليست العامل الوحيد المساهم في إقامة الديمقراطية، لكنه سلم بأن الديمقراطية ستكون في نهاية المطاف في حالة وجود لتنمية اقتصادية ملخصا ما لمسه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي والمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها "التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقة"[2].

وعموما فإن المقاربة التحديثية مثلما تطرقت الدراسة سابقا تشير إلى ارتباط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية وما تنطوي عليه من انعكاسات كزيادة في الدخل، واتساع حجم الطبقة المتوسطة، وانتشار التعليم والحركية الاجتماعية وتزايد في استخدام وسائل الاتصال والتنقل إلى غير ذلك من المؤشرات.

والشكل رقم (02) يوضح المقاربة التحديثية ويفسر الافتراض الذي تقوم عليه بوجود علاقة طردية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

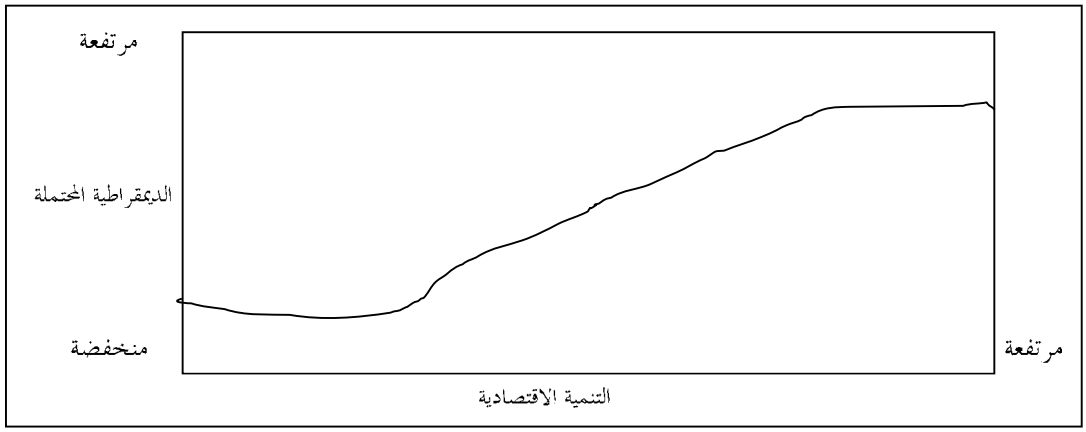

الشكل رقم (02): مقاربة التحديث.

Source: Barbara Geddes ,"What Do We Know About Democratization After Twenty Years ?", **Annual Revieus Political Science** , Vol2, 1999, P118.

[1] David. L Epestin , and Others ," Democratic Transitions" , **American journal of political science** ,vol.50,N^0 3,(Jul. , 2006) ,p 552

[2] صالح بلحاج، "**التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات**". نقلا عن :
(http://www.univchlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf)

إلا أن بعض الباحثين يشيرون إلى استحالة تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت في النهاية إلى تطبيق الديمقراطية أو التخلي عنها كنظام سياسي مستقر[1]، فهناك دول مثل الهند وسيرلانكا حققت مستوى من الديمقراطية وهي على درجة ضعيفة من التنمية الاقتصادية بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة[2].

وانطلاقا من كل هذا فإن الدراسة ترى أن التنمية الاقتصادية عاملا مهما وليس وحيدا في دعم وترسيخ الديمقراطية فهي تدعمها على البقاء لكن لا تنشئها.

[1] يوسف الشويري، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي:آليات الانتقال"، في علي خليفة الكواري محررا، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص55. .

[2] صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مقاربة الانتقال.

تركز المقاربة الانتقالية على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة وأخرى معتدلة بداخلها وكيفية توجيه دفة الصراع على المسرح السياسي، فتعاون المعارضة الديمقراطية مع المعتدلين يكسبها موطئ قدم داخل السلطة فهي تشدد على دور الفعل البشري، وكيفية اتخاذ القرارات والتفاعل مع الخيارات المتاحة، وضرورة نشوء ثقافة سياسية متفتحة تؤمن بالتغيير السلمي والاحتكام للقانون والحفاظ على الوحدة الوطنية[1].

ويعتبر "دانكورت روستو"**(**Dankwart Rustow**)** من وضع حجر الأساس لهذه المقاربة في مقالته "الانتقال الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي **(**Transition To democracy :Toward a dynamic model**)** المنشورة عام 1970 بمجلة "السياسة المقارنة"، حيث تعد هذه المقالة مرجعا مهما للباحثين في الانتقال الديمقراطي، كما شكلت البداية لترسيم نظرية هامة في الانتقال الديمقراطي، وقد حاول "روستو"من خلالها تقديم طرح جديد يختلف عن ما جاء به "ليبست" الذي ربط الديمقراطية بظروف خلفية اجتماعية واقتصادية وما قدمه "ألموند"**(**Almond**)** الذي أكد على وجود ارتباط بين الديمقراطية والثقافة المدنية(The Civic culture)، وعن ما نادى به "لجبهارت"بوجود علاقة بين الديمقراطية والنزاع والمصالحة، ذلك أن كل هؤلاء ركزوا على عمل الديمقراطيات وليس على كيفية نشوءها، كما أنهم خلطوا بين الظروف المؤدية لنشوء الديمقراطيات والعوامل المؤدية لترسيخها[2].

فدراسة الانتقال الديمقراطي ينبغي أن تتمركز حول آليات الانتقال الديمقراطي، وليس على الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية أو التي تسبق الانتقال الديمقراطي وفق "دانكورت روستو" الذي تبنى المقاربة التاريخية التي تجري مقارنات بين عدد من الدول في تطورها الشامل، حيث قام باختيار كل من السويد وتركيا فتبين له أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يتم عبر أربع مراحل[3] :

1 – مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية(**National Unity**) : التي تشكل خلفية الأوضاع بنشوء هوية سياسية

---

[1] يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] نادية أبو زاهر،"قراءة في مقالة دانكورت روستو: التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 2092،(7 –11 – 2007)، نقلا عن :
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114522)

[3] يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص 56،57.

لدى غالبية المواطنين[1]، وهذا يعني بالنسبة لـــ "روستو" أن لا يكون الغالبية العظمى من المواطنين في الدولة المهيأة للإنتقال الديمقراطي، أي شكوك أو تحفظات عقلية حول المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، فهو يعتبر بأن القومية أساس العملية الانتقالية.

2 – المرحلة التحضيرية (Preparatory phase) : أو مرحلة بداية الصراع فهي تنطلق عند حدوث أزمة في النظام ويصبح هناك تنازع بين النخب الحاكمة، والنخب المعارضة، فـــ "روستو" يفترض أن العملية الفعالة للديمقراطية معدة من قبل نزاع سياسي مطول وغير محسوم قد يكون بين فئات مجتمعية مختلفة أو بين أفراد الفئة الواحدة كالطبقة الغنية والطبقة الغنية الجديدة مثل ما حصل في تركيا أو نزاعا طبقيا بين الفلاحين والطبقة الوسطى[2].

فالديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع، وليست محصلة لتطور سلمي، وهو ما يفسر إمكانية الارتداد عنها في هذه المرحلة الإعدادية،كما أن حدة الصراع في هذه المرحلة الحساسة قد يقود لهز الاستقرار وفك اللحمة الوطنية أو يفضي إلى انتصار إحدى الجماعات المتصارعة على قوى المعارضة وقطع الطريق أمام مسار الانتقال الديمقراطي[3].

3 – مرحلة القرار(Decesion phase) : وهي المرحلة التي يمر فيها الخصوم الرئيسيون بمأزق لا يخرج منه أحدا فائزا، فيتفاوضون للوصول إلى حلول وسطى، أو تحالفات بالاتفاق على القواعد الديمقراطية والتعويضات المختلفة التي يحصل عليها كل طرف بالمقابل.

4 – مرحلة التعود (Habuatation phase) : ونتيجة لتكرار لعب مباراة الديمقراطية وبمرور الزمن يحدث تعودا لدى المواطنين على القواعد الديمقراطية، ذلك أن بناء الديمقراطية في نظر "روستو"يقوم بها غير الديمقراطيين الذين يودون كسب كل شيء، ولكنهم يتعلمون من خلال التجربة الأليمة والمأزق الذي لا مخرج منه أن إمكانية كسب كل شيء هي أفضل من كسب لا شيء[4].

ونظرا لمحورية هذه المقاربة قام باحثون آخرون بتطويرها أمثال "أدونيل" **(O'donniel)**، و"شين" **(Sain)** ، و"ليز"**(J .linz)** الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي أخذ بها النظام التسلطي منحا جديدا

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] نادية أبو زاهر، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[4] جون ووتر بوري، "إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في غسان سلامة معدا، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1995، ص 93.

بتبني سياسة الانفتاح وإطلاق سراح جزء من الحريات غير أن هذه الخطوة لا تؤدي بالضرورة لتعزيز الديمقراطية فمن المحتمل العودة للخلف مجددا، لكن تراخي قبضة النظام التسلطي يسمح بانخراط فئات سياسية متعددة في سياق المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة اللذان يضمان متشددين ومعتدلين، دون إغفال الانتهازيين في صفوف المعارضة، ذلك أن النتيجة النهائية للصراع تتوقف على نوعية العلاقة التي تنشأ حيث أنه في حالة تحالف معتدلي قوى المعارضة ومعتدلي نظام الحكم فأن الانتقال الديمقراطي يصبح من الممكن تحقيقه[1].

وانطلاقا مما سبق، فإن أنصار المقاربة الانتقالية يؤكدون على أن مبادرات النخب وأفعالهم هي من تحدد المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تأتي من فراغ، فهي تتأثر إلى حد ما بالبنى المجتمعية، أي بمجموع القيود الطبيعية والاجتماعية والفرص المتغيرة وجملة المعايير والقيم التي من الممكن أن تؤثر على مضمون واتجاه خيارات النخبة[2].

[1] يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية:

بينما تركز المقاربة الانتقالية على دور النخبة السياسية في صنع الانتقال الديمقراطي، نجد المقاربة البنيوية تستند في تفسيرها للعملية الانتقالية على التغيير التاريخي طويل المدى بين القوة والسلطة في المجتمع حيث تفترض أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفع النخب السياسية وغيرها من الفئات في بعض الحالات إلى مسارات تاريخية تقود للديمقراطية الليبرالية، وفي حالات أخرى لمسارات مختلفة ويعتبر كتاب"بارنجتون مور"**(Barington Moore)** بعنوان"الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" **(Social origins dictatorship and democracy)** الصادر سنة 1966، الدراسة الكلاسيكية لهذه المقاربة، والتي قامت بتفسير المسارات السياسية المختلفة من اتجاه إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية)، إلى مسار انتهجته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وصولا للمسار الذي اتخذته روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، أثناء عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات صناعية حديثة بين القرن 17 ومنتصف القرن 20، حيث أجرى "مور" مقارنة بين هذه الدول متجاهلا مبادرات النخب، مركزا على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تمثلت ثلاثة منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأراضي، الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية" فيما تجسدت البنية الرابعة في الدولة، وتوصل من خلال هذه المقارنة أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة[1].

ذلك أن الديمقراطية تبدأ بظهور كمحصلة لتحقيق نوع من التوازن بين القوى الاجتماعية المتنازعة، والتي تسعى وفقا لمصالحها الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تسمح باكتساب السلطة السياسية، وبصعود الطبقة الوسطى التي تفرض وجودها ومذهبها السياسي في المجتمع[2].

إلا أن دراسة "مور" أغفلت أهمية دور العلاقات الدولية وخاصة الحروب، وانعكاسات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية في تحديد المسار الذي تتخذه الدول المتخلفة، التي أدرجها "ديتريك روشماير" **(Dietrich Ruechemeyer)** وزملاءه في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية في دراسة صادرة سنة 1992 بعنوان "التنمية السياسية والديمقراطية" (Capitalist development and democracy) والتي حاولوا من خلالها تغطية النقص التحليلي لدى "مور"، عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للدول الرأسمالية المتقدمة، ودول

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] يوسف الشويري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

أمريكا اللاتينية وانطلاقا من هذا التحليل توصلوا إلى أن تحرك المجتمعات نحو الديمقراطية يتحدد جوهريا بتوازن القوة الطبقية، وأن التنازع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم من أكثر العوامل المحددة للديمقراطية، وأن مقاومة عملية الديمقراطية أو الدفع بها إلى الأمام يتوقف على الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقية التي تختلف فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها، وهذه الطبقات تتمثل في: كبار ملاك الأراضي، وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، والطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية، فهذه التحالفات الطبقية تعمل على تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة، كما أن فرص الانتقال الديمقراطي تزداد حينما تكون الدولة قوية جدا أو ضعيفة جدا، وأثبتت التجربة أن التنمية الرأسمالية أدت لتعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازية لقوة الدولة، وبناءا على كل هذا فإن هذه المقاربة قامت على فرضية رئيسية مفادها بأن البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية هي التي تحدد المسار التاريخي للديمقراطية وليس خيارات ومبادرات النخب الخاضعة للقيود والفرص البنيوية المحيطة بها[1].

غير أنه ينبغي التأكيد على أن عملية الانتقال الديمقراطي تتأثر بالبنى الأخرى في المجتمع خارج نطاق القوة والسلطة كالبنية الثقافية، إذ يراهن العديد من الباحثين على متغير الثقافة السياسية، كما يؤكد البعض الآخر وعلى وجه الخصوص "سنايدر" **(Snyder)** و"ماهوني"**(Mahoney)**، على أهمية المؤسسات السياسية من قوانين انتخابية وقواعد دستورية ونظم حزبية التي لم تحظى بالدراسة الكافية من طرف المهتمين بعملية الدمقرطة ويحاولان التأكيد بأن الطبيعة المؤسسية القائمة بالإضافة للقوى البنيوية الاجتماعية والاقتصادية لهما تأثير مهم على قدرات وسلوك الفاعلين السياسيين، وانطلاقا من هذا نجد أن "لي" **(Sangmook Lee)** اعتمد في دراسته على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيرات[2].

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] زكرياء بوروني: مرجع سبق ذكره، ص62،63.

خلاصة واستنتاجات من الفصل الأول

بعد أن قامت الدراسة في الفصل الأول بتأصيل مفاهيميا، ونظريا للانتقال الديمقراطي توصلت للنتائج التالية :

- الديمقراطية مفهوم متحرك غير ثابت، ظل يتطور منذ بروزه ببلاد الإغريق أين كان يشير لحكم الشعب بالشعب، ولأجل الشعب مترجما المعنى اللغوي للكلمة، وهو تعريف تم توصيفه بالتقليدي في مقابل المفهوم المعاصر الذي قدمه "دال"حكم الغلبة "، لعدم توافق المفهوم الأول مع التطورات المجتمعية، غير أن هذا المفهوم الحديث للديمقراطية هو الأخر عجز عن حل الإشكالات المفاهيمية للديمقراطية حيث ظلت تتسم بالضبابية، ولعل الوقوف على المقومات المحددة لقيام نظام حكم يعبر عنه مفهوم الديمقراطية الذي انتقل من شكل الممارسة المباشرة للحكم إلى النيابية حاليا، من ضرورة توسيع مجال المشاركة السياسية، واحترام الحقوق والحريات الأساسية واحترام التعددية الطائفية والدينية، والفصل بين السلطات إلى غير ذلك من المبادئ اللازمة للقيام ديمقراطية فعلية يمثل الطريق الوحيد لإزالة اللبس عنه، ومن ثم الانطلاق في خطى ثابتة في تحديد معنى الانتقال الديمقراطي الذي هو عملية تغيير مرحلية معقدة وصعبة من نظام ذو طبيعة تسلطية لنظام ديمقراطي محكومة بالفترة زمنية معينة تشكل شرطا موضوعيا لنجاحها، تنطلق مع انهيار النظام التسلطي تنتهي بأول انتخابات تعددية، لا تكرس لفترة عيش ديمقراطي تمثل مقومات الديمقراطية دليلا على نجاحها.

- إن الانتقال الديمقراطي كظاهرة استجدت على الساحة العالمية، منذ منتصف السبعينات وبصورة أقوى نهاية الثمانينات، أحالت التنمية السياسية ومقارباتها التي هيمنت على دراسات السياسة المقارنة لفترة طويلة إلى الخلف نتيجة لفشل أطرها النظرية في تقديم تفسيرات تتماشى مع المتغيرات الطارئة، والحاجة لأخرى أقدر على اعتبار أن حقل السياسة المقارنة تقوده إشكالاته الواقعية، فبتفكك الإتحاد السوفياتي إلى مجموعة دول السمة المشتركة بينها الانتقال من نظم تسلطية لأخرى ديمقراطية، وبانتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي واقعيا انتهى أيضا صراع إيديولوجي فكري بين تقليدين أثنين الماركسي والليبرالي، وبدأ الحقل بإعادة تعريف الظواهر محور الدراسة، وبرزت قضايا بحثية جديدة تجلت في عمليات الانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة والتي نظرا لتميزها بخصائص منفردة وإثارتها للعديد من الإشكاليات، تم تأسيس لفرع جديد في علم السياسة يهتم بتفسير هذه العمليات الانتقالية متخذا من مفهوم "العتبة"(Le seuiel) مركزا للتحليل، لأجل فهم الشروط المحفزة للدولة على تجاوز عتبة النظام التسلطي .

- إن تعدد تجارب الانتقال الديمقراطي بالموجة الثالثة شكلت محور الدراسات المقارنة، التي كانت تسعى للوصول لتعميمات نظرية لتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي، لا تقف عند حالات ومناطق معينة، وبإتفاق معظم الباحثين توجد ثلاث مقاربات تفسيرية لعمليات الانتقال الديمقراطي، والعوامل المؤثرة فيها، مقاربة التحديث التي تؤكد على الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فيما الانتقالية تشدد على مبادرات النخبة كعامل تفسيري لعملية الانتقال الديمقراطي، بينما المقاربة البنيوية تؤكد على دور تغيير بنى السلطة في الانتقال الديمقراطي .

الفصل الثاني

محاور بحث علم الانتقال الديمقراطي

إن علم الانتقال هو ذلك الفرع المعرفي الذي يهتم بدراسة مسببات الانتقال الديمقراطي ويبحث في أنماطه بمعنى طرق الانتقال نظرا لذلك ستتناول الدراسة في هذا الفصل أهم العوامل المحفزة على الانتقال الديمقراطي خاصة بالموجة الثالثة، والتي تتفق معظم الأدبيات على تصنيفها لمتغيرات سياسية، و سوسيو-اقتصادية، ثقافية وخارجية، وهذا ما ستتطرق إليه الدراسة في المبحث الأول بعنوان محفزات الانتقال الديمقراطي، وبطريقة منظمة، في المبحث الثاني ستتناول أنماط الانتقال أي كيفيات الانتقال بعد الوقوف على العوامل المؤثرة في الانتقال التي تفسر لحد كبير طرق الانتقال، أين أكدت معظم الأدبيات، على وجود أربع أنماط للانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: محفزات الانتقال الديمقراطي.

هناك تراكم في عدد الدراسات التي تناولت المتغيرات المفسرة للانتقال الديمقراطي، والتي غالبا ما تربط هذه المتغيرات، أو المسببات، أو المحفزات بسؤال محوري يشكل بؤرة بحث هذه الأدبيات وهو السؤال لماذا؟ (why?)، حيث يرى "جيراردو مانك"(Gerardo Munck) أن بؤرة الجدل الأولى كانت ذات علاقة وطيدة بأسئلة لماذا، متى، وكيف تحدث الانتقالات ؟[1] .

وبهذا الصدد قام عدد كبير من الباحثين بمحاولة الإجابة على هذا السؤال الأول، والمحوري لماذا؟ كل حسب رؤيته، والاتجاه النظري الذي ينتمي إليه، ذلك أن الملاحظ على الأطر النظرية المفسرة لعمليات الانتقال الديمقراطي تباينها في تحديد المتغيرات المفسرة لعمليات الدمقرطة بالموجة الثالثة، وانطلاقا من هنا ستحاول الدراسة التطرق لأهم محفزات الانتقال الديمقراطي بتقسيمها لمتغيرات سياسية، وسوسيو- اقتصادية، ثقافية، وخارجية من خلال الوقوف على كل عامل على حدة نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها كل محفز في تحديد المسارات الانتقالية وبغية التغطية الشاملة لجميع المحددات .

المطلب الأول: محفزات سياسية.

إن الانتقال الديمقراطي عملية تتحكم في مسارها العديد من العوامل والمسببات ولعل المحفزات السياسية من بين العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في دفع العملية الانتقالية.

لهذا نجد العديد من الباحثين تعرض لمسألة الشرعية التي تعد قضية قديمة اهتمت بها الفلسفة السياسية وحاولت معالجتها من قبل نشوء الدولة المدنية، وبالرغم من قدم هذه القضية، غير أن التعريفات المقدمة لها، تجدها في غالبية الأحيان غامضة وغير محددة، فـــ"بول باستيد" يرى أن مصطلح الشرعية يعني أساساً "السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها "، ويعتبر تعريف"ميشيل دوبري" للشرعية أكثر وضوحاً من التعريف السابق حيث يرى أن الحكام يجب أن يستندوا إلى احتياطي من الشرعية أو "الدعم الانتشاري" مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام شرعيين، بطريقة أو بأخرى فالحكام أو المؤسسة التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي يضعونها وينفذونها، يجب أن تتوامم مع قيم المحكومين وميولهم[2].

---

[1] Gerardo L-Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective", **Comparative Politics**, vol. 26, N0.3, (Apr., 1994), p358.

[2] أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد2، (2008)، ص ص351- 353.

ففي إطار الشرعية العلاقة المفترضة بين الحاكم والمحكوم: هي علاقة أخذ وعطاء: الحاكم مجبور على التعامل مع المحكوم وقبول مشاركته لأن شرعيته مستمدة من هذا الأخير والمحكوم يقوم بالمشاركة نتيجة قبوله بسلطة الحاكم، وعليه فالشرعية السياسية هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب، باعتباره مصدر السلطة في النظام المدني المعاصر، وليست ناجمة عن امتيازها، غير أن واقع المجتمعات في الكثير من مناطق العالم أبان عن انفصام بين الحاكم والمحكوم خاصة بالأنظمة التسلطية التي وجدت نفسها بنهاية القرن العشرين تواجه تحديات عملاقة في الحفاظ على شرعيتها أمام انتشار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتصاعد حمى الوعي السياسي والثقافي لدى مجتمعات العالم[1]، ذلك أن النظام التسلطي فقد شرعيته بفعل تغير القيم المجتمعية، أين أصبح المجتمع أقل تسامحا معه لفشله في تقديم" أداء ناجح" فالفشل في الأداء هو الذي قاد لسقوط النظام التسلطي وحكامه لأنه في ظله لا يوجد فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام [2]

وفي هذا الإطار قدم "صموئيل هنتجون" (Sammuel Huntington) مجموعة من العوامل ذات العلاقة بـــ"مأزق الأداء"(فشل الأداء) الذي سقطت فيه الأنظمة التسلطية، والتي أسهمت في تقويض شرعيتها وتراجع التأييد الشعبي لها، وبالتالي فقدان مصداقيتها، وتجلت هذه المسببات في بروز أزمة اقتصادية وما نتج عنها من تراجع في النمو الاقتصادي، الكساد، البطالة، والمجاعة، إضافة لفشل الإصلاحات الاقتصادية في بلدان كثيرة كالبيرو، الفلبين، البرتغال، اليونان، والبرازيل، وتفاقم حدة الديون الخارجية التي عانت منها الكثير من الأنظمة التسلطية مثل الأرجواي التي احتلت المرتبة الثانية في أمريكا الجنوبية في حجم الديون ولمعالجة تراجع شرعيتها وفقدان مصداقيتها تقوم النظم الشمولية حسب" هنتغتون" إتباع إحدى هذه الطرق الخمسة:

1- رفض الاعتراف بضعفها المتزايد أملا في استعادة قوتها؛

2 – الاستمرار في السلطة بزيادة القمع والتضييق على الحريات مثل ما جرى في اليونان عام 1973، وفي الأرجنتين عام 1981، وفي الصين عام 1989؛

3 – القيام بإثارة نزاعات خارجية لاستعادة شرعيتها من خلال الدق على طبول الوطنية، ففي الأرجنتين مثلاً قام النظام العسكري نتيجة ضعف أداءه، بغزو جزر فوكلاند؛

---

[1] محمد خيرة، التحولات السياسية في الإتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية، (مذكرة ماجيستر)، كلية العلوم السياسية والحقوق ،جامعة الجزائر، 2004، ص 14، 15.

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 36.

4 – محاولة إضفاء طابع الديمقراطية على النظام الشمولي؛

5 – المبادرة بإجراء انتقال ديمقراطي يضع حداً للنظام الشمولي، وبدخول الموجة الثالثة من الدمقرطة العمل أواسط السبعينات حدثت انتقالات عديدة، أعلنت عن تراجع الأنظمة الشمولية، وبهذا فإن فقدان الشرعية أعطى دفعا لإحداث تغييرات عميقة على مستوى النظام السياسي الشمولي إلى آخر أكثر ديمقراطية يقيم شرعيته على أساس أدائه[1].

وعليه فأن الشرعية تعتبر من أبرز المحفزات السياسية المفسرة للانتقال الديمقراطي.

كما يشكل التغير في إدراك القيادة والنخبة السياسية محفزاً سياسيا آخر اتجاه تثبيت منظومة ديمقراطية، إذ تعد القيادة من أهم العوامل الدافعة اتجاه اتخاذ قرار الانتقال أو عدمه، ونجاحه أو فشله، حيث تحتاج العملية الانتقالية للقيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، إذ أكد كل من "دايموند" (Diamond) و"ليتز"(J.linz)، و"ليبست"(S.M.Lipest) عن الدور الحاسم للقيادة المتميزة بالكفاءة و الإلتزام بالديمقراطية من خلال المبادرة بإدخال إصلاحات سياسية على النظام السلطوي[2].

فالديمقراطية حسب"دانكورت روستو"(Dankwart Rustow) تبدأ حينما تقرر فئة صغيرة نسبيا من النخبويين، في فترات زمنية أو في مراحل تاريخية شهدت تغيرا أساسيا بقبول التعددية داخل الوحدة، وخوض صراعاتها سلميا، في إطار قوانين وإجراءات الديمقراطية، ويتأتى هذا الاختيار ذرائعيا(براغماتيا)، حين يدرك النخبويين أن محاولة إخضاع منافسيهم السياسيين يفوق تكلفة التسامح معهم، ويفترض بعض الباحثين وجود ثلاث أنماط من النخب:نخب موحدة إيديولوجيا، ونخب غير موحدة، ونخب موحدة بالتراضي، ونجد أن "مايكل بيرتون"(Burton Michael) و"جون هيغلي" يشددان على قدرة النمط الأخير من النخب المذكورة آنفا أي "النخب الموحدة بالتراضي" في إنشاء نظام مستقر قابل للتطور نحو ديمقراطية حديثة[3].

---

[1] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ص ص 112- 119 .

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 34،35.

[3] إسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية"، في علي خليفة الكواري محرراً، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص137 ،138.

كما أكد كل من "أدونيل"(O' Donnell)، و "شميتر"(shemitter) أن السبب الأولي في ظهور الانتقال الديمقراطي يرجع للانقسام في النظام التسلطي إلى متشددين (hard-liners)، ومعتدلين (soft-liners) ، ليتم الانتقال في خطوة أخرى عبر سلسلة من الصفقات بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة[1].

فحصول هذا الانشقاق داخل النظام، يخلق اعتقاد لدى جزء من نخب النظام بأن المحافظة على مصالحهم يكون بالاتجاه نحو الليبرالية[2].

ومن الأسباب التي تجعل هؤلاء النخب يتجهون نحو تأييد الديمقراطية تردي شرعية النظام السياسي وإدراكها بأن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة للغاية خاصة مع انقسام الائتلاف المؤيد لبقائها في السلطة، كما من الممكن أن تلجأ هذه النخب للانتقال اعتقادا منها، بأن هذه العملية الانتقالية ستضيف لبلدهم مزيداً من المنافع كزيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، والحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية وعلى قروض من المؤسسات المالية أما "دايموند" فيعتقد أن مرد نزعة النخب الحاكمة لإقامة نظام ديمقراطي إدراكهم بأنه الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن دولتهم تطورت إلى مستوى يؤهلها للوصول لحكم ديمقراطي[3].

من هنا فإن عامل النخبة يلعب دورا مهما في دفع عملية الانتقال الديمقراطي مثلما أكدت معظم الدراسات.

وإضافة لمحددي الشرعية والنخبة كأهم المتغيرات السياسية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي، يؤكد العديد من الباحثين على محورية دور المجتمع المدني في دفع الانتقال الديمقراطي الذي يعرفه أبرز المساهمين البارزين في أدبيات الديمقراطية في الوطن العربي "إبراهيم سعد الدين" على أنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف"[4].

يمثل المجتمع المدني عاملاً تفسيرياً مهماً لعملية الانتقال الديمقراطي لارتباطه بالدولة والبنية الطبقية فهو يلعب دوراً حاسماً في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية وعاملاً ضرورياً في ترسيخ الديمقراطية، ذلك أن انبعاثه قاد إلى عمليات انتقال من التسلطية الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوربا

[1] Gerardo L-Munck, "Democratic Transition in Comparative Perspective ", op.cit , p358

[2] زكرياء بوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص35 ،36.

[4] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

وأمريكا اللاتينية، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة: الطلاب، النساء، نقابات العمال، جماعات الكنيسة، المستهلكون، أنصار البيئة، الجماعات القبلية، الفلاحون، في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي سابقا وبعض أجزاء آسيا وإفريقيا إلى تنامي عمليات الانتقال الديمقراطي[1]، فعلى سبيل المثال قادت "منظمة تضامن" عملية الانتقال الديمقراطي في بولندة عام 1988، حيث قامت هذه الحركة بحث الجماهير للنزول إلى مظاهرات وإضرابات ذات طابع سلمي، وتمكنت من إقناع الحزب الشيوعي الحاكم بتقديم تنازلات أنتجت سلسلة من الإجراءات التي أخذت لعملية انتقال ديمقراطي ناجح[2].

فالديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة (Top-Down) وفي وجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخط الآخر من الأسفل إلى القمة (Button-Down)، وبذلك تسير العملية الانتقالية وفق خطين متوازيين متكاملين[3].

عموما تعد المحفزات السياسية من أبرز المتغيرات مثلما تشير العديد من الأدلة الأمبريقية، التي لها دور حاسم في دفع عملية الانتقال الديمقراطي لكنه تأثير نسبي على اعتبار أنها مجرد عامل يقع ضمن مجموعة من العوامل الداخلية الأخرى .

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] حسن بماز، " التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية:دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، (أفريل 2001)، ص 157.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص87.

المطلب الثاني: محفزات سوسيو– اقتصادية.

تعتبر المقاربة التحديثية خاصة في شقها السوسيو– اقتصادي من أهم الاقترابات النظرية المفسرة للعملية الانتقال الديمقراطي[1]، والتي تشير إلى تأثير التنمية الإيجابي في تشجيع الانتقال الديمقراطي[2].

إذ تؤكد مختلف التجارب أن نجاح الديمقراطية المقترنة بالرأسمالية يرجع إلى حد كبير للنمو الاقتصادي حيث نجد" صموئيل هنتغتون"في كتابه "الموجة الثالثة: الدمقرطة في نهاية القرن العشرين" يؤكد على وجود علاقة بين مستويات التطور الاقتصادي ونموه وبين الديمقراطية، وعلى أن الفقر هو الحاجز الذي يقف في وجه النمو الديمقراطي[3].

ويعتبر "سيمور ليبست"مثلما أشارت الدراسة في الفصل السابق، من الأوائل الذين قدموا دراسة حول الارتباط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية لتليها دراسات أخرى، ففي عام 1985 اكتشف بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي له تأثير واضح على الديمقراطية، فإجمالي الناتج القومي هو المتغير السائد في هذه العلاقة، دون الأخذ في عين الاعتبار العوامل الأخرى، وفي عام 1989 قام البنك الدولي بدراسة شملت 119 دولة قام بتصنيفها لثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم 24 دولة من ذوات الدخول المرتفعة، يتراوح دخل الفرد فيها بين 6010 و 21330 دولار، اتضح أن كل هذه الدول ديمقراطية، ما عدا أربع دول ثلاث منها بترولية (الكويت، السعودية والإمارات)، أما المجموعة الثانية التي تضم 42 دولة فقيرة، يتراوح دخل الفرد فيها بين 130دولار (الهند)، و 450 دولار (ليبيريا)، منها دولتان فقط (الهند و سريلانكا) تقعان ضمن الأنظمة الديمقراطية، أما البقية فأغلبيتها نظم شمولية، فيما المجموعة الثالثة تحوي 53 دولة ذات دخل متوسط يتراوح الناتج القومي للفرد الواحد مابين 250 و 5810 دولار، كانت هناك 23 دولة ديمقراطية و 25 دولة غير ديمقراطية، و5 دول أخرى كانت في إطار الانتقال من نظم شمولية لأخرى ديمقراطية من خلال هذه الدراسة تم الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي يساعد على إحداث الانتقال بالدرجة الأولى في الدول ذات الدخل المتوسط أما بالدول الفقيرة فالانتقال أمر غير وارد، أما بالدول الغنية فقد تم تحقيقه فعليا[4].

---

[1] كمال مجاهدي، " المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الإسبانية : نظرة موجزة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(د، ع)، (د، س،ن)، ص 26.

[2] إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، " تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، (د، ع)، (د، س،ن)، ص 85.

[3] إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[4] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ص 121،122.

ويلاحظ عدد من الباحثين أنه مثلما تؤثر التنمية بالإيجاب على الديمقراطية، تؤثر الديمقراطية على التنمية فالبلدان التي نجحت في الانتقال للديمقراطية، حققت معدلات نمو أعلى من تلك البلدان التي فشلت معظم السنوات، وحققت معدلات نمو أعلى من المتوسط عن بلدان أخرى لم تحاول أن تتدمقرط فالنظم الديمقراطية تعمل أحسن من النظم الأوتوقراطية في عدد من النواحي فهي على سبيل المثال تعزز الديمقراطية، وتعالج بصورة أفضل الصدمات الضارة التي تؤثر بالسلب على النمو طويل المدى[1].

كما أكد أيضاً المدخل التحديثي والبنيوي اللذان تناولتهما الدراسة في محور سابق، أن التنمية الاقتصادية تقود لتغير في التقسيمات الطبقية في المجتمع، إذ يقر "ليبست" بأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى نمو الطبقة المتوسطة التي من الممكن أن تكون قيمها مؤيدة للديمقراطية، و "روشماير" يؤكد على التنمية الرأسمالية تنتج طبقات اجتماعية قد تهتم بعملية الانتقال الديمقراطي مثل: الطبقة العاملة الحضرية[2].

فالنمو الاقتصادي حسب"هنتغتون" يحدث تغييرات تشمل البنى التحتية والفوقية مما يحفز على الانتقال الديمقراطي، ويظهر ذلك من خلال:

1 – يؤدي النمو الاقتصادي إلى إشباع حاجيات المجتمع، وتشكيل القيم والتوجهات لدى مواطنيه وتنمية أحاسيس الثقة المتبادلة؛

2 – أن النمو الاقتصادي يساهم في رفع مستويات التعليم في المجتمع، إذ يميل الأفراد الذين حصلوا على درجات تعليمية عالية؛ إلى سمات الثقة والرضا والتنافس وهي السمات الملازمة للديمقراطية؛

3 – يتيح النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين فئات المجتمع، وتساعد على التكيف والتعايش؛

4 – يتطلب النمو الاقتصادي الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يقود لخلق موارد غير حكومية للثروة والسلطة، وإلى فتح المجال للتأثر بالفكر الديمقراطي السائد في العالم الصناعي، بمعنى أن الانفتاح الاقتصادي يقتضي انفتاحاً سياسياً، فالحكم الشمولي والتنمية الاقتصادية مزيج مستحيل، فيما الانفتاح والتنمية فمزيج حتمي[3].

---

[1] إبراهيم البدوي، وسمير المقدسي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي .. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

وإضافة لما قدمه" هنتجتون" و "لبيست" من براهين للارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والديمقراطية فإن "أنكيليس" و "دايموند" قدما إثباتاً أكثر إيضاحاً لوجود تلك العلاقة، فعقب المعضلات التي واجهتها العمليات الانتقالية في دول المعسكر الشرقي سابقا، برزت مقالات صحفية عدة تشير لهذه العلاقة، حيث نشرت " هيرالد تربيون الدولية" مقالة معنونة بـ" الديمقراطية الغربية كابوس العالم الثالث"حذرت الغرب من التباشير التي أطلقها عن الديمقراطية كعلاج لمشاكل دول على حافة الانهيار ولمجتمعات تمزقها العرقية والطائفية، تعرف تضخماً سكانياً وافتقاراً للموارد الأولية[1].

وليس بعيداً عن العرقية والطائفية فمن بين العوامل السوسيولوجية التي تؤكد عليها جل دراسات الانتقال الديمقراطي مشكلة التجانس والتكامل الوطني وغياب الصراعات الجهوية، فقد شدد "روستو" (D.Rustow) في الجيل الأول من دراسات الانتقال الديمقراطي على شرطين محوريين حدود مستقرة وإجماع شعبي على تعريف شامل، فالإحساس بالتهميش والإقصاء من قبل أي مجموعة عرقية، لغوية، دينية، أو طائفية، الذي يمس قدرتها على تحقيق ذاتها على جميع الأصعدة، ينهي الديمقراطية بتهديده للاستقرار السياسي وتقوية النزاعات الانفصالية[2].

فأوروبا الشرقية على سبيل المثال عرفت أزمة في التكامل الوطني عجز خلالها النظام السياسي عن التعامل مع الواقع التعددي سواء بالإغراء أو الإكراه، بشكل أودى لتصاعد الو لاءات دون الوطنية عن الوطنية، مما فتح المجال للصراع بين مختلف الجماعات أو بين هذه الجماعات العرقية والنظام على نحو أعاق خلق ولاء وطني عريض يؤدي لتماسك وطني[3]

غير أن هذا الوضع لم يستمر على حاله في أوروبا الشرقية حيث تم ايجاد قواعد للتعامل مع التعددية المجتمعية وتحوله للعنصر للقوة والإثراء عوض عامل تهديد لكيان الدولة ككل، إذ أكد "فاليري بينس"(v.Bunce) بأمثلة واقعية أن هناك من بين دول أوروبا الشرقية التي أصبحت تتميز بتجانس كبير:بولندا، سلوفينيا، ألبانيا أرمينيا، ففي حين حقق البلدان الأولان ديمقراطيتين راسختين، عرف الثنائي الآخر تراجعا عن الديمقراطية وترسيخها[4].

إجمالا إن هذه العوامل السوسيو- اقتصادية أبانت الكثير من التجارب الانتقالية محورتيها في التحفيز على القيام بفعل الانتقال نحو الديمقراطية.

---

[1] إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص138، 139.

[2] زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] حسن بهاز، مرجع سبق ذكره، ص 136، 137.

[4] زكريا بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المطلب الثالث: المحفزات الثقافية.

لقد حظي مفهوم "الثقافة السياسية" باهتمام واسع في دراسات الانتقال الديمقراطي، على الرغم من حداثتة نسبيا في أدبيات السياسة المقارنة، إذ يرجع استخدامه الأول لعالم السياسة الأمريكي" غابريال ألموند"(Gabriel Almond)، في مقالة له صدرت سنة 1956، فتأثير هذا الأخير كان قويا وعميقا على دراسات الثقافة السياسية خاصة مع مؤلفة الشهير الذي جمعه برائد آخر يدعى"سيدني فيربا" (sideney verba) المعنون "الثقافة المدنية"(The Civic culture) الصادر سنة 1963، والذي تم فيه نشر نتائج دراستهم لخمس دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا الغربية، ايطاليا، والمكسيك، لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها، وقد كانت بؤرة التساؤل المحورية، تدور حول مدى إمكانية خلق ثقافة سياسة مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية وتشير الثقافة السياسية وفق "ألموند" إلى "تلك التوجهات السياسية والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي[1].

ولا يختلف تعريفه عن التعريف الذي قدمه"جوفر روبرت"و"أليستار" فالثقافة السياسية حسبهما هي"نموذج شامل للاتجاهات، القيم، المواقف، والعقائد التي يتبناها، وتشتمل جوانب الثقافة السياسية عن عوامل التنشئة الاجتماعية والعلاقات بين القيم السياسية وإجراءات النظام السياسي والمواقف من القيادة والسلطة والهوية السياسية للأفراد والمجموعات[2].

وقد أشارت هذه الأعمال الأولى في ميدان الثقافة السياسية لــ"ألموند" (Almond)، و"فيربا" (verba) "أنكيلس" (Ankles)على أهمية الثقافة السياسية كشرط مسبق لعملية الانتقال الديمقراطية مشيرين بذلك للاعتدال والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة[3].

.بمعنى أن الانتقال الديمقراطي يتوقف على وجود ثقافة سياسية تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية والتوافق والتلاقي والتزامن والتنازل المتبادل محل قواعد النشاط والإلغاء والاحتكار، وفتح المجال السياسي للمشاركة الطبيعية للجميع، والرغبة في التداول السلمي على السلطة[4].

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهاجيه ومداخل نظرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 219 - 224.

[2] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4] نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية ، (أطروحة دكتوراه)،كلية الحقوق، جامعة باتنة ،2008، ص43.

وقد قام "دايموند" بتوصيف هذه الثقافة على أنها ذرائعية (براغماتية)، حيث تزيد الانفتاح الفكري وتسهل عمليات التسوية والمساومة وتعرقل دور الإيديولوجية في العمل السياسي، وخطر الاستقطاب الصراعي فهي مدنية بتدعيمها للثقة الاجتماعية والحس التعاوني، والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع، وتخلق روابط عمودية بين النخب الحاكمة وجماهيرها، ومتغيرة أيضا لتأثرها بالتطورات الاقتصادية والتحركات الاجتماعية والمدنية والممارسات المؤسساتية والتجربة التاريخية، والانتشار الدولي، وتصنف عناصر هذه الثقافة إلى ثلاث أنماط:

1 – نمط التوجيه المعرفي: وهو يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به؛

2 – نمط التوجيه العاطفي: وهو يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي؛

3 – نمط التوجيه القيمي: وهو يحمل التزامات بالقيم، والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم.

وعلى الرغم أن الكثير من باحثي الجيل الأول ستينات وسبعينات القرن العشرين قللوا من أهمية هذا العامل في عملية الانتقال الديمقراطي، غير أن الأجيال التي تلته اعتبرته متغيرا مركزيا وخاصة بعد تجارب الانتقال الديمقراطي بدول أوروبا الشرقية[1]

حيث أكد منظري التحديث القدرة التفسيرية لهذا المحفز للعملية الانتقالية بإجرائهم للعديد من الدراسات الميدانية والأبحاث، لاكتشافهم وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم، وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال غير أن منظري المقاربة الانتقالية والبنيوية قللوا من أهمية هذا العامل، إذ أن منظروا المقاربة الانتقالية يحيدون هذا العامل تماما، مرجعين حدوث الانتقال الديمقراطي إلى حسابات النخب السياسة المتصارعة التي تبدأ تكتشف مصلحة مشتركة في الانتقال للديمقراطية، فيما منظري المقاربة البنيوية اعتبروا الثقافة السياسة مخرجا للعملية الانتقالية وليست مسببا لها[2].

في هذا الإطار نجد أن الكثير من الأدبيات التي عكفت على دراسة الانتقال الديمقراطي في جنوب أوروبا كان اهتمامها مركزا أكثر على التغييرات البنيوية(Institutional Changes) من أحزاب سياسية، وجماعات مصالح، ونخب، وممثلي الحكومة في مقابل اهتمام غير كافي بعامل الثقافة السياسية (القيم، المعتقدات، واتجاهات السلوك السياسي) [3].

إجمالا أثبتت العديد من الأبحاث المقارنة بين عمليات الانتقال الديمقراطي التي تمت في الموجة الثالثة أهمية متغير الثقافة السياسية في تفسير عمليات الانتقال الديمقراطي.

---

[1] إسماعيل الشطي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3] Howard j. Wiarda, "Southern Europe, Eastern Europe, and Comparative Politics: "Transitology " and the Need for New Theory" ,**East European politics and Societies** ,2001, P487 .

المطلب الرابع: المحفزات الخارجية.

إن أدبيات الانتقال الديمقراطي مثلما عكفت على البحث في مسببات الانتقال الديمقراطي النابعة من البيئة الداخلية للوحدات السياسية محور الدراسة السياسية والسوسيو- اقتصادية، والثقافية، اهتمت وبحثت فيما يجري خارج حدود الدول.

حيث يؤكد العديد من الباحثين أن للعوامل الخارجية عن مجال سلطة الدولة أثرا كبيرا في إحداث الانتقال من نظم سلطوية لأخرى ديمقراطية ومن هذه العوامل نجد:

1- دور الفاعلين الخارجيين في دفع الديمقراطية:[1]

يرى "صموئيل هنتغتون" (Samuel Huntington) أن الديمقراطية في دولة ما قد تتأثر بسلوك الفاعلين الخارجيين من حكومات ومؤسسات دولية فمن الممكن أن تلعب هذه القوى الخارجية دورا إيجابيا في عملية الانتقال، وقد تلعب دورا سلبيا بإسقاطها للمشروع الديمقراطي، ومن ثم تعطيل تأثير النمو الاقتصادي على العملية الانتقالية، مثلما قام به الاتحاد السوفياتي سابقا نهاية الحرب العالمية الثانية الذي قام بإجهاض المحاولات الانتقالية اتجاه الديمقراطية في كل من بولندا، المجر، تشيكوسلوفاكيا سابقا بالرغم من امتلاكها لمقومات اقتصادية واجتماعية تسمح لها بالانتقال الديمقراطي، وحسب رأيه أي "هنتغتون" هناك مجموعة من الفواعل الخارجية لعبت دورا حاسما في الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة تجسدت في :

أ - الجماعة الأوروبية:

لقد ظهرت فكرة توسيع المجموعة الأوروبية بداية السبعينات، أين انضمت لها كل من النرويج و الدانمارك وايرلندا وبريطانيا عام 1973 بعد جملة من المباحثات، لتبادر بعد ذلك دول الجنوب الأوروبي بطلب العضوية في هذه المجموعة، نظرا للفوائد التي ستحققها بالانضمام، "فخوان كارلوس" كان دائما يؤكد عن النداء الوطني لدمج "إسبانيا " في أوروبا مع أوروبا، وكان الجنرال "سبينولا" يؤكد على أن مستقبل البرتغال يتجسد في المجموعة غير أن هذه الطلبات بالعضوية قوبلت باشتراطات من قبل المجموعة الأوروبية تمثلت في ضرورة تخلي هذه الدول عن النظم التسلطية والانتقال لنظم سياسية ديمقراطية وهو ما حدث فعلا حيث انضمت اليونان عام 1981 وإسبانيا والبرتغال عام 1986[2].

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص 152- 155.

ب – مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي:

لقد جاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بعد دعوات كثيرة أين تم عقده في "هلسنكي" عام 1975بحضور ثلاثة وثلاثين دولة أوروبية إضافة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا أي بمجموع 35 دولة موقعة على وثيقة مبادئ هلسنكي[1]، التي أسهمت في تطوير حقوق الإنسان والديمقراطية بأوروبا الشرقية الشمولية بتبنيها لعدد من المواثيق التي تضفي طابع الشرعية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية الأقليات إضافة لفتح المجال أمام التعددية وإقامة انتخابات حرة ونزيهة، ومنحها للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية الضوء الأخضر بالضغط على دول المنظومة الاشتراكية آنذاك للالتزام باتفاقية هلسنكي كما تضمنت إنشاء لجان مراقبة داخل هذه الدول للسهر على تطبيق بنود هذه الاتفاقية، والتي تعرضت لضغوطات كبيرة بالرغم من ذلك شكلت جماعة ضغط محلية لأجل الانتقال ديمقراطيا.

لقد كان تأثير عملية هلسنكي على عملية الانتقال الديمقراطي بأوروبا الشرقية محدودا، إلا أنها شكلت دافعا لتبني تلك النظم الشيوعية لمبادئ حقوق الإنسان وباعثا للإصلاحيين في محاولة دمقرطة مجتمعاتهم[2].

ج – الولايات المتحدة الأمريكية :

بحلول عام 1973 أصبحت قضية حقوق الإنسان تحتل صدارة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية خاصة مع إنشاء لجنة فرعية "للتنظيمات والحركات الدولية" بمبادرة من الكونغرس، والتي رفعت تقريرا للإدارة الأمريكية تناشدها فيها، باتخاذ التدابير اللازمة لترقية حقوق الإنسان، وفي الفترة الممتدة ما بين 1974-1976 قام الكونغرس بتكييف عدد من النصوص القانونية، مسايرة لاتجاه السياسة الخارجية التي تربط منح المساعدات الخارجية، بحقوق الإنسان، ومنذ ذلك الحين احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق الدفاع عن الديمقراطية والحرية ونشرها في العالم[3].

وهو حق أعطته لنفسها منذ عهد الرئيس "ويلسن" الذي رفع شعار "جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية" وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها المباشر في كافة شؤونه، مواصلا الرئيس "ريغن" رفعه[4]، والذي انتقد سياسات إدارة "كارتر" نحو حقوق الإنسان التي ركزت على حالات معينة من انتهاكات

---

[1] خلدون حسني النقيب، ومبارك العدواني، **ثورة التسعينات:العالم العربي وحسابات نهاية القرن العشرين**، ط2؛ القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص77.

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 157،156.

[3] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص34.

[4] خلدون حسن النقيب، ومبارك العدواني، مرجع سبق ذكره، ص 67.

حقوق الإنسان وليس على النظام السياسي الذي ينتهكها، انطلاقا من هنا قلل من شأن مشكلات حقوق الإنسان بالنظم الشمولية في أمريكا اللاتينية وآسيا، وشدد على ضرورة تجاوزها لنظم أخرى ديمقراطية، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل متنوعة لدفع عمليات الانتقال الديمقراطي، كالحملات الإعلامية التي قادها مسؤولي الإدارة الأمريكية لدعم الانتقال الديمقراطي، والإحصاءات السنوية المعدة من قبل وزارة الخارجية لفحص وضعية حقوق الإنسان، إضافة لفرض العقوبات الاقتصادية، وقطع المساعدات على الدول التي تشهد تجاوزات لحقوق الإنسان، وتقديم معونات للقوى الديمقراطية مثل التي حصل عليها الحزب الاشتراكي في البرتغال عام 1975 من قبل وكالة المخابرات الأمريكية، بالإضافة لتلويح باستخدام القوة العسكرية، حيث قامت إدارة "ريغان" بغزو جرينادة عام 1983، وقد كان لهذه الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية أثرا بارزا على عمليات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث قال الرئيس الأرجواني المنتخب ديمقراطيا سنة 1984 "كانت سياسات إدارة كارتر أهم مؤثر خارجي على العملية الديمقراطية في الأرغواي"، وفي جعل قضية حقوق الإنسان قضية محورية في العلاقات الدولية ووسائل الإعلام[1].

د – المؤسسات المالية الدولية:

لقد لعبت المؤسسات المالية الدولية عاملا محوريا في تدعيم عمليات الانتقال الديمقراطي خاصة في دول أوروبا الشرقية التي كانت تحت النفوذ الشيوعي لنفوذها الهائل، ليس فقط على مستوى السياسة الدولية بل حتى على مستوى التطور الاقتصادي والسياسي للدول[2]، وكانت الوسيلة التي دائما ما تستخدمها للضغط على الدول ذات الأنظمة السلطوية لدفعها لتبني أنظمة ذات توجه ديمقراطي التهديد بإيقاف المساعدات والمعونات والقروض المالية[3]

2 – العدوى(الدومينو):

تشير "العدوى"، أو "العرض العملي"، أو"الانتشار"، أو" المحاكاة"، أو "كرات الثلج" بل و"ظاهرة الدومينو"[4]، إلى أن الانتقال الديمقراطي الناجح في وحدة سياسية يقود لأحداث انتقال مماثل بدولة أخرى.

---

[1] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص159 - 163.

[2] بلقيس أحمد منصور،مرجع سبق ذكره ،ص41.

[3] إدريس إبن الطيب،الديمقراطية والقبلية في إفريقيا:الصومال نموذجا، ورقة قدمت **للندوة الدولية "إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل"**، نيامي ، النيجر، 2008، ص7.

[4] صموئيل هنتغتون، (ترجمة :عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 168.

وربما وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول على السير باتجاه الديمقراطية، فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد كلما تدحرجت[1].

فالانتقالات التي عرفتها الدول الرائدة إسبانيا، البرتغال، والأرجنتين والفلبين، وبولندة شكلت عوامل أثارت المطالبة بانتقالات مشابهة، في مناطق متجاورة، ومتماثلة ثقافيا فقد كان لسقوط النظام الشمولي في اسبانيا أثر قوي في أمريكا اللاتينية، كما أن انتقال الأرجنتين إلى الديمقراطية حسب ما قاله رئيس بوليفيا قد أتى بالديمقراطية إلى أمريكا اللاتينية، وكان له تأثير واضح على جيرانه، كما قاد سقوط النظام التسلطي في الفلبين إلى بروز دعوات للتغيير في كوريا اتجاه الديمقراطية، وحدث أكبر تأثير لظاهرة كرات الثلج في أوربا الشرقية[2]، ووسطها نهاية الثمانينات أين تساقطت الأنظمة الشيوعية تساقط أحجار الدومينو، على إثر حركات جماهيرية واسعة وتلقائية غير منظمة لا تعكسها أية منظمات سياسية أو أحزاب بعد عقود من القمع وفي فترات قصيرة ومتقاربة لا تتعدى السنتين[3]، فما إن تولى غير الشيوعيين زمام الحكم في بولندة أوت 1989، حتى بلغ طوفان الانتقال الديمقراطي أوربا الشرقية بأكملها حيث نجح في المجر بسبتمبر، وألمانيا الشرقية بأكتوبر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في نوفمبر وفي رومانيا بديسمبر، وانطلاقا من فرضية كرات الثلج كمحفز خارجي على الانتقال الديمقراطي يجزم البعض بأن الديمقراطية مثلما حدثت هناك تحدث هنا، فكرات الثلج المتدحرجة من أعلى لأسفل لا تزيد في حجمها فقط بل ذابت أيضا في بيئات لا تتعاطف معها[4]، فإذا كانت "كرات الثلج" أدت المطلوب بأوربا الشرقية نتيجة توفر جملة من المحفزات الداخلية السياسية والسوسيو-اقتصادية والثقافية، فإن رغبة الصين في محاكاة التجارب الانتقالية في أوربا الشرقية من خلال ربيع بكين عام 1989، لم تكن كافية لأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير ملائمة هناك[5].

وعليه فإن قوة تأثير "كرات الثلج" على العملية الانتقالية يتوقف على مدى توفر متغيرات سياسية وسوسيو – اقتصادية، وثقافية، فمن خلال الملاحظة التاريخية لمعظم تجارب الانتقال في الموجة الثالثة تبين مدى

---

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة :عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 172، 173.

[3] سليم حميداني، إدراك القادة العرب لمضمون التحول السياسي على ضوء أحداث الربيع العربي 2011، مداخلة قدمت **للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"**، قسم العلوم السياسية ،جامعة سكيكدة، 28- 29، أفريل 2012.

[4] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص172 - 174 .

[5] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، 40.

محورية العوامل النابعة من البيئة المحلية في إنجاح المسارات الانتقالية عن تلك المؤثرات الخارجية التي لم يظهر مفعولها في غياب المحفزات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية.

وعموما إن هذه المتغيرات المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي التي تعرضت لها الدراسة، تعتبر من أكثر المتغيرات التي تطرقت لها معظم الأدبيات المتخصصة التي حاولت من خلال دراساتها المقارنة بين تجارب البلدان الوصول إلى محددات تتصف بطابع العمومية.

المبحث الثاني:أنماط الانتقال الديمقراطي.

إن الإشكالية الأخرى التي شكلت بؤرة تركيز، ومحور جدالات أبحاث الانتقال الديمقراطي غير إشكالية لماذا؟ التي أجابت عليها الدراسة في المبحث السابق من خلال استعراضها لأهم المحفزات و المسببات المفسرة للانتقال الديمقراطي، هي إشكالية كيف؟ (How ?) بمعنى البحث في طرق وأنماط الانتقال الديمقراطي (modes of transition)، حيث يشير نمط الانتقال إلى هوية الفاعلين في العملية الانتقالية، وإستراتجياتهم المستخدمة في هذه العملية، ذلك أن هذا يساهم في رسم صورة النظام ما بعد الانتقالي عن طريق تأثير تنافس النخبة، وموقف اللاعبين من قواعد اللعبة الجديدة سواءا بالقبول أو الرفض، فهذه الميكانيزمات السببية(Causal Mechanisms) تساعد على تفسير كيفية نشوء الديمقراطية وترسيخها[1]، ويعتبر"خوان ليز"(J.Linz) من الأوائل الذين تعرضوا لأنماط الانتقال من خلال دراسته لحالتي إسبانيا والبرتغال، حيث ميز بين الانتقالات التي تجري عبر الإصلاح (Reform)، والقطيعة(Rupture) مع النظام التسلطي القديم، وقد أخذ بهذه الفكرة "ماينورينغ"(Mainwaring) الذي قدم نمط الانتقال عبر التسوية (Transition through Transactions)، وعبر هزيمة النظام(Transition through Regime Defeat) ، وعن طريق التخليص(Transition through Extrication). [2]

كما طرح"صموئيل هنتغتون" نمط التحول (Transformation)، التحول الإحلالي (Trancplacement)، الإحلال (Replacement)، والتدخل الأجنبي (Forgien Intervention) [3].

وانطلاقا من تجارب الانتقال الديمقراطي، خلصت معظم الأدبيات إلى بلورة أربع أنماط للانتقال الديمقراطي تختلف مسمياتها من باحث لأخر، تتجلى في: نمط الانتقال من أعلى، من أسفل، من خلال التفاوض، ومن خلال التدخل الأجنبي، وهذا ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل في هذا المبحث.

---

[1] Gerardo L. Munck , and Carol SkalniK Leff ," Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative perspective" : (http://www-bcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck_Leff%20CP%201997.pdfmunk modes)

[2] Gerardo L. Munk, "Democratic Transitions in Comparative Perspective" , op, cit, p358 .

[3] محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول: نمط الانتقال من أعلى(Transition from Obove).

هو انتقال يتم من داخل النظام تقوده وتهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي بالنخبة الحاكمة وعادة ما تنطلق العملية الانتقالية، عند توافر مجموعة من المحفزات والأسباب التي تؤثر سلباً على شرعية السلطة وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن تكلفة الانفتاح والانتقال الديمقراطي أقل من تكلفة الاستمرارية في الممارسة التسلطية، حيث أنه في حالات الانتقال من أعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف ومحدودية القدرة في التأثير على إدارة عمليات الانتقال الديمقراطي[1].

إذ توصلت العديد من الدراسات إلى أن التغيرات العميقة عادة ما يقوم بها قادة أقوياء ملتزمون بالتغيير حيث أكد" بوزان"(Bauzan) على محورية دور القيادة في عملية الانتقال الديمقراطي، لأنها هي من تقوم حسب رأيه بتحديد كل من الأسلوب والتوقيت والمسار المناسب للبدء بالانتقال وخلق الإجماع حوله[2].

وأشار "هنتغتون" أن عدد حالات " الانتقال من أعلى" أو "التحولات "على حد تعبيره بلغت حوالي 16حالة من مجموع 35 عملية انتقال في بداية الموجة الثالثة، وهذه الحالات تشمل "تحول " 5 حالات من نظم الحزب الواحد، و3 ديكتاتوريات فردية، و8 نظم عسكرية، وتعتبر إسبانيا، والبرازيل من أفضل الأمثلة الناجحة في الانتقال الديمقراطي عبر نمط الانتقال من أعلى" خاصة الحالة الاسبانية، فعقب وفاة " فرانكو" الليبرالي حل محله "سواريز" ذو النزعة الديمقراطية رئيساً للوزراء، والذي اتخذ جملة من التدابير والقرارات كالسماح بإقامة الأحزاب السياسية، وتنظيم استفتاء للمصادقة على دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات تشريعية تنافسية دفعت لتشكيل أول برلمان تعددي[3]، وفي عام 1977 قامت أول حكومة ديمقراطية في إسبانيا، بالاتفاق بين كل القوى الوطنية، إذ تم التوقيع على الاتفاق في ثلاثة أيام فقط، لإدراك الجميع أنه إذا ما أرادوا أن يقيموا نظام سياسي جديد ومختلف، فلا بد من الاتفاق مع جميع الأطراف بما فيها بعض القوى الهامشية[4].

وبهذا أصبحت تشكل الحالة الإسبانية نموذجاً تفسيرياً، ذلك أنه من الناحية الزمنية حدث الانتقال الاسباني في بدايات الموجة الثالثة، وفي سياق تاريخي لم يكن يتم التغيير السياسي دونما عنف أو انقلاب عسكري وهزيمة كما لاحظ "لينث"، وعليه فقد أبدع الفاعلون الإسبان نموذج " الإصلاح التوافقي عبر التعاقد

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[2] هدى متكيس، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص197، 198 .

[4] جورج العيراني، ورضوان زيادة، **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الاسبانية** ، ط1؛ القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 2009، ص 12،11.

من أعلى" الذي جعل من التجربة الاسبانية نموذجا ومرجعية للانتقالات الديمقراطية اللاحقة[1]، في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية ففي عامي 1988، و 1989 تشاور القادة المجريون بصورة مكثفة مع القادة الإسبان حول كيفية إقامة الديمقراطية، وبأفريل 1989 وصل إلى بودابست وفد إسباني لتقديم الاستشارة ليبدأ الانتقال الديمقراطي في المجر ستة أشهر بعد ذلك[2].

كما عرفت العديد من الدول في إفريقيا انتقالا من أعلى كزامبيا، التي بادرت فيها القيادة بالتخلي عن نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده "كينيث كاوند" إلى نظام سياسي تعددي تحت قيادة الزعيم "فرديريك شلوبا" عام 1991[3].

ويرى بعض الأكاديميين أن الانتقال الآتي بمبادرة من النخب السياسية الحاكمة يستلزم ثلاثة عناصر أساسية متتالية:

1- وجود تيار إصلاحي: يؤكد "هنتغتون" على الارتباط الوثيق بين الانتقال ونخب سياسة مثقفة مؤمنة بالديمقراطية والقادرة على السير في طريقها، والمحتمل تبوؤها مقاليد الحكم داخل النظام الشمولي باعتبارها مؤمنة بحتمية التغيير، وإقامة نظام سياسي، حيث أنه، "لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، فالانتقال بالنسبة للإصلاحيين هو خيار استراتيجي، وليس مجرد تكتيك كما هو بالنسبة للشموليين[4].

2 - تغير في القيادة: إن بروز الإصلاحيين غير كاف ما لم تتوفر لديهم سلطة اتخاذ القرار، فالانتقال الديمقراطي هنا مرهون بوصول الجناح الإصلاحي إلى هرم السلطة ومشاركته في رسم السياسة العامة للبلاد[5]. ويمكن للإصلاحيين بلوغ سدة الحكم عبر ثلاث طرق:

✓ **الطريقة الأولى:** في حالة بروز أزمة عميقة على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي ووفاة مؤسس النظام الشمولي، أو قائده يتم اختيار قائد جديد وتسليمه السلطة لمباشرة عملية التغيير، مثلما حدث في اسبانيا إذ سمحت وفاة "فرانكو" بتولي "خوان كارلوس" زمام الأمور؛

✓ **الطريقة الثانية:** عند مبادرة النظام الشمولي بإجراء تغييرات روتينية، في القيادة، نتيجة لضغوطات داخلية أو خارجية، مما يجعل وصول الإصلاحيين للسلطة ممكنا، ولعل العناصر القيادية بالنظام الشمولي تفضل

---

[1] كمال مجاهدي، "المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الدمقرطة الإسبانية :نظرة موجزة "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،(د، ع)،(د، س،ن)، ص25.

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص199.

[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] محمد بلخيرة، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

[5] محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

"التكنوقراطيين الإصلاحيين"، لتولي مناصب عليا في النظام على حساب المرشحين التقليديين لتولي العملية الانتقالية مثلما حدث في المكسيك؛

✓ **الطريقة الثالثة:** في حالة عدم حدوث تغيير عادي وعدم وفاة القادة الشموليين يقوم الجناح الإصلاحي بأخذ زمام الأمور بالقوة، من خلال خلع، القائد الشمولي وإزاحته ليحل محله قائد ذو نزعة ديمقراطية، مثلما حصل في المجر التي كانت تأخذ بنظام الحزب الواحد، حيث قام الإصلاحيون بخلع الحاكم بعد فترة حكم طويلة في مؤتمر خاص عام 1988، وبلغاريا عام 1989 والتي كانت هي الأخرى تأخذ بنظام الحزب الواحد، حيث قام الزعماء الإصلاحيون بالحزب الشيوعي بخلع "تودور جيكفوف" عن كرسي الحكم الذي شغله لمدة 35 عاما[1].

3 – قوة الحكومة على المعارضة: بمعنى احتفاظ الحكومة الإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية الانتقال وقدرة الإصلاحيين على إنجاح الانتقال تتوقف على:

– تحييد المعارضة من خلال إضعافها أو طمأنتها أو إقناعها بفكرة الإصلاح، ويجري في معظم الأحيان الاعتماد على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحظون بتأييد واسع النطاق من الداخل والخارج، في مقاومة التيار المحافظ، وانتهاج أسلوب انتقائي في عملية إزاحة العناصر المتشددة من المناصب العليا واستبدالها بعناصر إصلاحية تفادياً لرد فعل عنيف[2].

– المحافظة على الشرعية من خلال التأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي، بمعنى الإيحاء بأن النظام الجديد الجاري إنشاؤه ناتج في الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به التيار الديمقراطي الإصلاحي[3]، ففي تايوان استعان الإصلاحيون بمبادئ "سن يات " الثلاثة في نهجهم الإصلاحي.

– ترويض المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع قادتها والأحزاب السياسية ومختلف الفواعل الاجتماعية والكيانات ذات الوزن الثقيل، ذلك أن الحكومة الإصلاحية تعمل على كسب تأييد المعارضة، والتودد للعناصر الجديدة المتصاعدة نشاطاتها على الساحة السياسية[4].

وتتمثل النتيجة الأكثر احتمالا لهذا الشكل من الانتقال الديمقراطي هو قيام ديمقراطية محدودة تتميز باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبياً من النخب، فغالباً ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي سيطرتها

---

[1] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره ، ص 203، 204.

[2] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

[4] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص211 - 213.

على السلطة في الترتيبات الجديدة، وقد كان هذا النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من دول أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأسيوية، ذلك أن الأمر الجوهري في هذا النمط الانتقالي أن القادة التسلطيين لا يتنافسون طواعية على السلطة والقوة، كما أنهم غير مستعدين تماماً لتغيير نظام الحكم، إذا كان ذلك يهدد سيطرتهم على السلطة[1].

[1] محمد زاهي بشير المغيربي: الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: نمط الانتقال من أسفل (Transition frome Below).

إن نمط الانتقال من أسفل يختلف تماماً من نمط الانتقال من أعلى الذي يأتي بمبادرة من النخب، ذلك أن نمط الانتقال من أسفل، يمثل نوعاً من عمليات الانتقال التي لا تخضع لهيمنة النخب فالتغير يأتي بالأساس من المعارضة المزدادة قوتها في مقابل تناقص وضعف قوة الحكومة، التي لا تحوي عناصر إصلاحية وإن وجدت فهي ضعيفة، ويهيمن على هذه الحكومة المتشددون المناوئون لإحداث تغيير في النظام السياسي القائم[1].

حيث أن هذا النمط من الانتقال يعكس حالة الخلل الكبير في ميزان القوى بين النخب الحاكمة وقوى المعارضة لصالح الأخيرة وخاصة عند انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وبروز تأييد شعبي واسع للمعارضة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ويأخذ هذا النمط شكلين رئيسيين حسب "حسنين توفيق إبراهيم":

الشكل الأول: يأتي الانتقال الديمقراطي كاستجابة للضغوط على النظام الحاكم، من خلال المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة، بحيث تفرض على النظام في أخير المطاف تقديم تنازلات تفتح الطريق أمام الانتقال الديمقراطي، على غرار ما حدث في: الفلبين، كوريا الجنوبية، المكسيك البرتغال، رومانيا، اليونان، الأرجنتين.

الشكل الثاني: الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام التسلطي أو إسقاطه من خلال ثورة شعبية، مثل ما حدث في عدد من الدول الإفريقية[2]

وتشير الملاحظة، إلى أن معظم حالات الانتقال من أسفل تحدث في نظم الحكم الفردي والنظم الشمولية لأنه على الغالب، القادة الدكتاتوريون لا يتنازلون طواعية على السلطة، كما لا يقودون بلدانهم اتجاه الديمقراطية فهم يتمسكون بمناصبهم إلى غاية وفاتهم أو بالخلع عسكريا[3].

وقد وصل عدد حالات الانتقال من أسفل في بداية الموجة الثالثة 3 حالات في الديكتاتوريات الفردية من بين 7حالات، فيما كانت عمليات الانتقال من أسفل في نظام الحزب الواحد نادرة حالة واحدة من بين 11 حالة والأنظمة العسكرية في حالتان من بين 16 حالة، وبهذا فعملية الانتقال الديمقراطي من أسفل مرتبطة

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، وصموئيل هنتغتون، (ترجمة :عبد الوهاب علوب)، ص217، مرجعين سبق ذكرهما.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[3] عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال لنظم حكم ديمقراطية، ورقة قدمت **للقاء الثامن عشر "دراسة مقارنة للدول العربية مع دول أخرى"**، 2008، ص 50.

برجحان ميزان القوى لصالح المعارضة ومدى قدرة هذه الأخيرة على كشف نقاط ضعف النظام التسلطي ومهاجمتها خاصة افتقاده الشرعية التي تمثل أهم متغير لطرده أو إسقاطه[1].

ويمكن للمعارضة أن تستخدم ثلاث عناصر أساسية لصالحها لوضع حد للنظام التسلطي:

1 – المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش هو مصدر قوة النظام، لكنه قد يغير من موقفه المؤيد للسلطة الحاكمة، بفعل تغير الظروف الداخلية والخارجية، واعتقاده بأن من مصلحته التزام الحياد أو تفادي اللجوء لاستعمال القوة ضد العناصر المناوئة للنظام[2]، ففي خمس حالات من مجموع ست حالات انتقال من أسفل باستثناء الأرجنتين، كان السخط في صفوف الجيش ضرورياً للإطاحة بالنظام، حيث أنه في الدكتاتوريات الفردية بالبرتغال والفلبين ورومانيا تزايد غضب الجيش نتيجة للإجراءات المتخذة من الحاكم الهادفة لإضعافه وتسييس ضباطه وإنشاء قوات أمن خاصة بالنظام[3].

2 -المثقفون:

يمثل الطلبة على وجه التحديد والمثقفون عموماً، أبرز قوى المعارضة المناوئة للنظام التسلطي على اعتبار أنها الأكثر وعي بما يجب أن يكون عليه النظام السياسي والأكثر معرفة بأدوات النخبة التسلطية الحاكمة غير أن تأثيرهم في صنع الأحداث حسب "برهان غليون" بقدرتهم على فهم الواقع وتجاوز مصالحهم الآنية والصراع على بقايا السلطة التي يتصدق بها عليهم العسكريون الوارثون[4]، فعلى سبيل المثال نجد أنه في كوريا الجنوبية التي خضعت للحكم العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية عام 1987 المؤرخ للانتقال الديمقراطي بها شكلت تظاهرات الطلاب والأساتذة والمثقفين أهم الأدوات التي أفضت لانتقال ديمقراطي ناجح[5].

3 – الجماهير:

تعد التعبئة المكثفة للجماهير الغاضبة المطالبة بتغيير النظام من الصور الشعبية لحركات الانتقال الديمقراطي، فالمظاهرات المكثفة والاحتجاجات لعبت دوراً محورياً[6]، في إقصاء قيادات النظام التسلطي الذي لا يحظى بالقبول والشرعية عل غرار ما شهدته " الفلبين" التي أجبر فيها " جوزيف أسترادا" على التنازل عن

[1] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ص 217 – 224 .

[2] محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[4] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[5] عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص ص43 – 46 .

[6] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 221.

منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على تجاوزات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قياداته في ارتكابها[1].

إن التواصل والاستمرارية بين النظامين القديم والجديد في عملية الانتقال من أسفل غير موجودة مثلما كانت عليه في حالات الانتقال من أعلى، فالقادة الشموليون الذين فقدوا السلطة من خلال عمليات الإحلال عرفوا مصيراً تعيساً، إذ تم نفي " كايتانو" من البرتغال وتمت محاكمة "شاوشيسكو" في رومانيا، كما لقي نفس المصير الضباط العسكريون الذين حكموا كل من اليونان، والأرجنتين وزج بهم في السجن على عكس المصير الذي لاقاه الحكام السلطويون في حالات الانتقال من أعلى، ومن خلال التفاوض، حيث كانوا يتركون السياسة ويعودون لثكناتهم العسكرية وحياتهم الخاصة، ونجاح هذا النمط الانتقالي حسب "هنتغتون" (Huntington) يتوقف على مدى قدرة القيادة السياسية الجديدة التي خلفت الحكام السلطويين، على دفع شخصية كاريزمية ذات نزعة ديمقراطية والإسراع بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة بغرض إضفاء الشرعية على الحكومة الجديدة، وببناء شرعية دولية عن طريق كسب تأييد الأطراف الخارجية[2]، غير أنه يعتقد أن التغيير وفق هذا النمط من غير المحتمل أن يؤدي لقيام نظم مستقرة فهناك احتمال أن تنتكس وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية[3].

انطلاقا مما سبق فإن الانتقال وفقا لهذا النمط تقوده قوى المعارضة نتيجة لرجحان ميزان القوى لصالحها في مقابل ضعف النظام التسلطي، عبر التظاهرات الشعبية والاحتجاجات مثلما حدث في بعض دول أسيا وأمريكا اللاتينية، وفي بعض الحالات من خلال الثورات مثلما جرى في بعض الدول الإفريقية، وقد عرفت بعض البلدان التي انتقلت عبر هذا النمط ديمقراطيات غير مستقرة تتسم بالطابع الشكلية، وأخرى انتكست مرة أخرى لأنظمة تسلطية.

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص ص 222 - 226.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: نمط الانتقال من خلال التفاوض (Negotiated Transition).

إذا كان نمط الانتقال من أعلى يعكس مدى قوة الحكومة على حساب المعارضة ونمط الانتقال من أسفل يترجم اختلال ميزان القوى لصالح المعارضة، فإن نمط الانتقال عن طريق التفاوض يأتي نتيجة عملية حسابية براغماتية عقلانية، يؤمن بموجبها الطرفان الحكومة والمعارضة بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة عن الشمولية[1].

فالانتقال الديمقراطي وفقا لهذا النمط يتم من خلال المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة نتيجة لحالة التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين فالنخبة الحاكمة تصل لقناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرارية في الممارسات التسلطية والسياسات المغلقة، بفعل الضغوط الداخلية والخارجية والانفتاح السياسي والانتقال لصيغة حكم ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها[2].

وفي الجهة الأخرى نجد أن قوى المعارضة بالرغم من امتلاكها من القوة ما يسمح لها بتجاوز العناصر الراديكالية المناهضة لإقامة نظام سياسي ديمقراطي، غير أنها تجد نفسها عاجزة عن إسقاط الحكومة، وقد بلغت عدد حالات الانتقال من خلال التفاوض أو تقترب منه 11 حالة من مجموع 35 حالة من حالات الانتقال الديمقراطي التي انطلقت أو تمت في السبعينات والثمانينات، وأكثر هذه الحالات تميزاً كانت في بولندا تشيكوسلوفاكيا، والأورجواي كما اشتملت عمليات تغيير النظام في كل من بوليفيا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا على عناصر مهمة في عملية الانتقال التعاقدي، حيث أن جزء من المفاوضات في السلفادور ونيكاراجوا كانت تدور مع الحكومة الأمريكية التي كانت تمثل دور الوكيل عن المعتدلين الديمقراطيين، وفي عامي 1988 و 1990[3]، شهدت جنوب إفريقيا تفاوضاً بين حكومة الفصل العنصري واتحادات العمال وقوى وأحزاب سياسية، كما عرفت دول افريقية أخرى على غرار: البنين، مالي، والسنغال مفاوضات أخذت شكل المؤتمرات القومية[4]

والانتقال التفاوضي أو التعاقدي أو التوافقي يتم عبر:

[1] محمد سمير عياد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[3] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[4] عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

1 – صفقة سياسية ممكنة:

على حد تعبير" عبد الإله بلقزيز" الذي يقول "يسوغ لنا أن نفترض أن هذا الإجراء السياسي المطلوب إنجازه على قاعدة المعادلة السياسية هو بناء صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة يؤسس لعملية انتقال ديمقراطي تحظى بالتوافق والإجماع بين القوى المختلفة والأساسية للمجتمع الوطني أن تلك الهدنة تصبح بهذا المعنى ضرورة انتقالية لا محيد عنها، وتشكل إطاراً سياسياً مناسباً لاجتراع هذا التواطؤ الإيجابي المطلوب الذي دعوناه بالصفقة السياسية التاريخية فالصفقة السياسية لا يمكن لها أن ترادف معنى التغيير السياسي، إلا إذا أمكن في ظلها التواطؤ على انجاز مهمات ثلاث: دمقرطة المجال السياسي، تصحيح النظم السياسية القائمة، وإعادة صياغة شرعية السلطة[1].

وربما فكرة " الصفقة السياسية" تقابلها فكرة " الميثاق السياسي" التي أحيتها سلسلة الكتب المعنونة " التحرك نحو الديمقراطية" وهي الكتابات التي استخدمت أراء"كيركهايمر" و"روستو" ويعرف " جان ليكا" "الميثاق" بأنه "اتفاقية علنية غير واضحة، بين مجموعة من الأطراف التي تبتغي تحديد معنى القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة في الاتفاقية، هناك في صميم الميثاق حل وسط متفاوض عليه، يوافق الأطراف بموجبه على عدم الإضرار باستقلالية الأطراف الأخرى في الميثاق أو بمصالحها" [2].

لكن هذا لا ينفي التناقضات البارزة بين السلطة والمعارضة، خاصة فيما يتعلق بتحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي، فعادة ما يحاول كل طرف في البداية التمسك بآرائه واختبار قوته، فالمعارضة تعتقد بقدرتها على إسقاط الحكومة، والحكومة تعتقد بقدرتها على احتواء المعارضة، إلى أن يصلا في نهاية المطاف لتغيير اعتقاداتهما نتيجة عدم قدرة أي طرف على إنهاء الآخر، وتترسخ لديهما قناعة مفادها أن الحل يتمثل في الذهاب لطاولة المفاوضات[3].

وتؤكد الملاحظة التاريخية لتجارب لانتقال الديمقراطي، أن هذه التناقضات يسودها في كثير من الأحيان تشنج بين الحكومة والمعارضة، ويتمسك كل طرف بأطروحاته بعد أن يصيبهما الشك ويفتقد أحدهما

[1] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] جان ليكا، "التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي"، في غسان سلامة معدا ،**ديمقراطية من دون ديمقراطيين**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] صموئيل هتنغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 228.

أو كلاهما لتقدير موضوعي لميزان القوى السائد، ويتم اللجوء ولو لفترة مؤقتة لمنطق المواجهة مما يقود لتصادمات عنيفة[1].

فغالبا ما تتسم عملية الانتقال بالتأرجح بين الإضرابات والمظاهرات من جهة والبطش والتنكيل بالمعارضة من جهة أخرى ثم ينتهي الأمر بالتفاوض مثلما جرى في الأورغواي عام 1983، وبوليفيا في 1987، وفي بولندا عام 1988[2].

فحسب "عبد الإله بلقزيز" هناك أمران يدفعان السلطة والمعارضة إلى التوافق السياسي الذي يتم في شكل صفقة سياسية وهما:

1 – الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو الاستيلاء على السلطة.

2 – تنامي الشعور العام بالحاجة إلى إجماع وطني لمجابهة تحديات التنمية والأمن.

2 – احتواء الراديكاليين:

تقوم كل من السلطة والمعارضة بدعم بعضها البعض فيما يتعلق باحتواء المتشددين غير المرغوب فيهم، حتى يتمكن كل طرف من تجاوز عتبة المغالين التابعين له، فتضطر كل من السلطة والمعارضة اللجوء إلى طاولة المفاوضات لإدراكهما للمخاطر التي من الممكن أن تنتج عن منطق المواجهة ويجري التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف للأخر[3]، وهو ما يسميه "يا رزورسكي"، " ديمقراطية مع ضمانات" لكي لا يتم نسف الميثاق المعقود بين الأطراف المتفاوضة، فهو يرى في المناورات التي تتم لعقد "ميثاق متفاوض عليه" أربعة مواقف اثنان منها للموجودين في السلطة، واثنان للمعارضة خارج السلطة وهي:

الموجودون في السلطة	خارجها من المعارضين
المتشددون	الراديكاليون
الإصلاحيون	المعتدلون

إذ يفترض وجود درجة من التعاون بين المتشددين والإصلاحيين من جهة والراديكاليين والمعتدلين من جهة أخرى والتحالف المحتمل والوحيد قد يجمع بين الإصلاحيين عن الحكومة ومعتدلي المعارضة[4]، وهو ما تتطلبه عملية الانتقال من خلال التفاوض بأن يتعاون معتدلي المعارضة والسلطة لكبح الأجنحة الراديكالية داخل

[1] محمد خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 13 .

[4] جون ووتر بوري، مرجع سبق ذكره، ص ص93 – 97.

صفوف الحكومة والمعارضة، ففي جنوب إفريقيا كان ل "ويكليرك" مصلحة في دعم" نيلسون مانديلا" في التعامل مع المعارضة اليسارية المتطرفة في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي، فالمصلحة المشتركة بين معتدلي الحكومة والمعارضة تستدعي إنجاح المفاوضات التي تعمل الأجنحة الراديكالية بهما على إفشالها، لاعتقادها بأن التفاوض قاد لتقديم تنازلات كبيرة، قال " نيلسون مانديلا" في أوت1990 " هناك نوع من التحالف الآن بين المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني، فنحن في زورق واحد " ليعقب على ما قاله "مانديلا"، زعيم الحزب الوطني "بوتا" بقوله "والحيتان على اليمين والحيتان على اليسار ولا تمييز بيننا حين نسقط من الزورق"[1].

وعليه فالمصلحة المشتركة بين العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة هي التي تدفع لتنسيق جهودهما لإنجاح التفاوض كما أنه من الضروري في هذا النمط الانتقالي للديمقراطية ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام السلطوي مثل كبار ضباط القوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي للخطر في النظام الجديد، ومن المهم أيضاً دمج هذه النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية التي لا تشكل تهديداً لمصالحها ضماناً للاستقرار السياسي لهذه المرحلة الانتقالية، لأنه إذا لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها ستعمل على تقويض شرعيته[2].

وعموما تؤكد مختلف تجارب الانتقال أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم من خلال التفاوض بين نظام الحكم و المعارضة، غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة عالية من الديمقراطية مقارنة بطرق الانتقال الأخرى.

[1] صموئيل هتنغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره،ص237 ،238.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: نمط الانتقال من خلال التدخل الأجنبي (Forgien intervention).

إن نمط الانتقال من خلال التدخل الخارجي يختلف تماماً عن أنماط الانتقال السابقة، فهو يأتي كنتيجة لرفض نظام الحكم التسلطي للتغيير، وعدم بروز جناح بداخله يقود العملية الانتقالية وعجز قوى المعارضة عن تحديه والإطاحة به، نظراً لضعفها وهشاشتها، وفي ظل هذه الأوضاع ليس هناك بديل للقضاء على النظام التسلطي والانتقال لنمط حكم ديمقراطي سوى التدخل الخارجي.

وهو تدخل قد يأخذ شكل تدخل عسكري مباشر على نحو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في الثمانينات[1]، وهايتي والصومال خلال تسعينات القرن العشرين أو شكل تدخل من خلال المساعدات ذلك أن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً على قرارات الانتقال الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، فخلال ثمانينات، وتسعينات القرن 20، شهدت هذه البلدان الفقيرة، مستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية وأصبح معظمها يعتمد بصورة كبيرة على مساعدات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية والتي اشترطت على البلدان الفقيرة الشروع في عمليات الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الراشد*في مقابل الاستمرار في مدها بالمعونات[2].

في هذا الإطار نجد أن الاتحاد الأوربي أعلن عام 1991 أن الديمقراطية وحقوق الإنسان سيصبحان في المستقبل شروطاً مسبقة للحصول على دعم الدول الأوربية كما أكدت " اتفاقية ما ستريخت" التي قام على أساسها الاتحاد الأوربي، على ضرورة دعم الديمقراطية، واعتبرت أن الالتزام بهذه المبادئ يعد شرطاً مسبقاً للحصول على المساعدات من الاتحاد الأوربي، ذلك أن برامج المساعدات التنموية الأوربية جعلت من أوربا من أكثر الجهات المانحة في العالم، إذ أنه خلال النصف الأول من التسعينات قدمت الدول الأوربية فرادى، كما قدم الاتحاد الأوربي 50% على الأقل من إجمالي المعونات التي تلقتها إفريقيا وجنوب الصحراء، ونحو 70% من المساعدات التي حصلت عليها دول الشمال الإفريقي حيث أعلن الاتحاد الأوربي، أن إفريقيا من أهم المناطق التي تعمها سياسته المتعلقة بدعم عمليات الانتقال الديمقراطي[3].

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[3] (،)، " أوربا ودعم الديمقراطية في إفريقيا"،نقلا عن :

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ87.HTM)

*الحكم الراشد:هو مفهوم انتشر منذ العشرية الأخيرة، وهو لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية، ذلك أن الحكم الراشد في علم السياسة يشير إلى عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات اجتماعية، أو مؤسسات داخل و خارج الحكومة للوصول للأهداف الحقيقية المحددة جماعيا في بيئات غير أكيدة، أنظر بهذا الصدد:نعمان عباسي، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، **الباحث الاجتماعي**، العدد10،2010،ص 117.

كما قام بدعم عمليات الانتقال في دول شرق ووسط أوربا حيث جعل من الانتقال اتجاه الديمقراطية بوابة للانضمام للإتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى لعبت دوراً كبيراً في دعم الانتقال في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة[1].

إضافة لذلك وفي مسار مواز شجعت البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة هذه البلدان على وضع سياسات وبرامج اقتصادية متماشية مع النهج الاقتصادي اللبرالي، وبذلك قامت مجموع البلدان الغربية والمؤسسات الدولية بالضغط على النظم التسلطية للتحرك في اتجاه اللبرالية الاقتصادية و السياسية، والديمقراطية اللبرالية في اطار ما يسمى بـــ " المشروطية السياسية و الاقتصادية".

إلا أنه على الرغم من وجود العديد من الأمثلة المعاصرة عن قيام فاعلين الخارجيين بتشجيع وتدعيم الانتقال الديمقراطي سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر كما رأينا في بنما و نيكارجوا أو هايتي والصومال، أو من خلال الإعانات الاقتصادية مثلما جرى في بعض البلدان الإفريقية فكان هناك أدلة قليلة على أن لهذه المبادرات تأثيراً قوياً على النواتج السياسية النهائية[2].

انطلاقا مما سبق، توصلت جل الدراسات المقارنة بين تجارب الانتقال، أنه لا توجد طريقة واحدة للانتقال الديمقراطي فهي تنوعت بين الانتقالات التي تمت بمبادرة من النخبة الحاكمة، والتي جرت بمبادرة من المعارضة، وبين التي تمت عبر الأسلوب التعاقدي، أومن خلال التدخل الأجنبي، كما أثبتت صحة أطروحة وجود علاقة بين العمليات الانتقالية وترسيخ الديمقراطية .

[1] هناء عبيد،" الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11سبتمبر"، **جريدة الأهرام**، العدد 43958، السنة 131، (14 أفريل 2007)، نقلا عن:
(http://yyy.ahram.org.eg/archive/2007/4/14/OPIN6.HTM)

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

خلاصة واستنتاجات من الفصل الثاني :

- تعتبر مسببات وأنماط الانتقال الديمقراطي أهم محاور بحث علم الانتقال، فمنذ بدايات "الموجة الثالثة للدمقرطة" انكبت أدبيات الانتقال الديمقراطي على إجراء العديد من الأبحاث المقارنة بين تجارب الانتقال بغية الوصول إلى جملة من العوامل المفسرة للعمليات الانتقال الديمقراطي، وأنماط للانتقال محددة وعامة، تتصف بالطابع العالمية تتجاوز حالة أو منطقة بعينها.

- ليس هناك اتفاق بين الباحثين والأدبيات على متغيرات محددة لتفسير عمليات الانتقال الديمقراطي، فهناك من يركز على المتغيرات السياسية كأزمة الشرعية التي يقع فيها النظام التسلطي والتي تعبر عن فقدان ثقة المحكوم بالحاكم، ومركزية دور النخب والقيادات، وجزء أخر على التنمية الاقتصادية وأثارها الاجتماعية من تحسن في مستوى المعيشة، ومستوى التعليم، ووجهات نظر أخرى تشدد على أهمية القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع في الدفع للتحرك نحو الديمقراطية، وأخرى تؤكد على تأثير الفواعل الخارجية من حكومات، ومنظمات دولية، وظاهرة العدوى في التأثير على عمليات الانتقال، وأمام هذا الزخم من العوامل المفسرة للانتقال الديمقراطي يصعب تحديد أهم محفز، لكن الأدلة الأمبريقية أثبتت ارتباط نجاح المسارات الانتقالية في الموجة الثالثة بمحفزات داخلية سياسية سوسيو- اقتصادية، وثقافية، أكثر من المحفزات الخارجية التي تعبر عن الفرض الخارجي للديمقراطية .

- نمط الانتقال الديمقراطي يعني تحديد هوية الفاعلين وإستراتجياتهم في عمليات الانتقال، حيث يساهم ذلك في رسم صورة النظام ما بعد الانتقالي، وقد أنتجت لنا تجارب الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة التي أكدت مقولة أن طريقة الانتقال تؤثر على طبيعة النظام الناشئ ومدى قدرته على الاستمرار في المرحلة ما بعد الانتقالية أربع أنما ط للانتقال :الانتقال من أعلى الذي يأتي بمبادرة من النظام التسلطي نفسه، الانتقال من أسفل الذي ينجم عن الضغوطات والمعارضة الشعبية، حيث أثبتت تجارب الانتقال الديمقراطي محدودية الديمقراطية التي يقود إليها هذان النمطان، إضافة للانتقال الذي يتم بتدخل وضغوطات فواعل أجنبية والذي لا توجد حجج كثيرة تثبت نجا عته في التأثير على مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي، فيما يتجلى النمط الأخير في الانتقال عبر التعاقد بين نخب النظام والمعارضة والذي أكدت الملاحظة التاريخية للبلدان التي انتقلت عبره أنه يقود لقيام نظام ديمقراطي مستقر.

الفصل الثالث

مخرجات الانتقال الديمقراطي وبروز علم الترسيخ

إن تناول الدراسة في محور سابق للمسببات المفسرة للانتقال الديمقراطي، وأنماطه كأهم محاور للبحث بعلم الانتقال الديمقراطي، يقتضي في هذا الفصل دراسة مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي، التي تشير لطبيعة النظم السياسية التي أنتجتها تجارب الانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة، والتي طرحت العديد من الإشكالات بفشلها وبروز أنظمة سياسية جديدة يطلق عليها مسمى "الهجينة"، وبداية الحديث عن انتهاء براديم الانتقال، وظهور علم الترسيخ الديمقراطي كإطار معرفي جديد يتخذ من العوامل المؤثرة على الترسيخ الديمقراطي بؤرة تركيز بحثي.

المبحث الأول: مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي.

أن نواتج عمليات الانتقال الديمقراطي التي تمت في الموجة الثالثة عكست لحد بعيد عدم انسجام التفسيرات المقدمة من أدبيات الانتقال للمسارات الانتقالية مع الواقع، ببروز أنظمة سياسية جديدة بتسميات وتصنيفات مختلفة، وهو ما أكد مقولة أن "علم الانتقال" قام بمجرد تقديم نماذج مثالية عن كيفيات الانتقال للديمقراطية، وهو أهم انتقاد وجه له خاصة من الباحث "كارويثرز"الذي أعلن عن نهاية براديم الانتقال.

المطلب الأول: ظهور أنظمة سياسية جديدة بتصنيفات مختلفة.

تميز معظم الأدبيات المختصة بدراسة الدمقرطة، بين الانتقال الديمقراطي الذي يعبر عن فترة انتقالية لا تكرس العيش الديمقراطي الذي تعكسه فترة الترسيخ الديمقراطي التي تشير إلى أن الديمقراطية قد ترسخت في بيئتها حين يقبل جميع الفاعلين السياسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي المحدد والمملي للتفاعلات التي تتم في النظام السياسي[1].

فضمان ما يسمى بـــ "ديمقراطية الإجرائية" خلال المرحلة الانتقالية لا يعني بأي حال استقرار النظام الذي تترجمه مرحلة الترسيخ كمرحلة متقدمة عن مرحلة الانتقال الديمقراطي[2].

وهذا ما أثبته الواقع الجديد الذي واجهته تجارب الانتقال الديمقراطي بالموجة الثالثة، بانتكاس معظم الأنظمة الديمقراطية التي تأسست في المرحلة ما بعد الانتقالية حيث أنه غير من التفاؤل الذي كان سائدا أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، بأن العالم يشهد لحظة تاريخية حاسمة مثلتها الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، بعد أن عرفت الدول التي مرت بمسارات انتقالية تراجعا ملحوظا عن الديمقراطية، إذ أثبتت الأدلة الأمبريقية أن الديمقراطية ومؤسساتها ترسخت فقط في حوالي ثلث الديمقراطيات الناشئة، وهو ما دفع" لاري دايموند" للقول أن الأمر لا يتعلق بفشل الترسيخ الديمقراطي فحسب بل ببروز موجة عكسية تدل على عودة التسلطية من جديد[3].

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] هدى متكيس، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

[3] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص 78، 79.

ذلك أن مرحلة ما بعد الانتقالات كانت مفتوحة على عدة مسارات، لكل منها شروطه ومعطياته، أولها التحرك باتجاه الترسيخ لنظام ديمقراطي، وثانيها تبلور نظام سياسي هجين أو مختلط يملك القدرة على الاستمرار وثالثها العودة إلى شكل من أشكال الحكم التسلطي ودخول البلاد في صراع دموي[1].

فمن بين التجارب الانتقالية التي نجحت في تجاوز المرحلة الانتقالية و الاتجاه نحو الترسيخ بلدان أوربا الجنوبية (إسبانيا ،البرتغال ،واليونان)، التي عرفت أعتى الديكتاتوريات العسكرية وتأخرت بقرنين، عن اللحاق بالديمقراطيات الأوربية الأخرى، فبهذه البلدان حدث منعرج التناوب دون تصفيات دموية، أين تم عقد صفقة مصالحة بين قوى التغيير والأنظمة القائمة مكنت من التوصل لآليات الانتقال الناجع، كما سارت أفريقية الجنوبية نحو ترسيخ الديمقراطية بعد أن عانت طويلا من نظام تمييز عنصري، قبل أن تنتقل بداية التسعينات إلى الديمقراطية التعددية بتحقيق حكم الأغلبية، وإنهاء قوانين التمييز العنصري في إطار مصالحة شاملة بين الأقلية البيضاء والأكثرية السوداء التي مثلها حزب المؤتمر الإفريقي، وقائده "نيلسون مانديلا" الذي أدار المفاوضات الانتقالية من السجن، أما تجربة الانتقال في دول"أوروبا الشرقية" فقد أنتجت نموذجا جديدا للحكم يتراوح بين المركزية السلطوية تسيطر فيه الأجهزة الأمنية التي تخلصت من ردائها الشيوعي متحالفة مع المافيا الجديدة التي استولت على اقتصاد الدولة المخصخص، وبين شكل من الممارسة التعددية تكفل جانبا من الحريات السياسية والإعلامية وتنظم انتخابات شبه نزيهة وشفافة[2]، هذا النموذج من الحكم يطلق عليه "نظام سياسي هجين" (Hybrid regime) لتلازم خصائصه بين ملامح الدكتاتورية و الديمقراطية، وهو نظام يعرف دساتير ديمقراطية وتعددية حزبية، وقضاء مستقل، وقوات أمنية باطشة، وتحالفات سياسية واقتصادية لتمديد استبداد الأنظمة الحاكمة، غير أن هذا النمط من الحكم بالرغم ما يتصف به من تغلغل سلطوي أمني، لكنه يسمح بوجود فعاليات مستقلة عن تسلط الدولة، وبهامش ديمقراطي لحركات التغيير السياسي، من خلال بناء التحالفات وتعبئة الجماهير، والاستفادة من قواعد اللعبة القائمة، في مقدمتها إمكانية عقد انتخابات حرة، ومواجهة محاولات تزوير الانتخابات بهدف تمديد الاستبداد، وغلق أبواب التغيير في وجه القوى المطالبة بالديمقراطية[3].

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[2] سعيد بن سعيد العلوي، والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1؛ دمشق: دار الفكر، 2006، ص 195، 196.

[3] سامح فوزي، وآخرون، **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوربا الشرقية والعالم العربي**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص 239.

وهناك تصنيفات،وأشكال عديدة لما يعرف بـــ"النظم السياسية الهجينة" التي ظهرت في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية مثلما أشارت الدراسة سابقا وبدول إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية خلال الموجة الثالثة، أين قام عدد من الباحثين بتصنيف هذه الدول التي تعرف إحدى أشكال هذه النظم في منطقة سياسية رماديةGray political zone)(، أو ضبابية (Foggy zone) تقع بين الديمقراطية الكاملة من ناحية، والنظم غير الديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي من ناحية أخرى، حيث أصبحت تعبر عن أشكال وأنماط جديدة من النظم السياسية التي استطاعت الحفاظ على قدر من الاستمرارية والتكيف مع بيئتها، وليس مجرد مرحلة للانتقال للديمقراطية كاملة، بل أن موضوع دراستها وتصنيفها أصبح مطروحا كقضية رئيسية على أجندة البحث في السياسة المقارنة[1].

وهناك العديد من الأبحاث التي تناولت دراسة هذه الأنظمة وتصنيفاتها حيث طرح كل من "دايموند" (Daimond)، و"ليتز" (linz) في دراسة مقارنة لعشر حالات من إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط للوقوف على أسباب ودرجة تطور الديمقراطية، وتجذرها في مجالات تاريخية وثقافية مختلفة، مفهوم"شبه الديمقراطية" (sémi-Democratique) الذي يعبر عن مجموع البلدان التي تقيد فيها سلطة المنتخبين والحرية العامة، وتشهد انتخابات غير نزيهة و غير معبرة عن إرادة عن المواطنين برغم من وجود درجة من التعددية، وهذا النموذج من الديمقراطية يوجد في السنغال، زمبابوي، وتايلندا، كما صاغ "أدونيل"(O'donnell)مفهوم "الديمقراطية التفويضية" (Delegative Democracy) الذي رأى فيها ديمقراطيات غير مرسخة وليست ممأسسة، لكنها قابلة للاستمرار ففي العديد من الحالات لا توجد أدلة تثبت إمكانية الرجوع إلى التسلطية، كما تنتفي دلائل التقدم نحو "الديمقراطية التمثيلية" (Reperesentative Democracy) التي تفوق "التفويضية" في الليبرالية، وتسير هذه الأخيرة إلى نظام يمثل فيه الرئيس ومستشاريه مفتاح السياسة في الدولة أين تغيب الأحزاب ومختلف المصالح التنظيمية، ويتحمل لوحده مسؤولية نجاح أو فشل سياساته، ذلك أنه في غالبية الأحيان يتم حل المشاكل وفق منطق تكنوقراطي كان معتمدا من قبل الأنظمة التسلطية المعاصرة،و تعبر عن مفهوم الديمقراطية التفويضية الديمقراطيات الناشئة في الأرجنتين،البرازيل، بيرو، بوليفيا، فلبين، كوريا والعديد من البلدان ما بعد الشيوعية[2].

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

[2] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص 80،79.

إلى غير ذلك من المفاهيم لتصنيف النظم السياسية الهجينة، مثل مفهوم "الديمقراطية الانتخابية" (Electoral Democracy) و"الديمقراطية المشوهة " أو "غير المكتملة" (Defective Democracy) ومن أشكالها"الديمقراطية الإقصائية" (Exclusive Democracy)، و"الديمقراطية الخاضعة للسيطرة" (Domain democracy)، و"الديمقراطية غير الليبرالية"(Illiberal Democracy)، إضافة لمفاهيم أخرى مثل"التسلطية الانتخابية" (Electoral Democracy)، و"التسلطية التنافسية"(Competitive Authoritarianism)، و"شبه التسلطية" (semi-authoritarianism)[1].

كما عرفت أيضا المرحلة ما بعد الانتقالية عودة العديد من الأنظمة لشكل من أشكال الحكم التسلطي على غرار ما حدث في نيجيريا عام 1984، والسودان عام 1989[2].

وانطلاقا من فشل العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي وبروز تصنيفات لأنظمة عديدة يطلق عليها "الهجينة" بدأ الحديث عن نهاية براديم الانتقال واتجهت الأبحاث إلى الاهتمام أكثر بموضوع الترسيخ الديمقراطي والعوامل المؤدية لحدوثه، وبدأ التأسيس لفرع آخر ضمن علم السياسة من طرف"أدو نيل" و "شميتر" أطلق عليه علم الترسيخ(consolidologie)[3] .

[1] توفيق حسنين إبراهيم ، مرجع سبق ذكره .

[2] صموئيل هنتغتون، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[3] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المطلب الثاني: أطروحة نهاية براديم الانتقال.

إن التفاؤل الكبير الذي صاحب موجة الانتقالات تجاه الديمقراطية، منذ منتصف السبعينات ما فتئ يتحول بسرعة خاطفة أواخر الثمانينات، وبداية التسعينات إلى تشاؤم كبير لمستقبل الديمقراطية في العالم، عقب فشل معظم تجارب الانتقال في الاستمرار فبعضها انتكست مجدداً إلى التسلطية فيما أخرى أنتجت نظم سياسية جديدة شكلت ظاهرة بحثية في حقل السياسة المقارنة والقليل من التجارب وطأت مرحلة ترسيخ الديمقراطية وتجذيرها بسلام، بالانطلاق من هذا الوضع الجديد الذي أفرزته مخرجات العمليات الانتقالية بدأت تتعالى الأصوات والنداءات بضرورة تجاوز الأطر النظرية والتفسيرية لعلم الانتقال لأخرى أكثر قدرة على تفسير الواقع .

في هذا الصدد كتب "توماس كاروثيرز"(Thomas Carthers) مقالة بعنوان "نهاية نموذج الانتقال" (The End of The Transition Paradigm) تحدث فيها عن الهبوط الاضطراري لافتراضات براديم*[1] الانتقال (The Crash of Assumptions) مؤكداً على أن المسارات السياسية في معظم دول الموجة الثالثة (Third Wave Countries) تدعو إلى الشك الجدي في براديم الانتقال وإلى مراجعة افتراضاته الأساسية التي ينطلق منها بإلقاء الضوء على تحليلاته السابقة التي أثبتت تجارب الانتقال فشلها في تفسير واقع الحياة السياسية للبلدان الانتقالية، حيث رأى "كاروثيرز" أن الافتراضات الأساسية (المركزية) (Core Assumptions) التي انطلق منها براديم الانتقال والتي تتمثل في:

– الافتراض الأول (The first assumption) :

إن كل بلد يبتعد عن الحكم الدكتاتوري يمكن اعتباره بلد يمر بمرحلة انتقال اتجاه الديمقراطية خاصة في النصف الأول من تسعينات القرن 20 الذي شهد تسارعا في التغييرات السياسية بمعظم مناطق العالم أين بلغ

---

* **براديم(Paradigm)** أو النموذج المعرفي إن هذا المفهوم وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم ،إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد "طوماس كوهن" (Thomas kuhn)في كتابه بنية الثورات العلمية (The structure of scientific revolutions) الصادر سنة 1962 وقد كان له الأثر في الدراسات الاجتماعية اللاحقة وقد عرفه "كوهن" "على أنه مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة ،ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".

ذلك أن النموذج المعرفي بمثابة نافذة ذهنية ينظر من خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا ينبغي استغراب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة فسبب هذا الاختلاف يرجع إلى النموذج المعرفي لكل منهما، والنماذج المعرفية لا تثبت على على حالة واحدة ولكن يعتريها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة على الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

أنظر بهذا الصدد: محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره، ص 23،24.

عدد البلدان الانتقالية (Transitional countries) إلى ما يقارب المئة (حوالي 20 في أمريكا اللاتينية، و 25 في أوربا الشرقية ،30 في أفريقيا جنوب الصحراء ، 10 في أسيا ،5 في الشرق الأوسط) ؛

– الافتراض الثاني (The Second Assumption) :

أن عملية الانتقال الديمقراطي متدرجة تمر بمراحل متسلسلة أولها مرحلة الانفتاح (opening) التي يتمخض عنها تحرير ليبرالي، ثم مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تظهر بسبب حدوث انشقاق في النظام التسلطي بين متشددي النظام (Hard liners) ،و معتدليه (Soft liners) مما يؤدي إلى انهيار النظام التسلطي وبروز نظام جديد عبر انتخابات وطنية، وبناء هيكل دستوري مؤسسي، لتأتي بعدها مرحلة الترسيخ التي هي عملية بطيئة وهادفة يتم فيها تحويل الديمقراطية من مجرد شكل إلى مضمون من خلال إصلاح بنى الدولة وتنظيم انتخابات وتعزيز المجتمع المدني،وتعود المجتمع على قواعد اللعبة الديمقراطية (Rules of the Game) ؛

– الافتراض الثالث (TheThird Assumption):

الانتخابات محدد ضروري في عملية الانتقال الديمقراطي، على اعتبار أن الانتخابات لا تمنح فقط للحكومات ما بعد السلطوية (Post Dictatorial) الشرعية بل تعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية والمسؤولية الديمقراطية للدولة اتجاه مواطنيها؛

– الافتراض الرابع (TheFourth Assumption):

تتمثل في وجود شروط أساسية أو قبلية (Preconditions) لانتقال الدول للديمقراطية كالمستوى الاقتصادي والتاريخي السياسي، التراث البنيوي، تقاليد سوسيو– اقتصادية إلى غير ذلك؛

– الافتراض الخامس (The Fifth Assumption):

الذي يستند عليه براديم الانتقال الديمقراطي أن الانتقالات الديمقراطية في الموجة الثالثة تحدث بسرعة.

لم تتحقق غالبيتها خاصة افتراض أن كل بلد يتحرك من نظام ديكتاتوري بلد في مرحلة انتقال ديمقراطي إذ أنه من بين حوالي مئة حالة انتقال ديمقراطي في سبع مناطق العالم ابتداء من سقوط الأنظمة الاستبدادية اليمينية في جنوب أوربا منتصف السبعينات وصولاً إلى بروز اتجاه تحرير نسبي في دول الشرق الأوسط عام 1990، لم تتمكن سوى حالات انتقالية قليلة لم تتجاوز العشرين من التوجه نحو إقامة ديمقراطية أو أحرزت بعض التقدم الديمقراطي[1]، في حين أن معظم البلدان التي عرفت تحولات سياسية انتقلت إلى نوع من النظام الهجين مابين الديمقراطية و الديكتاتورية، أو منطقة رمادية(gray zone) ، ومن هنا دعى "توماس كاروثيرز" إلى مراجعة

[1] Thomas Carthers , "The End of The Transition Paradigm", **journal of Democracy**, vol 13, N^{0}3, (jul 2002), PP 05-14.

الإسهامات النظرية في إطار نموذج الانتقال الذي طبع بالتفاؤل حيث اعتبر أن الباحثين مثل ممتهني المساعدة الديمقراطية بحاجة إلى تغيير المنطلقات وتعويض الإخفاق، بالتركيز على واقع الحياة السياسية لكل بلد عوض تقديم نماذج مثالية عن كيفية حدوث الانتقال والانشغال بخلق تعددية في مراكز القوة داخل المجتمع خاصة عبر تنويع التشكيلة الحزبية، ومد جسور التواصل بين المواطنين والنظام السياسي، وإضافة لهذه المتلازمة السياسية لابد من مراعاة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية[1] .

عموما فقد دعى "كاروثيرز" من خلال مقالته المعنونة "نهاية نموذج الانتقال"علماء الانتقال إلى تغيير افتراضهم بالتركيز أكثر على الواقع السياسي عوض القيام بوضع نماذج مثالية لا تتواءم مع الخصوصية المجتمعية و الثقافية لكل بلد ، وبالتالي إلى تجاوز الأطر التفسيرية لنموذج الانتقال الذي لم تعود تتواءم مع متغيرات المرحلة ما بعد الانتقالية ببروز أنظمة سياسية جديدة أصبحت تشكل هي الأخرى قضية بحثية في حقل السياسة المقارنة ،ومع مسارات الترسيخ اتجاه الديمقراطية التي دفعت لبروز إطار معرفي جديد يدعى "علم الترسيخ" الذي ستتوقف عنده الدراسة في المبحث المقبل من الفصل الأخير لهذه الدراسة .

[1] زكرياء بوروني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المبحث الثاني: بروز علم الترسيخ الديمقراطي.

تعتبر الإشكالات الواقعية المستجدة من أكثر المحددات، التي يمكن لها قياس مدى قدرة الإطار المعرفي المسيطر من خلال أدواته التفسيرية ومحاوره الدراسية في الاستمرار على تقديم تفسيرات تستجيب لمتطلبات الظاهرة المستجدة، ولعل بروز حقل معرفي جديد يسمى "بعلم الترسيخ "الذي أثار تعريفه (الترسيخ الديمقراطي) إشكالات مفاهيمية لصعوبة ضبطه، ومثلت العوامل المؤثرة فيه بؤرة تركيز بحثي، أثبت فشل أدبيات الانتقال الديمقراطي في تفسير الظواهر الجديدة التي أفرزتها عمليات الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول:مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

لقد حظي مفهوم"الترسيخ الديمقراطي" الذي برز في العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام كبير مثل الذي لقاه مفهوم "الانتقال الديمقراطي" حيث أصبح من أكثر المفاهيم رواجاً واستخداما في حقل السياسة المقارنة إذ تحول بسرعة مذهلة من مصطلح ضيق (étroit) إلى مصطلح واسع (foure tout) [1]، وهو مفهوم مثير للجدل بين الدارسين، فهناك من نظر للترسيخ الديمقراطي على أنها عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يصبح نظام مؤسسي مستقر بمعنى أن مفهوم الترسيخ مرادف للمأسسة والاستقرار فيما استخدم "أدونيل" مفهوم الانتقال الثاني (Second Transition) للتعبير عن مفهوم "الترسيخ الديمقراطي"(consolidation of Democracy) وهو حسب منظوره يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطياً تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي مرسخ[2].

وفي هذا الصدد أشار كل من "هيغلي" (Higley) و "غونثر" (Guenther) إلى أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يرجع إلى اتفاق النخبة حول مجمل القواعد مع مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى فيما "ليتز" (Linz) اعتبر الديمقراطيات الراسخة هي تلك التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للانتقال

[1]Andreas Shedler, "Comment Observer La Consolidation Démocratique," **Revue Internationale Politique Comparée**, Vol8, N02, 2001, P225.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

الديمقراطي، وحسب" فالنزويلا" (Valenzuela) فإن الرسوخ يتأتى بإرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية، وعندما يتوقع كل الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي[1].

إضافة لإقصاء بقايا النظام السلطوي غير المنسجمة مع النظام الديمقراطي مؤكدا مع "أدونيل" (O'donnell) على أن الدول التي يمكن القول عليها أن مرسخة ديمقراطيا تلك التي يقبل فيها كل الفاعلين قواعد اللعبة الديمقراطية[2].

فمن هنا يظهر أن المسألة الأولى لتعزيز الديمقراطية، تتجلى في اتفاق الفواعل السياسية على مختلف إجراءات اللعبة السياسية، واقتناعهم في خطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل، مما يقود بصورة منطقية في خطوة أخرى للأمام باتجاه خلق مؤسسات سياسية ديمقراطية تضمن قدراً من الشرعية وترتفع بالأداء السياسي وتحترم الاختلافات والتنوعات المجتمعية وتسهر على تمثيلها وهو ما شددت عليه أهم المداخل الإستراتجية لترسيخ الديمقراطية وتعزيزها نذكر منها:

– **مدخل الوعي بالديمقراطية:** باعتبارها أليه اجتهادية للقيادة البلاد.

– **مدخل ضرورة احترام التنوع المجتمعي:**عن طريق بناء مواطن ديمقراطي وتعزيز ثقافة التعدد والاختلاف في انطلاقة جيدة لبناء عقلاني للديمقراطية[3].

وينبغي الإشارة إلى أن مفهوم "الترسيخ الديمقراطي"تعرض لانتقادات كثيرة لقيامه على تصنيفات للنظم الديمقراطية بين ديمقراطيات مرسخة وكاملة وأخرى ناقصة أو مشوهة، وكأن النظام الديمقراطي على مستوى الممارسة الواقعية وصل للصيغة النموذجية للديمقراطية ونتيجة لهذه الانتقادات الموجهة لهذا المفهوم طرحت مفاهيم أخرى للوقوف على درجات التطور الديمقراطية، ومنها مصطلح"نوعية الديمقراطية" (quality of Democracy)الذي يشير لضرورة تحسين نوعية الديمقراطية حتى بالنسبة للديمقراطيات المستمرة من فترات طويلة وهناك من اقترح مفهوم "الديمقراطية الجيدة"(Good Democracy) وهو يعني ذلك النظام الديمقراطي الذي يحقق المساواة والحرية لجميع المواطنين من خلال مؤسسات، وآليات شرعية ومستقرة تؤدي وظائفها

---

[1] هدى متكيس، مرجع سبق ذكره، ص137،138.

[2] Gerardo munck ,"Démocratique transition in comparative perspective", OP. CIT, p362.

[3] نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009، ص 22.

بفعالية وكفاءة، وهي مفاهيم غير بديلة لمفهوم"الترسيخ الديمقراطي" ولكنها مساعدة من وجهة نظر القائلين بها على فهم أفضل لتطور النظام الديمقراطي والمقارنة بين حالات التقدم والتراجع[1].

وعليه يمكننا القول أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما تجرى كامل التوافقات بين اللاعبين السياسيين على قواعد اللعبة السياسية .

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: بؤرة بحث علم الترسيخ الديمقراطي.

إن انتكاس تجارب الانتقال الديمقراطي وعودتها لنظم تسلطية وبروز نظم سياسية جديدة تحمل توصيفات وتصنيفات وأشكال مختلفة تمتزج فيها قيم الديمقراطية بالتسلطية، معبرة على خصوصيات سياسية، ثقافية سوسيو–اقتصادية، مؤكدة بذلك على دور العوامل الداخلية النابعة من البيئة المحلية في تأطير مسارات ما بعد المرحلة الانتقالية جعل أدبيات الترسيخ الديمقراطي التي عبرت عن فشل افتراضات علم الانتقال الديمقراطي، إلى البحث في العوامل المؤثرة على مسارات الترسيخ الديمقراطي التي شكلت محور الدراسة في هذا الفرع المعرفي الجديد المسمى بـــ "علم الترسيخ الديمقراطي"، حيث أجريت العديد من الدراسات المقارنة لمعرفة أهم المتغيرات المسؤولة على ترسيخ الديمقراطية .

فمعظم أدبيات الترسيخ الديمقراطي تتفق على مجموعة من العوامل ذات التأثير القوي على الترسيخ الديمقراطي تتجسد أهمها في الشرعية، الاتفاق حول قواعد العملية السياسية، القيود على محتوى السياسة العامة الجديدة، العامل الاقتصادي، عامل الصراعات الإثنية والثقافية والدينية على الترسيخ الديمقراطي، حيث يؤكد "هيلد"(Held) على دور الشرعية إذ أنه من غير الممكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلا ما لم يكن متمتعا بشكل من أشكال الشرعية، خاصة الشرعية السياسية التي تشير إلى مدى إدراك المواطنون أن نظام الحكم القائم له الحق في تولي السلطة بمعنى أن الحكومة تتمتع بشرعية السياسية في حالة ما إذا عكست نتائج الانتخابات التنافسية و تفضيلات الناخبين وفقا للقواعد والترتيبات الدستورية[1].

ذلك أنه في حالة حدوث أزمة شرعية والتي تشير لعدم قبول جمهور المواطنين المحكومين بنظام سياسي ونخبة حاكمة باعتباره غير شرعي[2]، لا يمكن التأسيس لنظام ديمقراطي مستقر ففي دراسة أمبريقية حول الترسيخ الديمقراطي لحالة إيطاليا إسبانيا، اليونان، والبرتغال قام بها "مورلينو" (Morlino) استنتج من خلالها أن الترسيخ الديمقراطي يتوقف أكثر على درجة الشرعية والترتيبات التي تسمح بقيادة جيدة للمصالح المختلفة[3].

إضافة إلى محدد الاتفاق العام حول قواعد العملية السياسية وعلى وجه التحديد بين النخب السياسية على اعتبار أن التفاعلات السياسية الديمقراطية تتضمن تنافسا غير مغلق على السلطة، فالانتقال من الحكم

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص 31.

[3] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص85 ،86.

السلطوي إلى الحكم الديمقراطي يعني أن الجماعة التي كانت مهيمنة على القوة والسلطة مثل القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية والحزب الواحد في البلدان الشيوعية السابقة، لم تعد قادرة على السيطرة على نتائج العمليات والتفاعلات على نتائج العمليات السياسية مما يزيد من عدم تيقنها من المخرجات النهائية للعملية الديمقراطية مما يفسر أن الترسيخ الديمقراطي تحدده الاتفاقات حول قواعد اللعبة السياسية ،كما تمثل القيود على السياسة العامة شرطاً إجرائياً مهماً لترسيخ الديمقراطية غير أن هذا الأمر غالباً مالا تستطيع النظم الديمقراطية الناشئة التحكم فيه، نتيجة لأوضاعها الداخلية وللضغوطات والاشتراطات الخارجية وعادة ما يتم الاتفاق على القيود المفروضة على تغييرات السياسة قبل اكتمال العملية الانتقالية، أي بناء المفاوضات وهذا إن دل فعلى عملية التواصل بين مرحلتي الانتقال الديمقراطي ومرحلة الترسيخ[1].

والمتغير الاقتصادي هو الأخر له دور في ترسيخ الديمقراطية ذلك لأنه في دراسة مقارنة لعشر دول رصد "لاري دايموند"، " خوان ليتز" و" ليبست" العامل الاقتصادي كأهم العوامل المساعدة أو المعيقة في لنجاح الاستقرار الديمقراطي[2].

ومثلما للصراعات الإثنية والثقافية والدينية دور فاعل في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي مثلما حدث في بعض النواحي من العالم كمنطقة أوربا الشرقية، ذلك أنه بانهيار الاتحاد السوفياتي عرفت دول هذه المنطقة صراعاً إثنيا اتخذ شكلاً دموياً على غرار الحالة اليوغوسلافية التي قادت الصراعات إلى تفككها وبروز دول على أساس إثني أين تحولت الأقليات الإثنية داخل الأغلبية الصربية إلى دول مستقلة[3]، لها(الصراعات الإثنية) أثر على عملية الترسيخ الديمقراطي وإن أثبتت الأدلة الأمبريقية ندرة الحالات التي نجحت في الانتقال الديمقراطي و استكمال المسار إلى الترسيخ نتيجة لهذه النزاعات و الاختلافات غير أن "لافتويش" (leftwich) شدد على إمكانية تجاوز هذه الاختلافات خاصة مع تصميم ترتيبات دستورية والتوصل إلى مواثيق واتفاقات بين النخب السياسية تسمح بالحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي وربط مختلف الجماعات بالبنى المؤسسية للديمقراطية وبهذا لا يمكن الترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا انحصرت أهمية وتأثير الولاءات الدينية الإثنية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة[4] .

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ..مراجعة عامة للأدبيات ،مرجع سبق ذكره.

[2] رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] رحال بوتريك، "الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، نقلا عن:

(http://studies .aljazeera.net/ files/ arab world democracy/)

[4] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي... مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سبق ذكره.

إجمالاً يمكن القول أن هذه العوامل التي عرضتها الدراسة تشكل أبرز عوامل نجاح أو فشل عملية ترسيخ الديمقراطية الناشئة التي تبلورت عن المرحلة الانتقالية حيث أن هذه العوامل مثلت بؤرة اهتمام أدبيات الترسيخ الديمقراطي التي حاولت تحديد عوامل بقاء الديمقراطية و استمراريتها.

خلاصة واستنتاجات من الفصل الثالث:

- إن مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة التي كانت مستودع تفسيرات أدبيات الانتقال أنتجت ثلاث مسارات في المرحلة ما بعد الانتقالية:

- ✓ **المسار الأول:** تجارب قليلة ذهبت للترسيخ الديمقراطي مثل :البرتغال،إسبانيا ،جنوب أفريقيا .
- ✓ **المسار الثاني:** عودة بعض الدول لنظم حكم تسلطية على غرار ما حدث في السودان ،ونيجريا.
- ✓ **المسار الثالث:** بروز نظم سياسية جديدة يطلق عليها مصطلح "الهجينة" لمزاوجتها بين القيم الديمقراطية والتسلطية بأشكال وتصنيفات وتوصيفات مختلفة كديمقراطية المشوهة ،ونصف الديمقراطية وغير الليبرالية ،وقد تم تصنيفها في المنطقة الرمادية من الديمقراطية أو الضبابية .

- أن فشل تجارب الانتقال الديمقراطي التي قاربت المائة حالة انتقالية في الموجة الثالثة أعلنت عن بروز أشكال جديدة من الأنظمة المهجنة سياسيا القادرة على الاستمرار والتكيف تقع في منطقة رمادية بين الديمقراطية الكاملة والنظم التسلطية بمعناها الكلاسيكي، وتوجه عدد قليل من البلدان الانتقالية لم تتجاوز 20 إلى إقامة أنظمة ديمقراطية مرسخة، وعودة العديد من البلدان لإحدى الأشكال النظم السلطوية بدأ يطرح العديد من التساؤلات حول مدى صحة الافتراضات المركزية التي انطلق منها علم الانتقال في تفسيره للعمليات الانتقال حسب "كاروثيرز"، خاصة فرضية أن كل بلد يبتعد عن الديكتاتورية بلد في انتقال ديمقراطي، إضافة لفرضية مرحلية وتدرجية العملية الانتقالية من مرحلة الانفتاح إلى الترسيخ، لأن الملاحظات التاريخية للتجارب الانتقالية أثبتت عدم مرور كل العمليات الانتقالية بهذه المراحل بالترتيب والتدرج، إضافة للفرضيات الأخرى التي إن تحققت في تجربة انتفى وجودها في أخرى.

- إن إخفاق الافتراضات التي انطلق منها علم الانتقال في تفسيره للعمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة من خلال ما كشفته الفترة ما بعد الانتقالية دفعت العديد من الباحثين وعلى رأسهم "كاروثيروز" إلى الدعوة لمراجعة الأطر النظرية والتفسيرية لـــ"براديم الانتقال"، ولتغيير المنطلقات، وإلى بروز فرع معرفي جديد يدعى علم الترسيخ" الذي يتخذ من عوامل نجاح أو فشل الترسيخ الديمقراطي محور للبحث والدراسة من خلال إجراء مقارنات بين الدول التي تتجه نحو الترسيخ الديمقراطي هذا المفهوم الذي يشير في مجمل معانيه إلى إتفاق مختلف الفاعلين السياسيين على كافة قواعد اللعبة السياسية.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة التي تناولت موضوع الافتراضات الأساسية لعلم الانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية، ومختلف الفصول التي تم الوقوف فيها بالتحليل والتفسير من الإطار المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي، فمحاور بحث علم الانتقال، وصولا إلى مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي وتبلور علم الترسيخ، تم التوصل للنتائج التالية:

– إن محاولة صياغة تعريف جامع للديمقراطية التي تشكل الجزء الأصيل من مفهوم الانتقال الديمقراطي، أمر يصعب الوصول إليه لأن الديمقراطية كمفهوم، وممارسة تعود بجذورها للفلسفة الإغريقية فكرا، ولأثينا تطبيقا ظلت تتطور وتتغير وصولا لمفهومها المعاصر "نظام حكم الأغلبية"، ولشكلها الحالي الديمقراطية النيابية المدعومة بالديمقراطية المشاركاتية كنموذج يتجاوز نقائصها، لذلك ارتأت الدراسة تقديم تعريف توليفي للديمقراطية تم استسقاءه من باقة من التعاريف على أنها "منهج ونظام للحكم، وأداة لإدارة أوجه الاختلاف سلميا، للتداول على سلطة منتخبة بطريقة حرة ونزيهة تتخذ فيها القرارات بصفة جماعية ملزمة"؛

– إن التعرض بداية لمفهوم الديمقراطية وتطور مضامينها والمبادئ التي تقوم عليها من توافر للحريات الأساسية كالحق في التعبير، ووجود انتخابات تعددية، وسيادة مبدأ القانون التي تمثل شروطا مسبقة لقيام نظام ديمقراطي فعلي، ساعد على إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الديمقراطية، وبالتالي على توطئة الأرضية المناسبة لتعريف الانتقال الديمقراطي الذي يشير إلى عملية تغيير مرحلية، وفاصلة بين نظام سياسي تسلطي وأخر ديمقراطي، تنطلق بنهاية النظام التسلطي وتنتهي بأول انتخابات تعددية، لا تحسم الشكل النهائي للنظام الحكم؛ تشكل مقومات الديمقراطية مؤشرات على نجاحها؛

– إن تصاعد عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة نهاية الثمانينات، شكل أبرز محفز لتصدر قضية الانتقال الديمقراطي أجندة البحث في حقل السياسة المقارنة، هذا الحقل الذي تقوده إشكالاته الواقعية، خاصة بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه لدول جديدة تتبنى نظما ديمقراطية، تقدم للحقل مجالا جديدا للبحث ولباحثيه بدائل متعددة لتقديم دراسات مقارنة إضافة للمناطق الأخرى التي شهدت تحركا نحو الديمقراطية قبل دول أوربا الشرقية معلنة هذه المستجدات عن تراجع هيمنة قضية التنمية السياسية لفشل أطرها النظرية في التعاطي مع هذا الواقع الجديد، بل إن تميز عمليات الانتقالية في الموجة الثالثة بخصائص متميزة من حيث طبيعة النظام التسلطي السابق واختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال الديمقراطي عن تلك العمليات

الانتقالية التي تمت نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 بأوربا الغربية دفع ثلة من أبرز علماء السياسة المقارنة لتأسيس لأدبيات جديدة تعمل على تفسير هذه العمليات بمسمى "علم الانتقال " الذي يشكل محور الدراسة؛

– إن"علم الانتقال" فرع معرفي جديد في علم السياسة برز في النصف الثاني من ثمانينات القرن 20 يهتم بتفسير عمليات الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، ينطلق من جملة من المفاهيم والافتراضات العالمية مستخدما المنهج المقارن في دراساته، بهدف الوصول لتعميمات متخذا من مفهوم "العتبة" مركزا للتحليل، بغية فهم ضمن أي شروط يمكن للدولة تجاوز عتبة النظام التسلطي، تشكل مسببات وأنماط الانتقال الديمقراطي أهم محاوره البحثية الذي عكفت ثلاث مقاربات نظرية باتفاق معظم الأدبيات على تفسير هذه الأنماط والمتغيرات المؤثرة في عمليات الانتقال، تجلت في:

- ❖ **المقاربة التحديثية:** التي تؤكد على جملة من المتطلبات السوسيو- اقتصادية في تفسير عمليات الانتقال الديمقراطي؛
- ❖ **المقاربة الانتقالية:** التي تشدد على مبادرة وخيارات النخب في تفسير هذه العمليات الانتقالية؛
- ❖ **المقاربة البنيوية:** التي تهتم بتأثير تغير بنى القوة والسلطة على عملية الانتقال الديمقراطي.

– أن المحفزات السياسية، السوسيو – اقتصادية، الثقافية، والخارجية من أكثر المتغيرات التي تعرضت لها الأدبيات المتخصصة في تفسير عمليات الانتقال الديمقراطي، من خلال إجرائها لأبحاث مقارنة بين تجارب الدول للوصول لتعميمات، لكن هذا لم يحسم الاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والأدبيات حول أهم العوامل المحددة للمسارات الانتقالية، لكن تجارب الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة عبر أرجاء العالم أثبتت أن المحفزات السياسية، و السوسيو- اقتصادية، والثقافية النابعة من البيئة الداخلية للدولة من أكثر العوامل الحاسمة في نجاح الانتقال الديمقراطي، وليست نتاجا لمتغيرات خارجية، مما يؤكد طرح أن الديمقراطية لا تصدر ولا تستورد لأنها محصلة لتطورات وخصوصيات في البنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.

– إن تجارب الانتقال الديمقراطي بالموجة الثالثة أفرزت أربع أنماط للانتقال باتفاق معظم الأدبيات بمسميات تختلف من باحث لأخر، مؤكدة أن نمط الانتقال التفاوضي التوافقي بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، الذي يعبر عن إرادة الفاعلين السياسيين في الانتقال الديمقراطي بعقدهم لصفقة سياسية يتم الاتفاق فيها على تبني نظام حكم ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول على السلطة والتعددية، واحترام الحقوق، والحريات الأساسية غالبا ما يقود لقيام ديمقراطية مستقرة في المرحلة ما بعد الانتقالية، مقارنة بالطرق الانتقال الأخرى التي أثبتت الأدلة الأمبريقية أنها تؤدي لديمقراطية محدودة تتسم بالطابع الشكلي، مشددة هذه التجارب الانتقالية على

أطروحة أن طريقة الانتقال الديمقراطي تؤثر على طبيعة النظام الوليد ومدى قدرته على الاستمرار في مرحلة الترسيخ.

– إن تعرض الدراسة للمسببات والأنماط المفسرة للانتقال الديمقراطي كأبرز محاور للبحث في علم الانتقال اقتضى منها تناول مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي التي أفرزت ثلاث نتائج تجلت في:

- ✓ أثبتت الأدلة الأمبريقية أن عدد حالات الانتقال الديمقراطي في بداية التسعينات على مستوى العالم خلال الموجة الثالثة التي انطلقت منتصف السبعينات بلغت حوالي 100 حالة لم تترسخ الديمقراطية سوى في ثلث الديمقراطيات الناشئة.
- ✓ فشل العديد من تجارب الانتقال وعودتها لنظم تسلطية؛
- ✓ بروز أنظمة سياسية جديدة بتصنيفات جديدة تملك القدرة على الاستمرار والتكيف، أطلق عليها تسمية"النظم الهجينة" لتلازم خصائصها بين ملامح الديكتاتورية والديمقراطية، أصبح موضوع دراستها وتصنيفها مطروحا كقضية رئيسية في حقل السياسة المقارنة.

– إن هذه النواتج الثلاثة التي أفرجت عنها عمليات الانتقال الديمقراطي في الموجة الثالثة كشفت عن عدم تطابق الافتراضات الأساسية التي انطلق منها علم الانتقال في تفسيراته مع الواقع السياسي للدول، مكتفيا بتقديم وصفات عن كيفيات الانتقال الناجح، مما أدى إلى الحديث عن نهاية براديم الانتقال، واتجاه الدراسات للاهتمام بموضوع الترسيخ الديمقراطي الذي يشير مفهومه إلى الاتفاق بين الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة الديمقراطية وبداية التأسيس لفرع جديد في علم السياسة يدعى"علم الترسيخ" متخذا من جملة من المتغيرات المفسرة للترسيخ الديمقراطي بؤرة تركيز بحثي.

وختاما يجدر الإشارة إلى أن عدم وجود افتراضات مشتركة لتأطير عمليات الانتقال الديمقراطي في السياسة المقارنة لا يشير إلى نهاية علم الانتقال لأن هذا الطرح فندته تجارب الانتقال الديمقراطي في أوربا الشرقية (سلوفاكيا،جورجيا،أوكرانيا،كرواتيا) نهاية القرن 20 وبداية هذا القرن في إطار ما سمي "بالموجة الرابعة" من الانتقالات الديمقراطية الذي عكف هذا المجال المعرفي على دراستها من أجل الوصول لنموذج مثالي للانتقال الديمقراطي يمكن أن تستفيد منه تجارب الانتقال المستقبلية،كما يعرف آفاق جديدة للبحث خاصة ونحن في هذا الوقت بالذات نشهد ما أطلق عليه إعلاميا توصيف"ثورات الربيع العربي" وسياسيا مصطلح "الموجة الخامسة" من الانتقالات الديمقراطية بالمنطقة العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:باللغة العربية

أ/ الكتب:

1- أبو سعدة مخيمر، وآخرون، **الدين والسياسة والديمقراطية**، (تحرير: المصري رفيق)، ط1؛ شمس(مصر): مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية،2007.

2- البلاوي حازم، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**، ط1؛ القاهرة: دار الشروق، 1993.

3- بلقزيز عبد الإله، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، ط1؛ بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007 .

4- هنتغون صموئيل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، ط1؛ الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

5- ووتر بوري جون، وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي** ، (إعداد :سلامة غسان)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1995.

6- زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

7- حرب أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

8- حرب وسيم، وآخرون، **إشكالات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

9- طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

10- منصور بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن والبلاد الأخرى**، القاهرة، مكتبة مدبولي،2004.

11- مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1؛ الجزائر، الشركة الجزائرية بوداود، 2005.

12- متكيس هدى، وآخرون، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (تحرير: الدسوقي علي الدين هلال)، القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ،1999.

13- المغيربي محمد زاهي بشير ،**قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجية ومداخل نظرية** ،ط2؛ ليبيا:منشورات جامعة قاريونس ،1998.

14- النقيب خلدون حسن، والعدواني مبارك، **ثورة التسعينات:العالم العربي وحسابات نهاية القرن العشرين**،ط2؛القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991.

15- سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2؛ بيروت: دار النضال، 1989.

16- عارف نصر محمد، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، ط1؛ القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ،2002.

17- عارف نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة : دار القارئ العربي،1993.

18– عبد الرحمن حمدي، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي المستقبل**، ط1؛ القاهرة: منشورات مكتب مدبولي، 2007.

19– العيراني جورج، وزيادة رضوان، **التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الاسبانية**، ط1؛ القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 2009.

20– العلوي سعيد بن سعيد، وولد آباه السيد، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**،ط1؛ دمشق: دار الفكر، 2006.

21– فوزي سامح، وآخرون، **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوربا الشرقية والعالم العربي**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

22– صبري سعيد، **الديمقراطية**، ط1؛ القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

23– القصبي عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، ط1؛القاهرة: مكتبة الآداب،2004.

24– رشيد عبد الوهاب حميد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**؛ ط1، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003.

25– الشطي إسماعيل، وأخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، (تحرير:الكواري علي خليفة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

26– شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، ط4؛ الجزائر :دارهومة، 2002.

27– الشرقاوي سعاد، **النظم السياسة في العالم المعاصر**، القاهرة: المركز للطباعة والنشر، 2007.

28– تورين آلان، **ما الديمقراطية؟**، (ترجمة: عبود كاسوحة)، دمشق: دار الثقافة، 2000.

29- تيللي تشارلز، **الديمقراطية**، (ترجمة: محمد فاضل طباخ)، ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

ب/ الدوريات

1- البدوي إبراهيم، والمقدسي سمير، " تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، (د،ع)، (د،س،ن).

2- بهاز حسن، "التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوربا الشرقية:دراسة حالة يوغسلافيا سابقاً وأوكرانيا، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، (أفريل 2001).

3- حوحو أحمد رضا ، "مبادئ ومقومات الديمقراطية "، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، (د،س).

4- حمزاوي زين العابدين، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د، ع)، (د،س،ن).

5- كمال مجاهدي، "المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الإسبانية : نظرة موجزة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (د، ع)، (د،س،ن).

6- مساعيد فاطمة، " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص،(أفريل 2001).

7- ناصوري أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد2، 2008.

8- عباسي نعمان، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، **الباحث الاجتماعي**، العدد10، 2010.

9- عبيرات مقدم، و الأزهر عبد العزيز ،"التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 11، (ماي2007).

ج/ المذكرات والأطروحات الجامعية:

1- بومزبر حليمة، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية، (مذكرة ماجيستر)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010.

2- بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010.

3- بروسي رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات، والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، (مذكرة ماجيستر)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2009.

4- زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009.

5- كادي حسين، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، (مذكرة ماجيستر)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

6- كريبش نبيل، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، (أطروحة دكتوراة)،كلية الحقوق ،جامعة باتنة، 2008.

7- مرزوقي عمر، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

8- ريحان فوز نايف عمر، العولمة وأثرها في عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، (مذكرة ماجيستر)، جامعة نابلس، 2007.

9- خيرة محمد، التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، (مذكرة ماجيستر)، كلية العلوم السياسية والحقوق، جامعة الجزائر، 2004.

د/ الملتقيات والندوات:

1- إبن الطيب إدريس، الديمقراطية والقبلية في إفريقيا:الصومال نموذجا، ورقة قدمت **للندوة الدولية "إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل"**، نيامي ، النيجر،2008.

2- حمدوش رياض، "تطور مفهوم التنمية السياسية، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية إشكالية التنمية السياسية في الجزائر:واقع وتحديات "**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي16 - 17 ديسمبر 2008.

3- حميداني سليم، إدراك القادة العرب لمضمون التحول السياسي على ضوء أحداث الربيع العربي 2011، دراسة قدمت **للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"**، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، من 28 إلى 29 افريل 2012.

4- كبابي صليحة، الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية في المنطقة العربية"**، قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، يومي 24- 25 أفريل 2012.

5- ماضي عبد الفتاح، مداخل الإنتقال لنظم حكم ديمقراطية، ورقة قدمت **للقاء الثامن عشر "دراسة مقارنة للدول العربية مع دول أخرى "** ، 2008.

6- عبد العالي عبد القادر، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 16- 17 ديسمبر2008.

7- عياد محمد سمير، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات"**، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي16-17ديسمبر 2008.

8- ذبيح عادل، مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، نحو الديمقراطية تشاركية، مداخلة مقدمة **للملتقى الوطني "الإدارة المحلية والخدمة العمومية: واقع وأفاق"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، يومي 12-13 مارس2013.

ه/ الوثائق الإلكترونية

1- أبو زاهر نادية، "قراءة في مقالة دانكورت روستو: التحول الديمقراطي بإتجاه نموذج ديناميكي"، **الحوار المتمدن**، العدد 2092،(7_11_2007)،نقلا عن:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114522)

2- إبراهيم حسنين توفيق، " الانتقال الديمقراطي:إطار نظري "، نقلا عن:
(http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm)

3- بوتريك رحال ، "الأقليات في زمن الانتقال الديمقراطي"،نقلا عن:
(http://studies .aljazeera.net/ files/ arab world democracy/)

4- بلحاج صالح ، "التنمية السياسية : نظرة في مفاهيم والنظريات، نقلا عن:
(http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf)

5- الحراثي ميلاد مفتاح ،"النسق المفاهيمي: التحول والانتقال الديمقراطي، نقلا عن:
(http://diae .net/8 180)

6– السطي عبد الإله، "أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، نقلا عن:
(http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article/)

7– عبد المحسن القاضي باسل ،"الديمقراطية من اليونان إلى ديمقراطية الانترنت"، نقلا عن:
(http://www.arab.reform.net/img/pdf/AR6_16_Algeria_Hachemaoui.pdf)

8- عبيد هناء " الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11سبتمبر"، **جريدة الأهرام**، العدد 43958، السنة 131، (14 أفريل 2007)، نقلا عن:
(http://yyy.ahram.org.eg/archive/2007/4/14/OPIN6.HTM)

9– الكواري علي خليفة ، "الخليج العربي والديمقراطية"، نقلا عن:
(https://www.gulfpolicies.com/index)

10– الكواري علي خليفة ، "نحو مفهوم يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية"، نقلا عن:
(http://arabsfordemocracy.org/uploads/)

11– المغيربي محمد زاهي بشير، الديمقراطية والإصلاح السياسي.. مراجعة عامة للأدبيات، **ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، نقلا عن:
(http://www.arabrenewal.info)

12– (،) ،" أوربا ودعم الديمقراطية في إفريقيا"، نقلا عن:
(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ87.HTM)

ثانيا:باللغة الأجنبية

A-Livres :

1- Landman Todd, **Issues and Methods** in **Comparative Politics: An Introduction**, 2end edition; New York: Taylor Francis e-library, 2005, p143.

2- Munck Gerardo. L, and Snyder Richard, **passions**, **craft and method in comparative politics**, Baltimore: The Johns Hopkins University, Forthcoming , 2006.

B/Périodiques:

1- Blondiaux Loic, "les Tournants Historique de la science politique Américaine", **politics**, N040, 1997.

2- Carthers Thomas, "The End of The Transition Paradigm", **journal of Democracy**, vol 13, N03, (Jul 2002).

3– Epestin David. L, and Others ," Democratic Transitions" **American journal of political science** ,vol.50,N^0 3,(Jul. , 2006).

4- Heydmann Seteven, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", **critique internationale**, N017, (octobre 2002).

5- Geddes Barbara,"What Do We Know About Democratization After Twenty Years?", **Annual Revieus Political Science** , Vol2 1999.

6– Huntington Samuel, "How countries democratize" **political science quartly,** vol106,N04, winter1992.

7- Morlino Leonardo," Consolidation Démocratique : La Théorie De L'ancrage",**Revue Internationale de Politique Comparée** ,vol. 8, N^{0}2, 2001.

8– Munck Gerardo. L, "The Regime Question: Theory Building in Democracy Studies", **world politics, N^{0}54,** (October 2001).

9- Munck Gerardo. L, "Democratic Transition in Comparative Perspective",**Comparative Politics**.vol. 26, N0.3, (Apr., 1994).

10- Shedler Andreas, "Comment Observer La Consolidation Démocratique", **Revue Internationale Politique Comparée**, Vol8, N02, 2001.

11- Wiarda Howard. j, "Southern Europe, Eastern Europe, and Comparative Politics:"Transitology" and the Need for New Theory", **East European politics and Societies**, 2001.

C/Articles sur Interrnet

1-Hagmann Tobias," La transitologie : mode d'emploi pour la transition et la démocratie ? " : (http://tobiashagmann.freeflux.net/files/media/publications/newspaper/hagmann_acontrario-1998.pdf)

2-Gerardo L. Munck , and Carol SkalniK Leff ," Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative perspective" : (http://wwwbcf.usc.edu/~munck/pdf/Munck_Leff%20CP%201997.pdfmunk modes)

3-Toupictionnaire, "Démocratie" : (http://www.toupie.org/Dictionnaire/Democratie.htm)

قائمة المحتويات	
مقدمة.....	8
الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي والنظري للانتقال الديمقراطي	
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي.....	9
المطلب الأول:حدود مفهوم الديمقراطية ومقوماتها.....	9
المطلب الثاني: تطور مضامين الديمقراطية.....	15
المطلب الثاني: تعريف الانتقال الديمقراطي.....	18
المبحث الثاني:جذور الاهتمام بموضوع الانتقال الديمقراطي	22
المطلب الأول: مكانة التنمية السياسية في حقل السياسة المقارنة.....	22
المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي كإشكالية بحثية في السياسة المقارنة.....	30
المبحث الثالث:الأطر النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي	36
المطلب الأول: المقاربة التحديثية	36
المطلب الثاني المقاربة الانتقالية	40
المطلب الثالث: المقاربة البنيوية	43
خلاصة واستنتاجات من الفصل الأول.....	45
الفصل الثاني :محاور بحث علم الانتقال الديمقراطي	
المبحث الأول: محفزات الانتقال الديمقراطي.....	49
المطلب الأول : محفزات سياسية	49
المطلب الثاني: محفزات سوسيو-اقتصادية.....	54
المطلب الثالث: محفزات ثقافية	57
المطلب الرابع :محفزات خارجية.....	59
المبحث الثاني: أنماط الانتقال الديمقراطي.....	64
المطلب الأول: نمط الانتقال من أعلى.....	65
المطلب الثاني: نمط الانتقال من الأسفل.....	69
المطلب الثالث: نمط الانتقال من خلال التفاوض.....	72

المطلب الرابع: نمط الانتقال من خلال التدخل الأجنبي	76
خلاصة واستنتاجات من الفصل الثاني.....	78
الفصل الثالث: مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي وبروز علم الترسيخ	
المبحث الأول: مخرجات عمليات الانتقال الديمقراطي.....	81
المطلب الأول: ظهور أنظمة سياسية جديدة بتصنيفات مختلفة.....	81
المطلب الثاني: أطروحة نهاية براديم الانتقال	85
المبحث الثاني: بروز علم الترسيخ الديمقراطي.....	88
المطلب الأول: مفهوم الترسيخ الديمقراطي	88
المطلب الثاني: بؤرة بحث علم الترسيخ الديمقراطي.....	91
خلاصة واستنتاجات من الفصل الثالث.....	94
الخاتمة.....	96
قائمة المراجع	100